المملكة المغربية

وزارة التربية الوطنية

نشرة الصحف

الثلاثاء /الأربعاء 6- 7 نونبر 2012

العدد: 4405

محتويات العدد

	الصفحة
• برلمان: السكنيات الوظيفية	5-1
• " الوفا يدق ناقوس الإنذار بمؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية "	10
• أمازيغية: مراسلة وزارية لتتبع تدريس اللغة الأمازيغية بمؤسسات التعليم الخصوصي	11
• بيان نقابي حول إلحاق أستاذ بمجلس النواب	12
• إنصات: تضارب الآراء حول توقيف الخدمة الإلكترونية	15
• مخدرات: 31 ألف متابعة في جرائم المخدرات	22-20
• حوار مع السيد النائب الإقليمي للوزارة بالناضور	25-23
• جهات : قضايا التربية والتكوين	45-26
• شؤون نقابية	50-46
• آراء ووجهات نظر	58-51
• إعلان عن تنظيم امتحانات الكفاءة المهنية برسم سنة 2012	59

قسم الاتصال - مصلحة الصحافة

الهاتف: 252-687-0537 × الفاكس: 255-687-0537

لتاريخ: 2012/11/07
العدد: 22435

العلم

الصفحة: 2

الوفا يتعهد بطرد المحتلين للسكن الوظيفي

محمد الوفا

نعيمة بنيحيى

قال محمد الوفا وزير التربية الوطنية إن المحتلين للسكن الوظيفي سيخرجون بالقانون وبمنطوق الأحكام التي تجري بشأنها المساطر.

وعبر عن استغرابه من الضجة التي واكبت هذا الملف بعد نشر أسماء المحتلين لهذه المساكن الوظيفية حسب الأكاديميات الجهوية على الموقع الالكتروني للوزارة خاصة وأنه تلقى 17 سؤالا منذ يناير الماضي حول السكن الوظيفي.

وأوضح محمد الوفا مجددا أمام مجلس النواب أن نشر القائمة ليس موضوع تشهير أو قصد أو مساس بالناس، حيث أكد أنه سبق وأن وجه ثلاث رسائل إلى مسؤول سابق - من العيار الثقيل - في سلك التعليم ثم كلمه هاتفيا وقال إن الموضوع سينفجر بين يديه وها هو اليوم ينفجر على حد قوله.

وأضاف أن هذه المساكن معدة للذين يزاولون المهام وليس للذين أحيلوا على التقاعد ما يعني أن هؤلاء يترامون على حقوق الآخرين من المدراء والحراس العامين والنظار والمقتصدين، ليشير إلى أن هذا الموضوع يخضع لمساطر تتمثل أولا في الإنذار والاستفسار ثم الإفراغ عن طريق المحكمة.

كما أبدى وزير التربية الوطنية اندهاشه من طلب بعض المحتلين تفويت تلك المساكن مؤكدا أنه ليس من حق الوزارة التصرف في أملاك الدولة أو تجزيء عقارات المؤسسات التعليمية.

هذا وقد نوهت نعيمة بنيحيى عضو الفريق الاستقلالي بمجلس النواب التي وجهت هذا السؤال حول السكن الوظيفي بجرأة الحكومة نشر هذه القوائم على غرار ما تم في مجال رخص النقل داعية باسم الفريق بالاستمرار في هذا النهج الذي يكشف الريع وينخرط في المبدأ الدستوري حول الحق في المعلومة طبقا للفصل 25 منه.

ودعت نعيمة بنيحيى إلى ضرورة حماية الحقوق وضمان تساوي الجميع أمام القانون، وأن إسداء الخدمات، لايعني خرق القانون وحرمان الغير من حقوقه.

إلى ذلك استغربت مكونات مجلس النواب والحاضرون من ممثلي وسائل الإعلام والمرافقين للوزراء والمتتبعين من الطرح الذي اعتمده محمد حنين عضو فريق التجمع الذي نادى بضرورة فتح الحوار مع هؤلاء وعدم اعتبارهم محتلين أو مترامين على المساكن اعتبارا لخدماتهم ليتساءل في الوقت ذاته عن سبب نشر القائمة، وهو طرح عقب عليه وزير التربية الوطنية قائلا: «راه خاصنا نعرفو علاش كانتكلمو، والقانون هو القانون».

1

التاريخ: 2012/11/07
العدد: 441.

الخبر

الصفحة : 1-2

برلمانيون ينتقدون أداء وزير التربية الوطنية

الوفا: لم أقصد التشهير والمساس بالموظفين الذين يحتلون السكن الوظيفي

■ الخبر

بعد الضجة التي أثارها محمد الوفا، وزير التربية الوطنية، حينما كشف عن أسماء محتلي السكن الوظيفي بالوزارة، أكد أنه لم يقصد التشهير والمساس بالموظفين الذين مازالوا يحتلون المساكن الإدارية والوظيفية المخصصة لوزارة التربية الوطنية، رغم إنهائهم لمهامهم أو إعفائهم منها، أو انتقالهم إلى العمل بمدن أخرى، أو إحالتهم على التقاعد.

واضاف الوفا أن الأشخاص الذين يستغلون السكن الوظيفي حاليا، ليس لهم الحق في ذلك، لأن استغلالهم للسكن ينتهي بانتهاء مدة اشتغالهم في وظائفهم، ليتحول مباشرة إلى الموظفين الذين ينوبون عنهم.

جاء ذلك خلال جواب الوزير محمد الوفا عن سؤال شفوي بمجلس المستشارين أول أمس، تقدم به فريقا التجمع الوطني للاحرار والاستقلال، حول نشره للائحة الموظفين المحتلين للسكن الوظيفي.

وكشف وزير التربية الوطنية، في ذات السياق، أنه قدم ملف احتلال السكن الوظيفي إلى مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، من اجل القيام بالإجراءات القانونية اللازمة في هذا المجال. مؤكدا انه سيعمل على إفراغ جميع الذين يحتلون السكن الوظيفي، وذلك باعتماد المساطر المعمول بها قانونيا، والتي تتجلى في توجيه إنذار إلى مستغلي السكن الوظيفي، وفي حالة عدم الاستجابة لهذا الإنذار، تتم مطالبتهم بالإفراغ الفوري.

هذا، واستغرب وزير التربية الوطنية من الذين يؤكدون انهم قضوا أزيد من 48 سنة داخل الوظيفة، ويطالبون بالاستمرار في السكن الوظيفي، واستطرد متسائلا: «إن الموظف الذي لم يستطع توفير السكن لأبنائه طيلة 48 سنة، متى سيوفره؟».

وأوضح محمد الوفا أن وزارته اتخذت كل الإجراءات الإدارية والقانونية الجاري بها العمل، مع المحتلين للسكن الوظيفي والإداري، حيث تمكنت إلى حد الآن، من استرجاع 1069 سكنا، استفاد منه موظفون جدد، هذا في الوقت الذي توجد فيه دعاوى قضائية أمام ردهات المحاكم، ينتظر البت فيها.

ورغم الاستفسارات والتوضيحات التي قدمها محمد الوفا أمام البرلمانيين، بخصوص أسماء الموظفين الذين لازالوا يحتلون السكن الوظيفي، فإنه لقي اعتراضا قويا من طرف مجموعة من البرلمانيين، ولاسيما من طرف البرلماني محمد حنين، عن فريق التجمع الوطني للأحرار، الذي اعتبر الكشف عن أسماء الموظفين الذين يستغلون السكن الوظيفي، امرا لا يعدو كونه تشهيرا بهؤلاء الموظفين لا غير، متسائلا، في نفس الوقت، عن الخلفية والقصد من إقدام وزارة التربية الوطنية على هذا الإجراء، الذي لم يسبق للوزارة القيام به في عهد حكومة عباس الفاسي.

التاريخ:2012/11/07 العدد: 9941	رسالة الأمة	الصفحة :4

الوفا يؤكد أن ملف السكن الوظيفي أصبح بيد القضاء

الرباط - عبد الحق العضيمي

■ أكد محمد الوفا وزير التربية الوطنية أول أمس الإثنين بمجلس النواب أن ملف احتلال السكن الوظيفي "أصبح بيد العدالة"، وقال في جوابه عن سؤالين لفريقي الإستقلال للوحدة والتعادلية والتجمع الوطني للأحرار، حول هذا الموضوع "إن ملف السكن الوظيفي لدى وزير العدل والحريات". مضيفا أن وزارته تعتمد في حل هذا المشكل على ثلاث مساطر، وهي الإنذار والمناقشة مع المحتلين ثم الإفراغ".

وجدد الوفا تأكيده الرافض لاحتلال السكن الوظيفي، معبرا عن استغرابه الشديد من الذين يطالبون بالاستمرار في السكن الوظيفي، بحجة قضوا أزيد من 48 سنة في الوظيفة، وقال "إن الموظف الذي لم يستطع توفير السكن لأبنائه طيلة 48 سنة، متى سيوفره؟، وقال في السياق ذاته "هؤلاء ليس لهم الحق فيها لأن استغلالهم للسكن ينتهي بانتهاء مدة اشتغالهم في وظائفهم، ليتحول مباشرة للموظف الذي يشغل المنصب نفسه.. .لا يعقل أن يباشر مدير جديد عمله بالمؤسسة التعليمية، ومدير سابق، أحيل على التقاعد ومازال محتلا لسكن، من المفروض أن يقطن به المدير الجديد ".

وحري بالذكر أن وزارة التربية الوطنية نشرت في وقت سابق لائحة بأسماء عدد كبير ممن قالت إنهم يحتلون السكن الوظيفي بالوزارة، حيث تضمنت اللائحة كاتبة الدولة السابقة في التربية الوطنية لطيفة العابدة، و المفتش العام الأسبق للوزارة عبد الاله مصدق الذي تقاعد، بالإضافة إلى كبار المسؤولين السابقين من بينهم من تقاعدوا ومن استفادوا من المغادرة الطوعية ومن بينهم من مازلوا في مهامهم و"يحتلون" أكثر من سكن وظيفي.

التاريخ:2012/11/07
العدد :2600

النهار المغربية

الصفحة:1

المحتلون لمساكن وزارة التعليم يرفضون مغادرتها

أكد وزير التربية الوطنية والتعليم محمد الوفا أن المحتلين للسكنيات الوظيفية والإدارية بصفة غير قانونية والذين يرفضون الخروج منها طالبوه بتفويت هذه السكنيات لهم، غير أنه رفض ذلك باعتبار أن هذه الأملاك هي للدولة وليس أملاك الوزارة مؤكدا أنه لا يوجد أي حل سوى إفراغ هؤلاء عبر 3 مساطر وهي الإنذار والحوار ثم مسطرة الإفراغ عن طريق المحكمة كآخر حل. وهاجم الوفا رجال التعليم الذين يرفضون مغادرة هذه المنازل الإدارية وقال كيف يعقل أن بعضهم قضى مدة 48 سنة في التعليم وبأجرة محترمة ولم يتمكن من توفير سكن لأسرته من ماله الخاص.

وكانت وزارة التربية الوطنية قد نشرت لائحة أسماء المحتلين للسكنيات الوظيفية والإدارية بصفة غير قانونية، وضمت هذه اللائحة أشخاصا توفوا منذ سنوات، وآخرين أحيلوا على التقاعد، وفئة أخرى من المحتلين لهذه المساكن الإدارية بدون سند قانوني التحقوا للعمل بمدينة أخرى وظلوا مع ذلك يستفيدون من هذا السكن، كما تضم اللائحة كذلك أشخاصا استفادوا من المغادرة الطوعية وآخرون التحقوا بوزارة أخرى، وتضم اللائحة مدراء متقاعدين وحراسا عامين وأعوانا وأساتذة، ولقد حركت وزارة التربية مسطرة المتابعة القضائية ضد أغلب المحتلين للمساكن الإدارية دون سند قانوني في حين وجهت إنذارا إلى آخرين بغرض الإفراغ.

التاريخ: 2012/11/07 العدد: 4812	الأحداث المغربية	الصفحة :الاخيرة

الوفا نجما بدون منازع في البرلمان

خطف محمد الوفا الأنظار يوم الإثنين في جلسة الأسئلة الشفهية في البرلمان. وزير التربية والتعليم أجاب بشكل بسيط وتلقائي عن الأسئلة الخاصة بما يسمى «احتلال السكن الوظيفي» حيث عاد إلى القانون ببداهة شديدة، لكن أيضا بحس «التمشخير» المعروف عند أهل البهجة من المراكشيين الأقحاح، وهو ما أثار ابتسام حتى فرق المعارضة التي وضعت سؤالا «غير قانوني» ووجدت نفسها في قبضة وزير يتقن فن الكلام ولا يريد إطلاق سراح من وقعوا في قبضته تلك الجلسة.

جواب الوفا كان منسجما مع روح القانون وطريقة تقديم الجواب كانت منسجمة مع القشابة المراكشية الواسعة، والنتيجة «الفراجة مضمونة معا هاد الوزير».

التاريخ: 2012/11/07
العدد: 10238

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة:5

الفريق الاشتراكي والأصالة والمعاصرة يسحبان أسئلتهما في قطاع الداخلية احتجاجا على غياب العنصر

بديعة الراضي
ت: المساوي

رفض الفريق الاشتراكي وفريق الأصالة والمعاصرة طرح أسئلتهما الخاصة بقطاع الداخلية، مطالبين حضور وزير الداخلية، الذي كلف الحبيب الشوباني الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان لقراءة اجوبته على أسئلة الفريقين.

وكان الفريق الاشتراكي قد ركز في اجتماعه قبيل الجلسة الشفوية اول امس الاثنين على مقاربة الحكومة بشان التقطيع الجهوي، وناقش الفريق بشكل مستفيض هذا الموضوع، وارتباط ذلك بالسياسة المجالية على ضوء الدستور الجديد.

وتساءل الفريق الاشتراكي في الصيغة المكتوبة المحالة عن طريق رئيس مجلس النواب الى رئاسة الحكومة، عن الجدولة الزمنية لدى الحكومة والخاصة بإخراج التقطيع الجهوي الجديد الى حيز الوجود و ما هي المعايير الأساسية التي ستعتمد في هذا التقطيع وهل سيتم اللجوء الى استشارات محلية لمعرفة مواقف الفاعلين المحليين السياسيين والاقتصاديين في هذا الجانب.

وفي موضوع يتعلق بالرسائل التنبيهية التي توصل بها عديد من النواب وكانت محل تداول في اكثر من فريق برلماني في صبيحة نفس اليوم ،سبب الامر انزعاجا واستنكارا للطريقة اللا اعتبارية لوضعية النائب السياسية والأدبية على مستوى عدم التدقيق في الأسماء التي طالها هذا التنبيه الذي كان من المفروض-حسب تعليقات نواب تضرروا من الامر- أن يتوخى الدقة خصوصا وانه صادر عن رئاسة مؤسسة تشريعية لها من الميكانيزمات والآليات ما يتم الاعمال به دون السقوط في فوضى توزيع رسائل التنبيه لنواب سجلوا حضورهم ليس بالتوقيع الذي هو في حد ذاته يثير اكثر من علامة استفهام ،خصوصا أن الأمر يتعلق بممثلي الشعب، بل بوضع أسئلة في جلسة عامة كما جلسات خاصة باللجن.

وفي كلمته في إطار نقطة نظام في بداية الجلسة، قال رئيس الفريق الاشتراكي أحمد الزيدي أن فريقه مع ترشيد العمل البرلماني ومع حضور النواب، والفريق من السباقين في الدفاع عن هذه المبادئ لكنه يسجل مسلسل التنبيهات غير المضبوطة وغير المدققة.

وفي السؤال الموجه الى قطاع النقل والتجهيز، قال المختار الراشدي باسم الفريق الاشتراكي أن سؤال الفريق يتعلق بالظروف القاسية التي تعيشها ساكنة المناطق الجبلية في الأطلس والريف الكبير وفي الهضاب العليا الشرقية والجنوبية ، هذه الظروف فيها ما هو مرتبط بخلل بنيوي نابع عن غياب التجهيزات الأساسية وعلى راسها الماء والكهرباء والمسالك والصحة والتعليم، وهناك ما هو مرتبط بإجراءات استعجالية في مثل هذه الظروف القاسية المتعلقة بقساوة البرد والثلج والفيضانات . وسجل النائب في سؤاله الذي تميز بنقل معاناة هذا الجزء المنسي من ترابنا الوطني ، غياب حطب التدفئة كما هو غياب المخزون الغذائي المقرون بغياب الوحدات الصحية المتنقلة خاصة فيما يتعلق بشرائح معينة من الأطفال والنساء والمسنين. ناهيك عن وضعية المدارس التي تفتقد شروط مواجهة هذا الوضع، والمرتبطة بغياب المسالك التي لا تفكر فيها وزارة النقل والتجهيز غير واضعة في عين الاعتبار اوضاع هؤلاء المواطنين، مما يخلق أزمة بكل المقاييس. وساءل المختار الراشدي وزير النقل والتجهيز عن الإجراءات التي قامت بها الحكومة من أجل تنمية شاملة تعمل على توحيد برامج قطاعية من أجل تنمية هذه المناطق وفكها من العزلة و التهميش الاقتصادي والاجتماعي ، متسائلا مرة أخرى عن الاجراءات الاستعجالية في حالة الطوارئ ؟

وفي جوابه عن سؤال الفريق، اعتبر عبد العزيز الرباح أن الأمر يتعلق بضرورة إحداث برنامج حكومي موحد، وان الحكومة تشتغل على ذلك بخصوص المناطق القروية التي تواجه صعوبات اجتماعية واقتصادية ، وان ذلك يحتاج الى تنسيق وان القرار موجود والتفاصيل في «علم الغيب «الشيء الذي يضع سؤالا عريضا علينا عن اي افق زمني في التنسيق يتحدث عبد العزيز الرباح اليوم في غياب تشارك ملموس بين قطاعات الحكومة، الشيء الذي يتضح في «مشروع قانون المالية الذي يتميز بالتنافر في قواسمه حد تجميع شتاته في وثيقة تكاد تتمزق من ثقل التباعد، وهو ما سماه اعضاء من المعارضة بمشروع « البريكولاج».

إلا ان الرباح اعلن أن الحكومة زادت في الاعتمادات الخاصة بالعالم القروي، فبعدما كانت بمعدل 500 مليون درهم سنة 2010-2011، اصبحت مليار درهم 2012 و مليار ونصف درهم 2013، إضافي لبرنامج القطاعات. واكد الرباح أن وزارته تنسق مع وزارة الصحة لإحداث برامج استعجالية.

وفي تعليقه قال المختار الراشدي أن التدابير التي تتحدث عنها الحكومة هي بمبالغ مالية تعود لصندوق التنمية القروية وهو صندوق فيه وزارة الإسكان و الفلاحة، والغلاف المالي المرصود لهذا الصندوق لا يستطيع تنمية العالم القروي في الماء والكهرباء والصحة و التعليم، مضيفا أن هذه الاعتمادات جدا امام الحاجيات التي تتطلبها المناطق المشار اليها ومناطق اخرى. واعطى المختار راشدي مثالا بالمسالك التي تهم وزارة التجهيز والتي تحتاجها كل من القرى المتعددة التي لا تتوفر على هذه المسالك لفك العزلة عنها وهي كثيرة. ناهيك عن عدم توفر هذه القرى على الكهرباء والماء وعلى مسلك لمرور الوحدات الصحية ومرور الساكنة الى مرافق وخدمات يحتاجونها، مشيرا إلى أن معدلات النمو التي اشار إليها مشروع قانون المالية 2013 هي معدلات ضعيفة جدا امام القدرة على فك الحصار على العالم القروي. وفي جوابه أكد الرباح أن الحكومة ستعطي الأولوية للمناطق التي تواجه ظروفا صعبة وان المبلغ المالي المشار إليه هو مبلغ إضافي لمبالغ قطاعية أخرى.متفقا مع النائب الاشتراكي حول الخصاص المهول في العناية بالعالم القروي.

وفي السؤال الذي وجهته النائبة حسناء أبو زيد باسم الفريق الاشتراكي حول تعاطي الخارجية المغربية مع زيارات مسؤولي بعض المنظمات الحقوقية الى المغرب ،ركزت فيه على تقييم الوزارة لهذه الزيارة ، اعتبر سعد الدين العثماني أن سماح المغرب لبعض الجهات الأممية والدولية ومنظمات حقوق الإنسان ليقوموا وبشكل مفتوح بزيارات كما يقوموا بإصدار تقارير، يعكس انتقال المغاربة الى مرحلة جديدة ، وهي مرحلة الثقة بالنفس والقطع مع ممارسات سابقة بغض النظر عن الممارسات التي تحتاج المعالجة ، وقال العثماني في رده على الفريق الاشتراكي أن المغرب قام بجهود جبارة ومازالت امامه جهود اخرى، مؤكدا أن المغرب ليس له ما يخبئه ولا يخاف من اخطائه ،ويقبل النقد واعطى وزير الخارجية مثالا بمجلس حقوق الإنسان الذي أصدر تقريرا فيه انتقادات بكل شفافية، وهذه الممارسة هي التي ستطور وضعية حقوق الإنسان في المغرب. وأكد العثماني أن كثيرا من هذه الجهات موضوعية ومحايدة ولكن بعضها غير محايد وفي مقدمتها مؤسسة كينيدي التي أصدرت تقريرا ضد المغرب. وأضاف العثماني أن مندوبية حقوق الإنسان هي المكلفة بهذا الملف وتنسق مع مختلف الادارت

التاريخ: 2012/11/07
العدد: 10238

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة:5

■ الوفا: إهانة رجل تعليم أمام نواب الشعب

الحكومية وفي مقدمتها الخارجية التي تتابع هذه التقارير لإحداث خطة لتصحيح المغالطات الواردة في هذه التقارير بتنسيق مع منظمات دولية بما فيها المنظمات الأمريكية. وانتقد العثماني الإعلام الذي يسلط الضوء على بعض الأمور دون غيرها. مؤكدا أن المغرب دعا الى بعض هذه الزيارات لكي يعرف الحقيقة الرأي العام الوطني والدولي. وفي تعليقها سجلت حسناء ابو زيد الإرادة الحقيقية اليوم في خلق منعطف جديد في القضية الوطنية، مؤكدة أن الفريق الاشتراكي لا يريد تقارير من الغير لكي تجيب عنها السلطة التنفيذية بعد ذلك وأكدت النائبة أن حزب الاتحاد الاشتراكي يريد أن ينعطف الى تدبير جماعي يمكن من خلاله الإعمال بالمقتضيات الدستورية في تكريس ثقافة حقوق الإنسان وألا تخضع قراراتنا- تقول أبو زيد - لقرارات تكيف مبادئنا التي نؤمن بها على مقاس القرار الدولي، ومن هنا سجلت النائبة أن تتحمل الحكومة مسؤوليتها في ذلك، مشيرة الى اعتراف وزيرين من الحكومة ،الخارجية والعدل، على أن الواقع لن يرقى إلى الإرادة. متسائلة لماذا لا نتجه الى الاستناد إلى وقائع ملموسة اعتمدت عليها المنظمات الأجنبية، مستحضرة ما قامت به هيأة الإنصاف والمصالحة في تدبير سنوات الرصاص من خلال استثناء المناطق الجنوبية، قائلة أننا اليوم مطالبون بالاستماع الى الجميع والاجماع حول عدالة القضية وأحقيتنا فيما نطالب به انطلاقا من الثوابت الدستورية التي لا تمنع من أن نكون صوتا أمينا وصادقا وقادرا على نقل أي احتمالات لانتهاكات حقوق الانسان من شمال المغرب الى جنوبه، كما سجلت النائبة أن الحكومة أبانت عن ارتباك في مستوى تدبيرها لهذا الملف وأضافت كيف لحكومة من مرتكزاتها تفعيل الدستور لا تقبل تحويل هذا المعطى لممارسة هذا الملف في كافة جغرافيته. وعرفت الجلسة الشفوية غيابا كبيرا لوزراء حكومة بنكيران، وبدا الشوباني مثقلا برسائل زملائه الذين تكاثرت اعتذاراتهم بحجة المهام المنوطة بالسلطة التنفيذية وهي مهام لا يعرفها ممثلو السلطة التشريعية ، الشيء الذي اعتبره رئيس فريق الأصالة والمعاصرة هروب من التفاعل الحقيقي الذي من المفروض أن يسود هذه المحطة، بدستور يتيح الإمكانية لذلك. لكن ما استنكره العديد من النواب هو ذلك الخطاب المتعالي جدا على الواقع المزري لرجال ونساء التعليم والذي صاحب اجوبة محمد الوفا في اجوبته عن أسئلة النواب ،متهما بعضهم بالمحتلين الذين تحالف مع زميله في العدل مصطفى الرميد ضدهم لإخراجهم بالقوة والعنف من سكن وظيفي يريد الوزير أن يلمع به وجه حكومة أبانت عن ضعفها. ولعل استهلال حديث الوزير محمد الوفا برجل تعليم متواضع يسكن بسلا تامر عليه زمن ممارسة مهنة التعليم بزمن الفقر والحاجة والأجر الشهري الزهيد لكي لا يملك سكنا لانه لم يمد يده الى جيوب الغير ولم يوظف نهاءه ليكون سفيرا فوق العادة بزمن تجاوز المدة القانونية من أجل مستقبل مالي مريح بمال الشعب الذي مازال صامدا من أجل استقرار الوطن في بطانة وفي الأزقة الضيقة بسلا تما بازقة مهمشة و مداشر وأكواخ وسكن اقتصادي ضيق، تلك هي الأمكنة التي يسكنها رجال ونساء التعليم في غالبيتهم، ولعل الإشارة الى ذلك الرجل « المحتل» كما سماه الوزير محمد الوفا تبدو أنها مستوردة من وزير العدل عندما اتهم موظفين خاضوا إضرابا مشروعا في ممرات مكان اشتغالهم بالمحتلين.

التاريخ: 2012/11/07
العدد : 22435
العلم
الصفحة: الملحق التربوي

مجلس المستشارين يفتح النقاش حول تدبير اللغات وتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية

تبادل الرأي بين الخبرات الوطنية والأجنبية من أساتذة وباحثين وبرلمانيين ومستشارين وهيئات المجتمع المدني

أكدت مصادر عليمة أن مجلس المستشارين يبادر بتنظيم يوم دراسي حول « تدبير اللغات وتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية في ضوء الدستور» يوم الأربعاء 21 نونبر 2012 بمقر المجلس ،بهدف تبادل وجهات النظر، وتقاسم المقترحات بين أعضاء مجلسي البرلمان حول هذا الموضوع الذي يهم المجتمع برمته وبمختلف مكوناته، ويذكر أن هذا الموضوع يشكل إحدى الانشغالات الكبرى لهيئاته التمثيلية والتشريعية ويستدعي منها تعبئة الوسائل اللازمة واتخاذ التدابير التحضيرية من أجل توفير الشروط الكفيلة بإنجاح هذا الورش في التزام تام بمقتضيات الدستور، وبمنهجية إعماله الديمقراطي السليم.

وأضافت المصادر ذاتها أن هذه المبادرة تنطلق من عدة اعتبارات تستحضر التوجيهات الواردة في الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الخريفية لسنة 2012، وتستند في مرجعيتها لأحكام الفصل الخامس من الدستور، وذكرت أن من أهم هذه الأحكام كون العربية تظل اللغة الرسمية للدولة، التي تعمل على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها؛ وكون الأمازيغية تعد أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء.

وأشارت أنا لدستور ينص على وضع قانون تنظيمي يحدد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها بصفتها لغة رسمية؛إضافة إلى أن الدولة تعمل على صيانة الحسانية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب، وتسهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية، وعلى تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم؛ باعتبارها وسائل للتواصل، والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة، والانفتاح على مختلف الثقافات، وعلى حضارة العصر؛

وقالت إن الدستور يقضي بإحداث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، مهمته، على وجه الخصوص، حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية باعتبارها تراثا أصيلا وإبداعا معاصرا. ويضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات. ويحدد قانون تنظيمي صلاحياته وتركيبته وكيفيات سيره.

ويهدف اليوم الدراسي إلى فتح فضاء لتبادل الرأي المتعدد ولتفاعل وجهات النظر المختلفة بين الخبرات الوطنية والأجنبية من أساتذة وباحثين وبرلمانيين ومستشارين وهيئات المجتمع المدني، حول هذا الموضوع الوازن بالنسبة لبلادنا. وذلك بهدف تملك أدوات حجاجية ورؤية أكثر وضوحا تراعي كل الاعتبارات والأبعاد المرتبطة بهذه المسألة، وذلك للقيام بالتحضير اللازم والرصين، في أفق توصل البرلمان بمشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية وبتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية؛ وتنظيم النقاش حول واقع المشهد اللغوي الوطني من خلال الإسهام في تشخيص ذلك الواقع مع الاتجاه نحو اقتراح المداخل الممكنة لاستشراف آفاقه؛ ومقاربة موضوع اليوم الدراسي من زوايا نظر مختلفة وعبر تخصصات متنوعة، مع الأخذ بعين الاعتبار تعددية المشهد اللغوي المغربي، وفتح إمكانية استلهام المنهجيات والتجارب الدولية الناجحة في هذا الشأن.

التاريخ:2012/11/07 العدد : 3908	الصبـــــــاح	الصفحة:الملحق التربوي

"تسخينات" أوفا تقنع الحكومة برفع ميزانية التعليم

رفعت حكومة بنكيران إصلاح التعليم إلى مستوى أولوية الأولويات، ليس بالكلام فقط، بل بضخ أكثر من 52 مليار درهم من ميزانية 2013 في صناديق وزارتي التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي؛ والهدف دعم المخطط التنموي الاستراتيجي بقطاع التعليم برسم الفترة 2013-2016 الذي يروم تعزيز استقلالية المؤسسات التعليمية والشفافية وجعل الفاعلين في القطاع مسؤولين. ويرتكز هذا المخطط التنموي على خمسة مجالات أساسية تحكم القطاع وهي العرض المدرسي وجودة التعليم والمؤسسات المدرسية والحكامة والموارد البشرية.

التحملات القصوى لقطاع التربية والتكوين تعزى إلى استباق مشاريع الإصلاح المقبلة، علما أن اختلالات ملف التعليم تحولت إلى هاجس لدى أعلى سلطة في البلد، إذ عبر الملك، في خطاب 20 غشت الماضي، عن رغبته في التأسيس لنظام تربوي مغاير، حين لمح إلى أنه «يجب الانتقال من منطق تربوي يركز على المدرس وأدائه مقتصرا على تلقين المعارف للمتعلمين إلى منطق آخر يقوم على تفاعل هؤلاء المتعلمين وتنمية قدراتهم الذاتية وإتاحة الفرص أمامهم للابتكار واكتساب المهارات والتشبع بقيم التعايش مع الآخرين، في التزام بقيم الحرية والمساواة واحترام التنوع والاختلاف».

السؤال: هل بالمال وحده يمكن إخراج التعليم بالمغرب من المستنقع؟

التاريخ:2012/11/06
العدد:. 1902

المســـــــاء

الصفحة:الملحق التربوي

نساء ورجال تعليم يتطلعون إلى تحسين خدماتها وتطوير آليات اشتغالها بما يضمن كرامتهم

الوفا يدق ناقوس الإنذار بمؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية

الرباط
رضوان الحسني

عندما طالب وزير التربية الوطنية محمد الوفا بإجراء افتحاص لمؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لرجال ونساء التعليم، من طرف مكاتب مختصة في المحاسبة، وعندما قال إن الإطار القانوني المنظم لهذه المؤسسة «غير مضبوط وغير واضح»، وعندما قطع وعدا بعدم زيارة المؤسسة إلا بعد إجراء افتحاص، والاطلاع على حساباتها، تماما كما فعل مع البرنامج الاستعجالي، وبرنامج تيسير ومبادرة مليون محفظة، وعندما «لمح» إلى أن المؤسسة يتم تسييرها من الخلف من طرف أشخاص آخرين لن يقبل أن يكون «بوقا» لهم... يكون الوفا قد وضع أصبعا آخر على مؤسسة من مؤسسات منظومة نساء ورجال التعليم، التي يفترض حسب قوله أن تكون «دعامة اجتماعية لأسرة التربية الوطنية، لا يمكن الحديث عنها بالمنطق البيروقراطي».

تم الإعلان عن إنشاء مؤسسة الأعمال الاجتماعية لرجال ونساء التعليم في خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2000، في إطار تفعيل مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، من أجل الاهتمام بتحسين ظروف عيش 300 ألف عضو من أسرة التعليم، قبل أن تنطلق في العمل في فبراير من سنة 2001، بعد استكمال مراحل إعداد القانون المنظم لها، الذي انطلق بقانون 73.00 قبل أن يتم تنقيحه وتعديله بالقانون رقم 09.05، الذي سمح على إثره للمتقاعدين وذوي الحقوق والموظفين الملحقين بالاستفادة من خدمات المؤسسة، وهو القانون نفسه الذي تم تتميمه بالقانون رقم 03.10، والذي يمكن الموظفين الملحقين بالقطاعات الوزارية أو بالمؤسسات التابعة للتربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، من الانخراط بمؤسسة محمد السادس. كما وسع هذا القانون مهام المؤسسة لتشمل المساهمة في تعميم وإشعاع التعليم الأولي، وتغطية نفقات الأمراض غير المتحملة من طرف نظام التغطية الأساسية أو التكميلية، وإقامة منشآت اجتماعية ذات طابع ثقافي وترفيهي، وإنشاء مراكز للاصطياف والتخييم. كما يتطرق هذا القانون أيضا للأمور التنظيمية والتسييرية للمؤسسة.

ومنذ ذلك الوقت، سجلت المؤسسة كما جاء على لسان وزير التعليم (حسب ما تم إعداده له)، استفادة 67 ألفا و90 منخرطا من قروض للسكن، و20 ألف تدخل للنقل الطبي في المجال الصحي... كما أكدت تقارير المؤسسة المنجزة برسم سنة 2010 - حسب مصادر «المساء»-

استفادة أزيد من 56 ألف منخرط من التغطية الصحية التكميلية، و3824 منخرطا من النقل الصحي بقيمة بلغت 37.5 مليون درهم، و136 حالة من صندوق الدعم الصحي بمبلغ إجمالي وصل إلى 6.4 مليون درهم، وتوزيع أكثر من 2456 منحة استحقاق.

وفي ما يتعلق بخدمة التعليم الأولي، فقد بلغ عدد المدارس إلى 16 مؤسسة عبر ربوع المملكة، تستقبل أكثر من 2067 طفلا سنويا من أبناء المنخرطين، كما تستقبل مخيمات المؤسسة حسب نفس التقرير أزيد من 500 و700 أسرة، وتستفيد من الأثمنة التفضيلية للأسفار داخل وخارج المغرب أكثر من 1700 أسرة سنويا. أما بخصوص السفر المدعم عبر القطار، فقد سجل التقرير استفادة المنخرطين من أزيد من 7.5 مليون سفرا منذ انطلاق هذه الخدمة، كما استفاد قرابة 2000 منخرط من منح الحج بقيمة مالية تصل إلى 24500 درهم

لكل مستفيد، إضافة إلى استفادة حوالي 150 ألف منخرط من الاشتراك في الأنترنت و50 ألف حاسوب نقال في إطار برنامج نافذة الذي انطلق سنة 2008 .

وإذا كانت الأرقام التي تعلن عنها مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لرجال ونساء التعليم تبدو مهمة، فإن عددا من المنخرطين بالمؤسسة عبروا، في تصريحاتهم لـ«المساء»، عن رغبتهم في تطوير أدائها، خاصة في مجال برنامج المساعدة على اقتناء السكن، الذي قالوا إنه لا يستجيب لطموحاتهم، حيث اقترحوا البحث عن آليات جديدة، من شأنها مساعدة نساء ورجال التعليم على اقتناء سكنهم، لاسيما بعد الارتفاع المهول الذي عرفته أسعار قطاع العقار، والذي ترتب عنه تفاقم مشكل «النوار» الذي بات حجر عثرة في وجه الراغبين في اقتناء السكن عن طريق المؤسسة، كما طالب المنخرطون بخلق

خدمات القروض الصغرى بدون فائدة، التي يقبل عليها المنخرطون بشكل كبير في العديد من المناسبات. وسجل المتحدثون إلى «المساء» وجود خلل كبير في عمليات النقل الصحي، حيث أكدوا أن سيارات الإسعاف لا تحضر في الوقت المناسب في أغلب الحالات، واعتبر المنخرطون أن الخدمات الصحية التي تقدمها المؤسسة أصبحت متجاوزة، وطالبوا بإصلاح أنظمة التعاضد وتطويرها، أو إجراء اتفاقيات جديدة مع مصحات متخصصة لدعم العمليات المكلفة والأمراض النادرة من طرف المؤسسة، بدل تشتيت هذه الخدمات بين المؤسسات دون فعالية تذكر.

كما عبر المنخرطون عن تذمرهم من الظروف التي تتم فيها عمليات التخييم المقدمة للمنخرطين، وغياب مراكز اصطياف بإمكانها مضاهاة المراكز المنجزة من طرف عدد من المؤسسات الاجتماعية بقطاعات أخرى، ونقل

بعض المنخرطين شهادات سلبية عن حالات الاكتظاظ التي تسجل بمخيمات المؤسسة، وطالبوا بتحسين هذه الخدمة وتوسيعها لتشمل اتفاقيات مع فنادق محترمة، كما اعتبروا أنفسهم غير معنيين بسفريات الخارج نظرا إلى الأثمنة المرتفعة لتلك الرحلات المقترحة، مقترحين إيجاد صيغ جديدة لهذه الخدمة. ووجه رجال ونساء التعليم من منخرطي المؤسسة انتقادات لاذعة لخدمات السفر المدعم عبر القطار، الذي قالوا إن غالبيتهم لا يستفيدون منه، خاصة العاملون في المناطق الجنوبية والقروية والمدن التي لا وجود للقطار بها، وكذا المتوفرون على سياراتهم الخاصة، كما عبروا عن تذمرهم من حرمان أبنائهم الذين يتجاوزون سن الثامنة عشرة من الاستفادة من تخفيضات السفر عبر القطار، إضافة إلى حرمانهم من ركوب جميع القطارات. وقال المنخرطون الذين استقت الجريدة آراءهم حول خدمات المؤسسة، إن استمرار المؤسسة في العمل بالقانون الذي يسمح فقط للمنخرطين المرتبين في السلم التاسع بالاستفادة من خدمة الحج، في ظل الحديث عن حذف هذا السلم من سلك التعليم، دليل على ضرورة إعادة النظر في القوانين المنظمة للمؤسسة، إذ يتم حرمان العديد من رجال ونساء التعليم المرتبين حاليا في السلم العاشر وأحيلوا على التقاعد في مرحلة مبكرة. وفيما يتعلق بخدمة التعليم الأولي التي تقدمها المؤسسة، أجمع عدد من المنخرطين على ضرورة تعميمها على باقي المدن والقرى، وعدم الاستمرار في تركيزها في بعض المدن، وتوفير دور الحضانة وأقسام خاصة بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة لأبناء نساء ورجال التعليم لتخفيف العبء عنهم، وهذا الأمر سجله العديد من رجال ونساء التعليم، خاصة العاملين بالوسط القروي، الذين اعتبروا أنفسهم محرومين من أغلب الخدمات التي تقدمها المؤسسة، وطالب المنخرطون كذلك بضرورة إعادة النظر في الآليات المعتمدة في تشجيع أبناء المنخرطين لمتابعة الدراسة، وتوسيع دائرتها الضيقة .

بعد رحيل رئيس مؤسسة الأعمال الاجتماعية لرجال ونساء التعليم، عبد العزيز مزيان بلفقيه، منذ ماي 2010، واستمرار بعض الأسماء في عضوية لجنة مديرية المؤسسة، رغم ابتعادهم عن قطاع التعليم أو فقدانهم للصفات التي خولت لهم التواجد ضمن أعضائها، من بين المؤشرات التي ربما دفعت بوزير التربية الوطنية محمد الوفا إلى اتخاذ قرار بعدم الاقتراب من أبوابها إلا بعد إجراء افتحاص مالي شامل لها وإعادة النظر في القوانين المنظمة لها، والكشف عن النقطة التي بإمكانه الانطلاق منها، للحديث عن مؤسسة تدبر مالية ضخمة وتجري صفقات بملايين الدراهم، وهي الخطوة التي من المؤكد أن تكشف في الأيام القليلة المقبلة عن أخبار جديدة حول طريقة تدبير هذه المؤسسة منذ إنشائها، رغم أن تقارير رسمية تؤكد أنها كانت تخضع لافتحاصات في السابق من طرف لجان من مدققي الحسابات المستقلين التابعين للمكتب العالمي لتدقيق الحسابات، آخرها - حسب مصادر «المساء»- كانت نهاية سنة 2010، والتي كانت قد خلصت إلى تسجيل صورة إيجابية عن ماليتها وتدبيرها. ويعول رجال ونساء التعليم من منخرطي المؤسسة على السرعة في الحسم في هذا الملف المرتبط مباشرة بالخدمات الاجتماعية التي يعولون على تطويرها والرقي بمستواها في القادم من الأيام.

التاريخ :2012/11/07
العدد: 3016

التجديد

الصفحة :3

الوفا يدعو إلى تتبع تدريس الأمازيغية في التعليم الخصوصي

بعث وزير التربية الوطنية محمد الوفا مراسلة إلى مديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين يدعوهم فيها إلى الحرص على تتبع عملية تدريس اللغة الامازيغية بمؤسسات التعليم الخصوصي، وطالبهم الوفا في المراسلة المذكورة بحث مديري هذه المؤسسات على إعداد خريطة مدرسية لتسريع وتيرة تعميم تدريس اللغة الامازيغية عموديا لتشمل جميع مستويات سلك التعليم الابتدائي.

وفي هذا السياق، دعا الوفا مديري الأكاديميات إلى موافاة الخلية المركزية للارتقاء بتدريس اللغة الأمازيغية بالإجراءات المتخذة في هذا الصدد، وكذا بالمعطيات الخاصة بتدريس الأمازيغية خلال الموسم الدراسي الحالي 2013-2012.

التاريخ: 2012/11/07 العدد: 10238	الإتحاد الاشتراكي	الصفحة:3

إلحاق أستاذ قيادي بـ «البيجيدي» من نيابة طاطا الى مجلس النواب، والنقابات تحتج

عبداللطيف الكامل

مرة أخرى يجد وزير التربية الوطنية والتكوين نفسه في ورطة جديدة، وأمام احتجاج نقابي بإقليم طاطا على إثر قراره إلحاق استاذ قيادي جهوي بحزب العدالة والتنمية من نيابة طاطا إلى العمل بمجلس النواب، بعدما أهدى قبل هذا انتقالا غير مشروع لبرلمانية سابقة لحزب رئيس الحكومة من نيابة التعليم بطاطا إلى مدينة العيون.

وحسب البلاغ النقابي الصادر عن النقابة الوطنية للتعليم(ك - د - ش) والجامعة الوطنية للتعليم فرع طاطا بتاريخ 01نونبر2012،فالاستاذ الذي تم إلحاقه بالبرلمان يشغل مهمة الكاتب الجهوي لنقابة الجامعة الوطنية لموظفي التعليم المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وعضو المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية.

وما أجج غضب النقابيين وأقلق نساء ورجال التعليم بالإقليم، يقول البلاغ، هو ان الإلحاق/ الهدية قد كرس سياسة التمييز الفاضح بين المغاربة، وأكد استمرار منطق الريع السياسي في الاستفادة من الانتقالات والإلحاقات والامتيازات ضدا على الشفافية وتكافؤ الفرص بين جميع نساء ورجال التعليم.

وذكر ايضا ان هذا الإهداء يحدث في زمن شعارات محاربة الفساد والحديث عن العفاريت والتماسيح وغيره..لذلك تعلن النقابتان التابعتان للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد المغربي للشغل عن:

- إدانتهما الشديدة لقرار الالحاق غير المشروع الصادر عن وزير التربية الوطنية والممنوح لهذا الاستاذ المحظوظ، تزكية لثقافة الريع السياسي والنقابي واللاعدالة الاجتماعية ،

- استنكارهما لما يقوم به الوزير من تفويت لانتقالات والحاقات بإقليم طاطا ضدا على القانون، تشجيعا منه للهدر المدرسي، في ظل الخصاص الكبير في الموارد البشرية، حيث لايزالالعشرات من المتعلمات والمتعلمين محرومين من حقهم المقدس في التمدرس لحدود الساعة.

- مطالبتهما الوزير بالإلغاء الفوري لهذا الالحاق غير المشروع المؤرخ في 10 اكتوبر2012تحت رقم 2x3422 احتراما للقانون ولمشاعر الشغيلة التعليمية محليا ووطنيا.

- مطالبتهما الوزير بالإلغاء الفوري للانتقال غير القانوني الممنوح للأستاذة البرلمانية السابقة والمؤرخ في 8 اكتوبر 2012 تحت رقم 2x3406 ،

- تشبثهما بضرورة تفعيل مسطرة الإنقطاع عن العمل في حق الاستاذة البرلمانية السابقة منذ 26 نونبر 2011 الى يومنا هذا، تماشيا مع التشريعات الجاري بها العمل، فالقانون يعلو ولا يعلى عليه.

- دعوتهما الشغيلة التعليمية الى اليقظة، والاستعداد للخطوات النضالية التي سيعلن عنها قريبا، للرد على هذه الفضائح المخزية المستهترة بالقانون والمستفزة لمشاعر الاغلبية الساحقة من الشغيلة التعليمية، محليا ووطنيا.

12

التاريخ:2012/11/06
العدد: 440.

الخبر

الصفحة : 1

الوفا يوافق على «إلحاق» الكاتب الجهوي لنقابة «البيجيدي» بجهة كلميم للعمل بمجلس النواب

■ أكادير - أحمد الزاهدي

فجرت كل من النقابة الوطنية للتعليم، التابعة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والجامعة الوطنية للتعليم، التابعة للاتحاد المغربي للشغل بطاطا، فضيحة جديدة لوزير التربية الوطنية محمد الوفا، بعد منحه «إلحاقا» وصفته النقابتان بـ«غير المشروع»، للعمل بمجلس النواب، لأستاذ ينتمي إلى حزب رئيس الحكومة، مقر عمله مدرسة القلعة بإقليم طاطا، وهو الذي يشغل مهمة الكاتب الجهوي لنقابة الجامعة الوطنية لموظفي التعليم، المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وعضو المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، مما يكرس، حسب بيان للنقابيتين توصلت «الخبر» بنسخة منه، سياسة التمييز الفاضح بين المغاربة، ويؤكد استمرار منطق «الريع السياسي» في الاستفادة من الانتقالات والإلحاقات والامتيازات، ضدا على الشفافية وتكافؤ الفرص بين جميع نساء ورجال التعليم. وكل هذا يحدث في زمن شعارات محاربة الفساد والحديث عن العفاريت والتماسيح وغير ذلك.

وادانت النقابتان قرار الإلحاق غير المشروع، الصادر عن وزير التربية الوطنية والممنوح لهذا الاستاذ، لكونه يعني تزكية ثقافة الريع السياسي والنقابي واللاعدالة الاجتماعية، معبرتين عن استنكارهما لما يقوم به الوزير محمد الوفا، من تفويت لانتقالات وإلحاقات بإقليم طاطا، ضدا على القانون.

وطالبت النقابتان الوزير بالإلغاء الفوري لهذا الإلحاق غير المشروع، المؤرخ في 10 اكتو بر 2012، تحت رقم 2x3422 ، وذلك احتراما للقانون ولمشاعر الشغيلة التعليمية محليا ووطنيا، وكذا بالإلغاء الفوري للانتقال غير القانوني، الممنوح للأستاذة البرلمانية السابقة، التابعة لحزب رئيس الحكومة، للانتقال من طاطا إلى العيون، والمؤرخ في 8 اكتوبر 2012، تحت رقم 2x3406.

13

التاريخ:2012/11/06
العدد :2599

النهار المغربية

الصفحة:6

طاطا

نقابة تتهم الوفا بإهداء الكاتب الجهوي لنقابة حزب العدالة والتنمية بجهة كلميم السمارة «الحاقا» للعمل بمجلس النواب

اتهمت الجامعة الوطنية للتعليم فرع طاطا وزير التربية الوطنية محمد الوفا بانه أهدى الكاتب الجهوي لنقابة حزب العدالة والتنمية بجهة كلميم السمارة وعضو المجلس الوطني لنفس الحزب «الحاقا » للعمل بمجلس النواب.

وجاء في بيان مكتب الجامعة والذي توصلت «النهار المغربية» بنسخة منه انه «بعد أن أهدى انتقالا غير مشروع للبرلمانية السابقة التابعة لحزب رئيس الحكومة للانتقال من طاطا الى العيون، فإن الوفا اهدى الحاقا غير مشروع للعمل بمجلس النواب لأستاذ ينتمي لنفس الحزب، مقر عمله مدرسة القلعة بإقليم طاطا والذي يشغل مهمة الكاتب الجهوي لنقابة الجامعة الوطنية لموظفي التعليم المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وعضو المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية»، مما يكرس وفق بيان النقابة سياسة التمييز الفاضح بين المغاربة، ويؤكد استمرار منطق الريع السياسي في الاستفادة من الانتقالات والالحاقات والامتيازات، ضدا على الشفافية وتكافؤ الفرص بين جميع نساء ورجال التعليم، كل هذا يحدث يضيف البيان في زمن شعارات محاربة الفساد والحديث عن العفاريت والتماسيح واعلن مكتب الجامعة الوطنية للتعليم ما يلي :

-ادانته الشديدة لقرار الالحاق غير المشروع الصادر عن وزير التربية الوطنية والممنوح لهذا الاستاذ المحظوظ، تزكية لثقافة الريع السياسي والنقابي واللاعدالة الاجتماعية.

- استنكاره لما يقوم به الوزير من تفويت لانتقالات والحاقات بإقليم طاطا ضدا على القانون، تشجيعا منه للهدر المدرسي، في ظل الخصاص الكبير في الموارد البشرية، حيث مازال العشرات من المتعلمات والمتعلمين محرومين من حقهم المقدس في التمدرس لحدود الساعة.

- مطالبته الوزير بالإلغاء الفوري لهذا الالحاق غير المشروع المؤرخ في 10 اكتوبر 2012 تحت رقم 2x3422 احتراما للقانون ولمشاعر الشغيلة التعليمية محليا ووطنيا.

- مطالبته الوزير بالإلغاء الفوري للانتقال غير القانوني الممنوح للأستاذة البرلمانية السابقة والمؤرخ في 8 اكتوبر 2012 تحت رقم 2x3406.

- تشبثه بضرورة تفعيل مسطرة الانقطاع عن العمل في حق الاستاذة البرلمانية السابقة منذ 26 نونبر 2011 الى يومنا هذا، تماشيا مع التشريعات الجاري بها العمل، فالقانون يعلو ولا يعلى عليه.

- دعوته الشغيلة التعليمية الى اليقظة، والاستعداد للخطوات النضالية التي سنعلن عنها قريبا، للرد على هذه الفضائح المخزية المستهترة بالقانون والمستفزة بمشاعر الاغلبية الساحقة من الشغيلة التعليمية محليا ووطنيا.

التاريخ:2012/11/06
العدد: 1902

المساء

الصفحة:الملحق التربوي

تضارب الآراء حول قرار توقيف خدمة «إنصات»

الرباط
بوشعيب حمراوي

تضاربت الآراء حول قرار محمد الوفا، القاضي بتوقيف العمل بالخدمة الإلكترونية «إنصات»، والتي كانت الوزارة قد أطلقتها يوم 17 شتنبر الأخير لتلقي شكايات المواطنين بخصوص تتبع السير العام للدخول المدرسي، والتي تأتي بعد أيام من تراجعه على القرار المؤقت الخاص بمنع الأطر التربوية العمومية من إجراء ساعات إضافية داخل المؤسسات التعليمية الخصوصية. فبعد 14 يوما هو عمر هذه الخدمة، رأت الوزارة الوصية أنها حققت أهدافها، بعد أن خلصت إلى توصل الخلية المركزية المكلفة بما مجموعه 3 آلاف شكاية، تمت معالجة 2031 منها، وإلغاء450 شكاية كاذبة وكيدية تحمل معلومات مغلوطة أو لا أساس لها من الصحة. فيما أشار بلاغ الوزارة الصحفي إلى أن 519 شكاية المتبقية متعلقة بالبنيات التحتية للمؤسسات التعليمية، والتي رأت الوزارة حسب بلاغها أنها تتطلب وقتا أكبر من (الشكايات الآنية)، واستهدفت تلك الشكايات 1624 مؤسسة تعليمية من أصل 24 ألف مؤسسة، منها 13320 فرعية. وأشار البلاغ إلى أن الشكايات تضمنت مشاكل تتعلق بوضعيات الداخليات والمطاعم والبنيات التحتية وبرامج الدعم الاجتماعي والتوقيت الجديد والخصاص في أطر التدريس وطلب الاستعطاف لإرجاع التلاميذ المفصولين إلى الدراسة.

تقييم الوزارة لم يكن محط توافق بين الأطر التربوية، التي ترى أن «الخدمة» أكدت فشلها، وأن توقيفها كان بسبب اقتناع الوزارة بعدم جدوها، وأن الخلية لن تزيد إلا في تدهور الثقة بين الوزارة وأطرها التي تحكم عملها مساطر وقوانين ومذكرات. ولو أن الخدمة حققت أهدافها، لما تم التخلي عنها، بحكم أن المشاكل والانزلاقات والتجاوزات، التي يمكن أن «تتصيدها» الوزارة عن طريق الخدمة الإلكترونية، يمكن أن تحصل عليها في كل يوم من أيام الدراسة وطيلة الموسم الدراسي. فالعديد من الأطر التربوية والإدارية يتساءلون عن أية أهداف تحققت، باستثناء أنه تم التنقيص من الأطر التربوية والإدارية المكلفة أساسا بمراقبة وتتبع العملية التعليمية التعلمية، وأن كل المشاكل التي يعرفها القطاع تصل رسميا ويوميا إلى رفوف مكاتب الوزارة. وأنه تم سحب الثقة منها وجعلها عرضة للوشايات الكاذبة التي حصرتها الوزارة خلال 14 يوما في 450 شكاية كاذبة. وذهب بعضهم إلى حد إعطاء فرضية أن يكون توقيف «الخدمة» جاء بسبب إكراهات البث في تلك الشكايات، والتنقلات الفارغة لأطر الوزارة ومفتشيها بعد كل شكاية أو وشاية. موضحين أن عدد الوشايات الكاذبة أكثر بكثير من الأرقام التي نشرت في بلاغ الوزاري الصحفي.

ولم تستبعد بعض الأطر التربوية أن يكون محمد الوفا قد تعرض لضغوطات منعته من اتخاذ تدابير زجرية في حق بعض المتجاوزين، إما لانتماءاتهم الحزبية أو النقابية أو العائلية، وأنه فضل أن يترك عملية الزجر والتأديب تأخذ مسارها العادي محليا وجهويا ومركزيا لتفادي تلك الإكراهات. ويستغرب المدرسون عدم اهتمام الوزارة بالتقارير التي ترفع سنويا من المدرسين بكل فئاتهم وشعب تخصصهم، حيث يدونون سنويا حاجياتهم واقتراحاتهم للدفع بعجلة التعليم داخل مؤسساتهم التعليمية، دون أن تتم الاستجابة لمطالبهم. فمدرسو المواد العلمية، يطالبون بتزويدهم بمختبرات في المستوى، وبعتاد كاف لتطبيق دروسهم النظرية، ويطالبون بتوفير الأطر والحجرات الكافية للعمل في إطار مجموعات صغيرة، لتمكين التلاميذ من دروس تطبيقية كاملة. كما أن مدرسي المواد الأدبية يطالبون بفك الاكتظاظ الذي حد من عطائهم، بينما يطالب المديرون بدعمهم بأطر مساعدة.

وتمنت بعض الأطر التربوية أن ينتبه الوزير الاستقلالي إلى مجموعة من المؤسسات الثانوية التي تعاني النقص الحاد في أطرها، حيث يتم إسناد تدريس بعض المواد إلى أطر تربوية غير مناسبة إما من حيث الكفاءة أو المادة المدرسة، فمجموعة من الثانويات التأهيلية يدرس بها أساتذة الإعدادي، كما أن مجموعة من المؤسسات بها فائض من مدرسي بعض المواد. وطالبوا بالإفراج عن لائحة الأطر التربوية والإدارية التي تستفيد من التفرغ النقابي، أو التي ألحقت بطرق غامضة للعمل داخل مؤسسات وقطاعات عمومية وغيرها، وأن يكشف للعموم عن هذه اللائحة، ليعلم الرأي العام أن (معظم المتفرغين نقابيا) لا ينشطون في نقاباتهم، ومنهم من فضل الاستثمار أو متابعة دراسته. وأن يسارع (كما وعد) إلى نشر تقرير كامل عن البرنامج الاستعجالي الذي كلف الدولة 54 مليار سنتيم، دون أن تنجز معظم مشاريعه.

التاريخ: 2012/11/07 العدد: 4812	الأحداث المغربية	الصفحة :1

تعيش وزارة التربيـة الوطنية والأكاديميات والنيابات التابعة لهـا، هذه الأيام، على صفيح ساخـن، في انتظـار إعـلان لائحـة التعيينات والإعفـاءات التـي ستشمـل مسؤولـين كبـار داخـل الـوزارة والمرافـق التابعـة لهـا علـى مستوى المملكة، حيث من المنتظر أن تخلق هذه التغييرات مفاجآت في تولي مناصب عليا داخل الوزارة والأكاديميات الجهوية.

التاريخ:2012/11/06 العدد:. 1902	المســـــــاء	الصفحة:الملحق التربوي

وزارة التعليم تتوعد المتغيبين

بعث وزير التربية الوطنية، محمد الوفا، رسالة شديدة اللهجة حول الترخيص بالتغيب لكل مدراء الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ونواب التعليم ومدراء المؤسسات التعليمية. وتضمنت ضوابط بشأن السماح للأساتذة والمتعلمين بالتغيب. وحظرت الرسالة على المسؤولين التعليميين الترخيص لأي إطار تابع لأي مؤسسة تعليمية بالتغيب عن أداء مهامه، إلا إذا توفرت في طلبه للإذن بالتغيب ثلاثة شروط معينة، بينها الشروط المنصوص عليها في قانون الوظيفة العمومية والقانون الأساسي لوزارة التربية الوطنية، والتي تكفل للأطر التعليمية التغيب لأسباب صحية واجتماعية قاهرة. وبشأن تغيب الأساتذة والمعلمين والأطر التربوية بحجة المشاركة في عمل نقابي، أفادت رسالة الوفا بانه يكون فقط بغرض حضور التظاهرات التي تدعو لها النقابات المعترف بها قانونيا، على أساس توصل المسؤولين التعليميين، أسبوعا على الأقل، برسالة من التنظيم النقابي المعني تحدد فيها مدة الغياب. وبحسب الرسالة ذاتها، فإن الشرط الثالث الذي يسمح فيه للأطر التعليمية بالتغيب هو المشاركة في التكوينات التي تنظمها وزارة التربية الوطنية وفق المذكرات المؤطرة لذلك.

التاريخ:2012/11/06
العدد:. 1902

المســـــــــــاء

الصفحة:الملحق التربوي

استفادة 264 تلميذا من منح الاستحقاق والتميز

المساء

أعلنت وزارة التربية الوطنية أن اللجنة المكلفة بدراسة طلبات منح الاستحقاق قررت منح 220 منحة استحقاق لفائدة تلميذات وتلاميذ الأقسام التحضيرية الذين ولجوا كبريات مدارس الهندسة ومدارس التجارة الفرنسية، وذلك على إثر الاجتماع التي عقدته هذه اللجنة بتاريخ 18 أكتوبر الجاري، والتي تضم في عضويتها كلا من وزارة الاقتصاد والمالية والوكالة المغربية للتعاون الدولي إلى جانب وزارة التربية الوطنية .

كما استفاد، في إطار اتفاقية التعاون بين المغرب وفرنسا، 44 تلميذة وتلميذا من منحة التميز التي تخصصها الحكومة الفرنسية لتلميذات وتلاميذ الأقسام التحضيرية المغربية لمتابعة دراستهم بكبريات المدارس العليا الفرنسية للمهندسين؛ بعد اجتماع 24 شتنبر 2012 للجنة المشتركة بين وزارة التربية الوطنية ومصلحة التعاون الثقافي التابعة لسفارة فرنسا، المكلفة بدراسة طلبات الاستفادة من منحة التميز.

وبهذا يصل عدد المستفيدين الجدد من منح الاستحقاق والتميز برسم الموسم الدراسي 2013/2012 إلى 264 تلميذة وتلميذا كانوا قد تابعوا دراستهم بالأقسام التحضيرية للمدارس والمعاهد العليا.

وكانت المصالح المختصة بوزارة التربية الوطنية قد تلقت 329 طلبا للحصول على منحة التميز أو منحة الاستحقاق برسم الموسم الدراسي الحالي.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع هذه العمليات مؤطرة بموجب الرسالة الوزارية الصادرة بتاريخ 15 يونيو 2012 بشأن منح الاستحقاق ومنح التميز الخاصة بتلميذات وتلاميذ الأقسام التحضيرية الذين يلجون المدارس والمعاهد العليا الفرنسية، والتي تحدد شروط الترشيح ومعايير الانتقاء وكذا اللائحة السنوية للمدارس والمعاهد العليا الممنوحة، في إطار اتفاقية التعاون الثقافي بين المغرب المغربية وفرنسا وكذا معاهدة الشراكة بين وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون ممثلة من طرف الوكالة المغربية للتعاون الدولي، ووزارة الاقتصاد والمالية الموقعة بتاريخ 19 فبراير 2008 والتي تم تمديد العمل بها بتاريخ 16 مارس 2009.

لتاريخ:2012/11/06
العدد: 22434

العـــــــلـــــــم

الصفحة: 6

ارتفاع شبكة المؤسسات التعليمية

استفاد من المبادرة الملكية مليون محفظة 362809 تلميذة، وبلغ عدد المستفيدين من النقل المدرسي 4362. وعدد المستفيدين من برنامج تسيير 30362 تلميذ. ويستفيد من الإطعام المدرسي 138000 مستفيد بسلك التعليم الابتدائي، و8500 في الإعدادي.

وقد عرفت شبكة المؤسسات التعليمية ارتفاعا من حيث عددها وذلك بإحداث 06 مؤسسات، و03 داخليات، بالإضافة إلى توسيع 75 مؤسسة تعليمية و4 حجرات للأطفال ذوي الحاجيات الخاصة، كما تم تأهيل 74 مؤسسة ابتدائية و07 ثانويات إعدادية و08 ثانويات تأهيلية وداخليتين، وتجهيز 490 مؤسسة بالأثاث التعليمي والمكتبي، وأثاث الداخليات، والعتاد الديداكتيكي.

فكري ولد علي

التاريخ: 2012/11/07
العدد : 3908

الصبـــــــاح

الصفحة: الملحق التربوي

الحكومة ترفع التعليم إلى أولوية الأولويات

خصته بـ 52 مليار درهم في ميزانية 2013 ووضعت له مخططا إستراتيجيا في أفق 2016

قدرت حكومة عبد الإله بنكيران التحملات القصوى لقطاع التربية والتعليم برسم السنة المالية 2013 في 52.3 مليار درهم، منها 42,37 مليار درهم ل و9,66 مليار درهم لقطاع التعليم العالي.

وحددت الحكومة تأهيل منظومة التربية والتعليم هدفا استراتيجيا في مشروع قانون المالية 2013، عبر اعتماد منطق جديد يقوم على تعزيز تفاعلية المتعلمين ويتمحور حول تقوية كفاءاتهم الخاصة.

واستند مشروع قانون المالية في بناء هذه الخلاصة على التقييم الأولي التي أجرته الوزارة حول المخطط الاستعجالي 2009-2012 الذي أظهر عجز الأخير في تحقيق أهدافه الكبرى على الخصوص، رغم الاعتمادات المالية الضخمة المرصودة (34 مليار درهم)، وبلوغ تأهيل منظومة التربية والتكوين، وفي مجال تحسين جودة التعليم وتحسين المردودية الداخلية للتعليم المدرسي، كما يؤكد هذا العجز ظاهرة التكرار والهدر المدرسي.

وحسب وزارة التربية الوطنية، لم يقدم البرنامج الاستعجالي الأجوبة المناسبة للإشكالات المرتبطة بتحفيز المتدخلين وتعزيز مسؤوليتهم ودفعهم إلى المشاركة عن تحقيق الهدف الأمثل في إعادة تأهيل المدرسة الوطنية، ويعزى ذلك، حسبها، إلى إعطاء أهمية أكبر لإنشاء البنايات المدرسية والتكوين على حساب تطوير آليات حكامة النظام التعليمي.

وعلى ضوء هذا التقييم، أعدت وزارة التربية الوطنية مخططا تنمويا استراتيجيا برسم الفترة 2016-2013 بغرض تعزيز استقلالية المؤسسات التعليمية والشفافية وجعل الفاعلين في القطاع مسؤولين. ويرتكز هذا المخطط التنموي على خمسة مجالات أساسية تحكم القطاع وهي العرض المدرسي وجودة التعليم والمؤسسات المدرسية والحكامة والموارد البشرية.

حسب مشروع قانون المالية تعتزم الحكومة، برسم 2013، مواصلة الجهود في مجال توسيع العرض المدرسي، عبر تسريع بناء 569 مؤسسة تعليمية، وإطلاق برنامج لتشييد 80 إعدادية مجهزة بداخليات و60 ثانوية مجهزة ب 30 داخلية بغرض تلبية الطلب المتزايد على هذا الصنف من التعليم الإلزامي. كما سيتم إطلاق برنامج وطني لاستبدال بنايات مدرسية مسبقة الصنع بإطلاق الشطر الأول الذي يضم 25 مؤسسة تعليمية مسبقة الصنع، وذلك بغرض تحسين جودة المؤسسات التعليمية وظروف التمدرس.

وستشهد سنة 2013 إطلاق 50 مدرسة جماعاتية جديدة، بالنظر إلى النتائج المشجعة التي مكنت هذه المؤسسات من تحقيقها من حيث محاربة المغادرة والهدر المدرسي. كما ستتواصل الجهود سنة 2013 في مجال تشجيع التعليم غير النظامي وذلك بالخصوص من خلال وضع خريطة فعلية لمراكز التعليم غير النظامي وإبرام شراكات مع الجماعات المحلية من أجل تكريس ذلك في السياسات المحلية.

وكالة وطنية لمحاربة الأمية

وتطرق مشروع قانون المالية أيضا إلى محور الأمية، وتقرر دخول القانون المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية حيز التنفيذ ابتداء من 2013. وستتكلف هذه الوكالة بوضع تصور وتنفيذ مخطط عمل أفقي مندمج لمحاربة الأمية يشرك جميع القطاعات الوزارية المعنية. وهكذا سيتواصل برنامج ما بعد محاربة الأمية الذي سيستفيد منه سنة 2013 ما مجموعه 50 الف شخص.

ويذكر أن مشروع قانون المالية استند في جزء منه على روح البرنامج الحكومي لينابر 2012، إذ ورد التاكيد على أن الاهتمام بالتعليم والتكوين الأساسي والتكوين المستمر والتربية غير النظامية ومحاربة الأمية والصحة والسكن والهشاشة وفك العزلة عن العالم القروي والمناطق الجبلية استثمار له أبعاد اقتصادية وتنموية، إضافة إلى أنه يستجيب لانتظارات اجتماعية ملحة.

ففي المحور الأول المتعلق بالتعليم، ألح التصريح الحكومي على ضرورة إعادة الثقة في المدرسة العمومية وإطلاق مدرسة التميز بتفعيل اللامركزية وترسيخ التعاقد مع المؤسسات التعليمية من خلال مشاريع قابلة للتقويم، وربط توفير الإمكانات بمستوى الإنجاز وتوسيع هامش حرية التدبير التربوي والمالي للمؤسسات التعليمية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

يوسف الساكت

ثلاثة محاور أساسية

ترتكز السياسة الحكومية في قطاع التربية والتعليم على ثلاثة محاور أساسية هي: جعل المؤسسة التعليمية في صلب الاهتمام بالنظام التربوي، وحكامة قطاع التربية (عبر تعميم التمدرس ومحاربة ظاهرتي الهدر المدرسي والتكرار، وتأهيل المؤسسات التعليمية والبنيات التحتية، والتجهيزات والوسائل الديداكتيكية الأساسية، وتطوير النموذج البيداغوجي بما ينسجم ومطالب جودة التعلمات، وتحسين جودة خدمات المؤسسات التعليمية)، وثالثا الارتقاء بمهام المدرسة الوطنية وأدوارها، عبر التتبع والمراجعة المنتظمة للمناهج من أجل تحسين ملاءمتها وضمان الانسجام بين مكوناتها باعتماد نتائج البحث والتجديد التربويين، وترسيخ مبادئ ومقومات التربية على منظومة القيم، وتقوية وتحديث تدريس اللغات الوطنية والأجنبية، والعلوم والتكنولوجيات، وتقييم منتظم وفعال للتعلمات والمؤسسات التعليمية والموارد البشرية وتثمين دور القطاع الخصوصي وضمان جودته عبر تطوير دفاتر التحملات واستقلاله بموارده البشرية عن التعليم العمومي ليكون مجالا للتشغيل وضامنا لحقوق العاملين فيه.

التاريخ: 2012/11/07
العدد: 901

أخبار اليوم المغربية

الصفحة : 2

حقوقيون: إحصائيات الوزير لا تعكس واقع الجريمة

جرائم المخدرات ترتفع بشكل ملحوظ في المغرب

■ محمد أحمد عدة ■

مروج مخدرات إلى جانب كميات من المواد المحجوزة (أرشيف)

أقر مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، بارتفاع المتابعات من أجل جرائم المخدرات على المستوى الوطني خلال السنة الماضية، بحوالي 9000 متابعة أنجزتها المصالح القضائية في إطار ممارسة الدعوى العمومية، كما شهدت نسبة الاعتقال الاحتياطي زيادة ملحوظة خلال السنة الأخيرة، بينما عرفت المتابعات من أجل أصناف أخرى من الجرائم نوعا من الاستقرار مقارنة مع معدلات المتابعة خلال العشر سنوات الأخيرة.

هذا ما أكده مصطفى الرميد، أول أمس الاثنين ردا على سؤال شفوي بمجلس النواب، حيث قال إن العدد الإجمالي للمتابعات الزجرية سجل انخفاضا منذ سنة 2007 باستقراره في حدود مليون و300 الف قضية سنة 2010 لينخفض إلى 992 الف 469 متابعة سنة 2011.

وأبرز الرميد، الذي كان يتحدث أمام البرلمانيين حول «المقاربة الحكومية القضائية للحد من الظاهرة الإجرامية»، أن المتابعات المتعلقة بالجرائم الكبرى مستقرة منذ عشر سنوات في حدود 400 الف متابعة، وأضاف أن معدل المتابعات من أجل الجرائم المرتكبة ضد الأمن والنظام العام لم تعرف ارتفاعا، وهي في حدود 16 الف متابعة سنويا، بينما انخفضت المتابعات المقامة بشأن الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص ارتفاعا، بل إنها دون المعدل السنوي المسجل خلال العشر سنوات الماضية (88 الف متابعة) إذ سجل في سنة 2011 79 الف و470 متابعة.

وتبقى جرائم المخدرات حسب الإحصائيات التي قدمها وزير العدل والحريات، هي التي تعرف ارتفاعا مطردا، فقد سجلت خلال سنتي 2010 و2011 زيادة عن المعدل المسجل خلال السنوات العشر الماضية (حوالي 27 الف متابعة)، وأقيمت 31 الف و322 متابعة سنة 2010، و35 الف و290 متابعة من أجل قضايا مخدرات سنة 2011. وزير العدل نبه الذي قال إنه «لا يمكن للوزارة الجواب عن ارتفاع معدل الجريمة سوى من منظور ممارسة الدعوى العمومية»، أثارت تصريحاته الكثير من الجدل داخل الوسط الحقوقي.

وفي هذا الصدد قال محمد المسعودي، المحامي والناشط الحقوقي في تصريح لـ«اخبار اليوم» «إن السيد وزير العدل بصفته رئيسا للنيابة العامة يعتمد على معطيات دقيقة حسب ما توصل به من مصالح تابعة له، لكن ما يمكن أن نقدمه من قراءات لهذه الإحصائيات يطرح سؤالا، هل تفيد مثل هذه الأرقام في تأكيد أو نفي انخفاض معدل الجريمة، هل تمتلك الشرطة والنيابة العامة قوة عمل تستطيع بها مواكبة الظواهر الإجتماعية الجرمية، وهل تتوصل النيابة العامة والشرطة القضائية إلى نتائج ومتابعات في كل الجرائم التي يفتح فيها بحث أو تحقيق، كان على الوزير أن يحدد أيضا عدد مذكرات البحث التي صدرت ولازالت مستمرة أو أن أصحابها في حالة فرار.. كما أن الوزير لم يشر إلى المتابعات التي همت معتقلي الرأي في صفوف نشطاء عشرين فبراير أو النقابيين أو الحركات الاجتماعية».

وتابع المسعودي الباحث في المسألة الحقوقية، «فيما يخص ارتفاع جرائم المخدرات، فمن دون شك سجلت ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة، بسبب دخول المخدرات القوية إلى المجتمع المغربي، واختراقها للوسط التعليمي»، إذ حسب العديد من الدراسات يضيف المسعودي فإن المجالات المدرسية والجامعية اصبحت بؤرا لترويج واستهلاك المخدرات، كما أن الجماهير الرياضية اضحت من اكبر الفئات استهلاكا للاقراص المهلوسة، وختم المسعودي تصريحه لـ«أخبار اليوم» «هناك مؤشرات دالة على ارتفاع نسبة الجريمة داخل المجتمع والرقم أكبر مما جاء في جواب الوزير».

20

التاريخ: 2012/11/07
العدد: 901
أخبار اليوم المغربية
الصفحة : 1

31 ألف متابعة في جرائم المخدرات التي اخترقت المدارس والجامعات

أرقام مثيرة عن المتابعات القضائية

■ الرباط: محمد أحمد عدة ■

عرفت جرائم المخدرات ارتفاعا مطردا في المغرب في سنتي 2010 و2011 حسب إحصاءات جديدة قدمها وزير العدل والحريات مصطفى الرميد أول أمس أمام مجلس النواب، فقد تم خلال السنتين تسجيل زيادة فاقت المعدل الذي ميز العقد الأخير بخصوص هذه الجرائم وهو حوالي 27 ألف متابعة قضائية. وكشف الرميد أنه أقيمت 31 ألف و322 متابعة سنة 2010، و35 ألف و290 متابعة من أجل قضايا مخدرات سنة 2011.

وقال محمد المسعودي المحامي والباحث في المسألة الحقوقية، إن هذا الارتفاع الملحوظ سببه «دخول المخدرات القوية إلى المجتمع المغربي، واختراقها للوسط التعليمي»، إذ حسب العديد من الدراسات يضيف المسعودي فإن المجالات المدرسية والجامعية أصبحت بؤرا لترويج واستهلاك المخدرات، كما أن الجماهير الرياضية أضحت من أكبر الفئات استهلاكا للأقراص المهلوسة، وختم المسعودي تصريحه لـ» أخبار اليوم» هناك مؤشرات دالة على ارتفاع نسبة الجريمة داخل المجتمع والرقم أكبر مما جاء في جواب الوزير.

21

التاريخ: 2012/11/07
العدد: 8322

الصحراء المغربية

الصفحة: 14

الجمعية النسائية لمناهضة العنف ضد المرأة تحارب الآفة في أوساط التلاميذ

«المخدرات: سم ودمار»

«المغربية»

نظمت الجمعية النسائية لمناهضة العنف ضد المراة بجهة دكالة عبدة، أياما تحسيسية عن آفة المخدرات، تحت شعار «المخدرات: سم ودمار»، استغرقت ثلاثة أيام، من 9 إلى 11 اكتوبر المنصرم، باسفي.

واستهدفت الحملة التحسيسية تلاميذ وتلميذات إعدادية وادي الذهب، وإعدادية سيدي عبد الكريم، وثانوية ابن مولاي الحاج، شاركوا في مجموعة من الورشات، من تنشيط مؤطرين مختصين من مدينة الدار البيضاء ..

وتميزت هذه الحملة، بإشراك التلاميذ في العمل التحسيسي، من خلال انقسامهم إلى مجموعات عمل، بعد أن تحدث المؤطرون عن آفة المخدرات وانعكاساتها على المستهلكين من الشباب، الذين قد لا يدركون خطورتها إلا بعد فوات الأوان، وهكذا توزع التلاميذ على ثلاثة اقسام، قسم يمثل الحي، وقسم يمثل الشارع، وقسم يمثل المدرسة. وعرفت الحملة التحسيسية، على مدى ثلاثة أيام، نقاشا مهما حول آفة المخدرات، وانواعها، وطرق التعاطي لها، ومدى استفحالها داخل المجتمع، والعواقب المترتبة عنها، كالقتل، والسرقة، والأمراض النفسية والعصبية الخ...

وتضمن برنامج الحملة عروضا مسرحية تمحورت حول موضوع المخدرات، في محاولة للخروج ببعض الحلول المساعدة على الحد من الظاهرة.

وأسفرت الحملة التحسيسية عن مجموعة من التوصيات، التي ستعمل الجمعية النسائية لمناهضة العنف ضد المراة بجهة دكالة عبدة على تنفيذها في إطار برنامجها المستقبلي الخاص بمحاربة المخدرات في أوساط التلاميذ، ومنها:

- التواصل مع الجمعية من أجل مساعدة التلاميذ المدمنين، بإدماجهم داخل دور الشباب والنوادي الرياضية.
- التبليغ عن كل مدمن لدى السلطات، والمؤسسات، وأولياء التلاميذ، والجمعيات، وكل الجهات المعنية.
- تكوين فريق من التلاميذ ليشكل صلة وصل بين المؤسسة والجمعية.
- العمل على تحضير برامج التكفل بدروس التقوية والدعم، بالنسبة إلى التلاميذ في وضعية مادية صعبة.
- إعداد تقارير أسبوعية تسلم لمؤسسة معنية حول عدد التلاميذ المتعاطين.
- إنشاء مراكز استماع داخل هذه المؤسسات من أجل مساعدة التلاميذ الذين ابتلوا بتناول المخدرات.
- إحالة المدمنين على اختصاصيين نفسانيين من اجل العلاج.

للتذكير، فإن الجمعية النسائية لمناهضة العنف ضد المراة بجهة دكالة عبدة، الكائن مقرها بمدينة آسفي، جمعية تهتم بالنساء والفتيات والأطفال في وضعية صعبة، إلى جانب مساعدة ومؤازرة النساء ضحايا العنف، وتسخر لذلك عددا من المراكز التابعة لها، وهي مركز رحمة للاستماع والإرشاد القانوني، ومركز الوساطة الزوجية المبنية على النوع الاجتماعي والأسري، ومركز 10 اكتوبر لإيواء النساء والفتيات والأطفال في وضعية صعبة.

التاريخ: 2012/11/07
العدد : 22435
العلم
الصفحة: الملحق التربوي

عبد الله يحيى نائب وزارة التربية الوطنية بالناظور لـ «العلم»:

قرارات الوزير شجاعة وتتوخى إصلاح المنظومة التربوية والتصدي لاختلالاتها

عبد الله يحيى

أوضح السيد عبد الله يحيى، نائب وزارة التربية الوطنية بالناظور، أن القرارات الصادرة عن السيد محمد الوفا وزير التربية الوطنية تتوخى إصلاح المنظومة التربوية والتصدي لاختلالاتها ومعالجتها، وتحقيق الجودة في العمل التعليمي، أما عن التعليقات التي أثارته فرد يحيى ذلك إلى تميز القرارت بالجرأة . وأكد على ان مستجدات هذا الموسم ، كالبلاغات و القررات الوزارية حول الدخول المدرسي؛ وتسهيل عملية تسجيل التلاميذ؛ ووضع خط هاتفي أخضر ونظام إنصات المعلوماتي، لاستقبال الشكايات المتعلقة بالسير العادي للدخول المدرسي... كان لها دور هام في تحسيس المواطنين بقيمة إشراكهم وبأهمية مساهمتهم في إنجاح الدخول المدرسي، "حيث تم التعامل بجدية وموضوعية مع الشكايات التي تلقتها الوزارة و النيابة عبر نظام إنصات من خلال اتخاذ تدابير اللازمة لحل المشاكل المطروحة." يقول النائب الإقليمي.

حاوره : عبد القادر خولاني

شهد الموسم الدراسي الحالي قرارات شجاعة و جريئة للسيد محمد الوفا وزير التربية الوطنية ، ما رأيكم فيها وكيف كان تعاملكم معها؟

القرارات الصادرة عن السيد محمد الوفا وزير التربية الوطنية تتوخى بطبيعة الحال إصلاح المنظومة التربوية والتصدي لاختلالاتها ومعالجتها، وتحقيق الجودة في العمل التعليمي، وكل القرارات التي صدرت معللة، وعللها واضحة لا غبار عليها، وقد أثارت تعليقات لأنها تتميز بالجرأة، ونحن كنيابة إقليمية، مسؤولة عن تنفيذ السياسة الحكومية في مجال التعليم على المستوى الإقليمي، حرصنا على تنفيذ كل القرارات تنفيذا تاما، واعين بأهميتها وقيمتها، ثم لأن ذلك من واجبنا.

فمثلا القرار المتعلق باستعمال الزمن الجديد يهدف لتحقيق غايات تربوية هامة، منها مواءمة الزمن المدرسي ببلادنا مع غيره المعمول به في أغلب دول العالم، كما تتيح للتلاميذ والمدرسين فرصة هامة للاستمتاع بوقت التعليم وبوقت الراحة أيضا. ولأجل تتبع تطبيقه، شكلت النيابة لجنا، زارت المؤسسات التعليمية الحضرية، واطلعت على ظروفها وإمكاناتها، واقترحت حلولا تخص البنية التربوية أو استغلال الحجرات، كما استقبلت النيابة اللجنة الجهوية التي أنشئت لنفس الغاية. وهكذا تم تعميم استعمال الزمن الجديد بشكل واسع في الوسط الحضري وصل إلى 54 في المائة، بفضل التفهم والتعاون الذي لقيته النيابة عموما من طرف العاملين في المؤسسات التعليمية والشركاء، من فرقاء نقابيين وجمعيات آباء التلاميذ.

وبخصوص المدارس الحضرية التي تعذر تطبيق استعمال الزمن الجديد فيها، لعدم كفاية الحجرات الدراسية، فقد اقترحت النيابة توسيعها ببناء حجرات دراسية جديدة ضمن ميزانية 2013.

كيف ترون الدخول المدرسي لهذه السنة مقارنة مع السنوات الفارطة ؟وكيف مر هذا حدث على مستوى النيابة ؟

فالدخول التربوي لهذه السنة صادف قرارات جريئة وشجاعة للسيد وزير التربية الوطني محمد الوفا ، التي تشكل محطة هامة وحاسمة لاستكمال الإصلاح وضبط الإختلالات لإرجاع القيمة للمدرسة العمومية ، و يتميز عن السنوات الفارطة بظهور على أرض الواقع مجموعة من المستجدات، نذكر منها صدور بلاغات و قررات وزارية حول الدخول المدرسي؛ وتسهيل عملية تسجيل التلاميذ؛ ووضع خط هاتفي أخضر ونظام إنصات المعلوماتي، لاستقبال الشكايات المتعلقة بالسير العادي للدخول المدرسي

كان لها دور هام في تحسيس المواطنين بقيمة إشراكهم وبأهمية مساهمتهم في إنجاح الدخول المدرسي، حيث تم التعامل بجدية وموضوعية مع الشكايات التي تلقتها الوزارة و النيابة عبر نظام إنصات من خلال اتخاذ تدابير اللازمة لحل المشاكل المطروحة.

وأن الدخول المدرسي عرف إجراءات وتدابير لضمان وتأمين دخول تربوي مستقر يؤشر على الانطلاقة الفعلية للدراسة في يوم و تاريخها المحدد من طرف الوزارة ، حيث تم إنجاز العمليات المتعلقة بتدبير الموارد البشرية وفق جدولة زمنية محددة، لضمان انطلاق فعلي للدراسة في وقتها؛ و إجراء امتحانات الكفاءة المهنية في 10 شتنبر لضمان سير عادي للعملية التعليمية خلال السنة الدراسية، حيث كان للعملية دور هام في إنجاح الدخول المدرسي، لأنها تمت وفق دلائل أعدتها الوزارة والتي تحدد العمليات المطلوب إنجازها على مستوى جميع المؤسسات التعليمية بالإقليمي لأجل تحضير جيد للدخول المدرسي؛ وعممت النيابة توزيعها على كل الفاعلين في الحقل التعليم، تنفيذا لتعليمات الوزارة ، إلى جانب صدور مذكرة بشأن استعمالات الزمن في الوسطين الحضري والقروي، سيكون لها تأثير إيجابي هام على المنظومة التربوية كلها (على الحياة المدرسية، والموارد البشرية والبنيات التحتية)....

كما عرف الدخول المدرسي لهذه السنة خلال جميع مراحله نجاحا، كون مؤشراته كانت واضحة في الالتزام بالمواعد المقررة للدخول المدرسي، وإنجاز كل العمليات سواء المتعلقة بالموارد البشرية أو التعبئة والتواصل على مستوى النيابة، أو تلك المتعلقة بالحياة المدرسية كالتسجيل والدعم المدرسي، وقد تم كل شيء وفق المقررات والدلائل التي أصدرتها وزارة التربية الوطنية، بالرغم من أننا نشتغل على رقعة واسعة تضم كما كبيرا من المؤسسات والتلاميذ والموظفين، يتم تدبير كل ذلك بحكمة ودقة، فنيابة الناظور تضم 135 مدرسة ابتدائية، و28 إعدادية، و15 تأهيلية، إلى جانب 6 مؤسسات ذات وضعية خاصة، و32 مؤسسة للتعليم الخصوصي، هذه المؤسسات يتابع فيها 61969 تلميذا تعليمهم بالسلك الابتدائي، 23687 بالسلك الإعدادي، و12387 بالثانوي التأهيلي ، يعمل بها 2166 أستاذا بالتعليم الابتدائي، و819 بالتعليم الإعدادي، و683 بالسلك التأهيلي، إلى جانب أطر الإدارة التربوية وهيئة الدعم التربوي والإداري والمفتشين وغيرهم.

فالخطة الإقليمية لتحضير الدخول المدرسي وضعتها النيابة

التاريخ: 2012/11/07
العدد : 22435
العلم
الصفحة: الملحق التربوي

2/3

في أبريل الماضي، بشراكة مع مختلف الفاعلين والشركاء، وهذا التخطيط المحكم أثمر نتائج جيدة، بفضل تعاون الشركاء، ونتيجة استثمار الوسائط الرقمية والورقية، التي تحدد الإجراءات التنظيمية والتدابير الخاصة المتعلقة بالدخول المدرسي، لأجل إنجاحه، وبلوغ الأهداف المتوخاة منه.

كما تهيأنا له بعقد سلسلة من الاجتماعات منذ حلول شهر سبتمبر 2012 مع مختلف الأطر العاملة بمؤسسات التعليم بإقليم الناظور، من رؤساء المصالح النيابية، والمفتشين، ومديري المؤسسات التعليمية العمومية والخصوصية، ومسيري المصالح الاقتصادية والمستشارون في التوجيه التربوي والشركاء.

وكان الغاية من هذه اللقاءات التواصلية والاجتماعات هو التعريف بمقررات السيد وزير التربية الوطنية و التأكيد على تطبيقها، وخلال هذه الاجتماعات، تطرقنا للظروف والأجواء العامة التي ينطلق فيها الدخول التربوي، والمستجدات التربوية والإدارية، وأبرزنا للحاضرين قيمة الخطاب الملكي السامي الذي حدد خريطة الطريق للإصلاح التربوي، وذكرنا بالنتائج الطيبة التي حققتها النيابة خلال الموسم الدراسي المنصرم، وحثثناهم على استثمار هذه الإيجابيات لمراكمة مزيد من النجاحات والنتائج الإيجابية، التي تعود بالنفع العميم على أسرنا ووطننا، لمعالجة كل التحديات المرتبطة بالدخول المدرسي المقبل، من أجل توفير أفضل الشروط لدخول مدرسي ناجح وسلس، وأهم التحديات، هي:

- توسيع العرض التربوي من خلال تعزيز شبكة المؤسسات التعليمية، لضمان حق التلاميذ في التعليم المدرسي؛
- توفير الدعم الاجتماعي، لمحاربة الهشاشة في الوسط المدرسي، وتوفير فرص متكافئة أمام المتعلمين من أجل تمدرس مريح، وتشجيع الطلب الاجتماعي على التعليم المدرسي.
- التدبير الموفق للموارد البشرية، بإعادة الانتشار وسد الخصاص، لضمان الحق في التعليم لتلاميذنا، ومواجهة مشكل التغيبات برخصة وبدون، لضمان السير العادي للدراسة، إلى جانب النقص الحاصل في أعوان الخدمة والمساعدين الإداريين وأعوان الشركات الخاصة خصوصا في السلك الابتدائي.

السيد النائب، ذكرتم أن التدبير الموفق للموارد البشرية يعتبر تحديا يطرحه الدخول المدرسي، فكيف تم التعامل معه؟

هذا التحدي مطروح على مستوى الخصاص وتدبير الفائض، وتتم معالجته قبل الدخول المدرسي، لتتواصل، إلى ما بعد الدخول، وفي هذا الباب، أنجزت النيابة العمليات المتعلقة بهذا الجانب وفق ما ينص عليه دليل الدخول المدرسي على المستوى الإقليمي، بتعيين الموظفين الجدد والمنتقلين، في إطار الحركات الوطنية والجهوية والإقليمية، وإعادة انتشار الفائض، بتفعيل عملية الجسور بين الأسلاك لتغطية الخصاص المسجل في التعليم الثانوي بسلكيه الإعدادي والتأهيلي، وتم ضبط خريطة الموارد البشرية على المستوى الإقليمي، لتحديد المشكلات التي تعانيها وحلها، وبالفعل فقد وفقنا إلى حد بعيد في معالجة المشكل بفضل استراتيجية التدبير التشاركي الذي تنهجه النيابة مع الفرقاء النقابيين. كما تم اللجوء إلى نظام الساعات الإضافية لسد الخصاص المطروح خاصة على مستوى التعليم الابتدائي وتوفير الحق في التعليم لكل التلاميذ.

علما أن كل تدبير جيد ناجح يتطلب مساهمة ومشاركة كل الشركاء والفاعلين التربويين والاجتماعيين، فكيف هي علاقتكم بشركائكم من نقابات وجمعيات المجتمع المدنين، كيف تقيمونها؟

الفرقاء الاجتماعيون ممثلون ضمن اللجنة الإقليمية لليقظة وفض النزاعات، تجمعنا بهم، علاقات طيبة، قوامها الاحترام المتبادل، والتشارك، والتشاور، والتعاون المطبوع بروح المسؤولية، والرغبة الصادقة في الارتقاء بالمنظومة التربوية.

وهذه الروح السائدة لدى الجميع هي التي تحفزنا على التشاور والإنصات الجيد لبعضنا، وتبادل الاقتراحات، وبذل الجهد والتضحيات في سبيل تنفيذ السياسة الحكومية في مجال التعليم على المستوى الإقليمي، مع مراعاة المطالب والمقترحات التي يعبر عنها الفرقاء النقابيون، وجمعيات آباء وأولياء التلاميذ، وهيئات المجتمع المدني الأخرى، الأمر الذي ساهم في ترسيخ علاقات قائمة على الثقة والتفاهم والتعاون المثمر الذي تنعكس آثاره الإيجابية على سير المنظومة التربوية بالإقليم.

يعرف محيط المؤسسات التعليمية وطنيا انتشار عدد من الظواهر السلبية المخلة بالأمن الشخصي والأخلاقي والاجتماعي، فإلى أين وصل مخطط النيابة لحماية هذا المحيط؟ وكيف تم التجاوب مع مخططاتكم من طرف السلطات الأمنية والجمعيات المختصة بهذا الشأن؟

الاعتداء على المدرسين لا يشكل ظاهرة، بالرغم من وجود حالات فردية معزولة، النيابة لا تغض عنها الطرف، بل تتابعها باهتمام، والمشكل المقلق هي الحوادث الطرقية التي نحرص على محاربتها و كذا السرقات التي تتعرض لها المؤسسات التعليمية وأعمال التخريب، وفي هذا الإطار، هناك التزام النيابة بتعميم الحراسة على المؤسسات التعليمية ، انخراط المؤسسات التعليمية في أساليب تساهم في الحد من بعض الظواهر المخلة بالأمن كاعتماد الزي الموحد، إيجاد فضاءات لاستيعاب التلاميذ والتلميذات في الحصص الفارغة، تنشيط النوادي المدرسية، تهيئة الفضاءات داخل المؤسسات ...

وبفضل التعاون والتشاور مع السلطات الأمنية الإقليمية والجماعات المحلية ، وضعت هذه الأخيرة مخططات هامة لضمان الأمن في محيط المؤسسات التعليمية، خاصة في الوسط الحضري، ونظمت دوريات وزيارات تفقدية مكثفة للمراقبة وتوفير الأمن والسلامة في محيط المؤسسات التعليمية، مع تسريع قنوات الاتصال في حالة حدوث أي حادث مخل بالأمن. ويبقى المشكل مطروحا في المؤسسات التعليمية النائية جدا عن المراكز الحضرية والقروية التي يصعب على الوحدات الأمنية مراقبتها وزيارتها بانتظام. وللإشارة، فقد انعقد بمقر بلدية الناظور يوم 14 سبتمبر اجتماع ترأسه السيد باشا مدينة الناظور بمشاركة المجلس البلدي والسلطات الأمنية، بحضور مديري مدارس بلدية الناظور، لدراسة الترتيبات الأمنية لتوفير الأمن بفضاء المؤسسات وحولها، وحماية المتعلمين والعاملين بالمؤسسات، وإنارة المسالك المؤدية للمؤسسات وتشويرها، وبدأنا نلمس آثار الخطة الأمنية في تراجع عدد الحوادث والاعتداءات، وهذا يعد دعما نفسيا هاما لمكونات المجتمع المدرسي من مدرسين وتلاميذ وأسرهم.

هذا الموضوع يجرنا إلى الحديث عن الدعم الاجتماعي، الذي يعد تحديا هاما للحكومة، أيضا يطرح نفسه بقوة في الدخول المدرسي، فماذا تقولون عنه؟

الدعم المدرسي أصبح يحظى بأهمية قصوى في السياسة الحكومية، وعيا بأهميته في محاربة الهشاشة والإقصاء الاجتماعي، وضمان فرص متكافئة للتعلم أمام التلاميذ ، فالدخول التربوي لهذه السنة عرف توسيع قاعدة المستفيدين من الدعم الاجتماعي (مليون محفظة)، والإطعام المدرسي والنقل المدرسي والبذلة الموحدة، وترسيخ آليات للتتبع الفردي للتلاميذ وتفعيل الدعم التربوي لمواجهة ظاهرتي الهدر والتكرار ، وكذا مواصلة الارتقاء بالحياة المدرسية من خلال دعم الأندية التربوية وتعزيز الصحة المدرسية.....

والخدمات المقدمة في هذا الباب للتلاميذ متعددة ومتنوعة، فهناك الداخليات والمطاعم المدرسية، التي تعرف توسيعا متواصلا، وتحسينا في الخدمات التي تقدمها للتلاميذ، حرصا على الجودة.

وتميز الدخول المدرسي لهذه السنة بالتزام المؤسسات التعليمية بفتح الداخليات والمطاعم المدرسية في آجالها المحددة في دليل الدخول المدرسي لضمان التحاق التلاميذ بالمؤسسات التعليمية في الإبان، لأن الداخليات والمطاعم المدرسية تعتبر عامل استقطاب مدرسي مهم ، فتحقق ذلك بشكل سلس وبدون أدنى عوائق.

ويستفيد من الإطعام المدرسي 35 ألف تلميذ في الابتدائي، وألف تلميذ في الإعدادي، أما الداخليات فيقيم فيها أزيد من 800 تلميذ في الإعدادي وحوالي ألف تلميذ في السلك التأهيلي.

أما عملية مليون محفظة فقد أنجزت المؤسسات التعليمية الابتدائية العمليات المتعلقة بها، استفاد من العملية كل تلاميذ المستوى الابتدائي بالتعليم العمومي، إلى جانب 3000 تلميذا وتلميذة من السلك الإعدادي بالوسط القروي.

التاريخ:2012/11/07 العدد : 22435	العلم	الصفحة:الملحق التربوي

وهناك ايضا عملية توزيع الزي المدرسي على التلاميذ، وقد عقدت النيابة الصفقة مع المزود لتمكينها من حوالي 40 ألف زي مدرسي يخصص لتلاميذ المدارس الابتدائية، فضلا عن برنامج تيسير للدعم المالي المشروط، الذي يخصص لأسر التلاميذ المنتمين لجماعتي أفسو وحاسي بركان، لتشجيعهم على تمتيع التلاميذ وخاصة البنات بحقهم في التعليم المدرسي ومحاربة الهدر والتسرب المدرسي، ويستفيد من البرنامج 1314 تلميذا وتلميذة من الابتدائي ينتمون إلى 823 أسرة، إلى جانب 66 تلميذا وتلميذة من الإعدادي ينتمون إلى 21 أسرة. وهناك أيضا النقل المدرسي، وتزودت النيابة هذه السنة كالعادة بعشرات الدراجات المخصصة لتلاميذ السلك الابتدائي القروي أيضا.

هذه العمليات التي ذكرناها على سبيل المثال، تلعب دورا هاما في تنمية الطلب على التعليم المدرسي، ومحاربة مظاهر الهدر والتسرب المدرسي، والتحدي الذي نروم التغلب عليه هو توفير خدمات الدعم المدرسي لأكبر عدد ممكن من المتعلمين، وبفضل التفهم والتعاون الذي نلقاه من الشركاء، يساهم كثير منهم في هذه العمليات، كمجلس الجهة الشرقية، والجماعات المحلية، وجمعيات المجتمع المدني وغيرهم، وكلهم يستحقون أن نجزل لهم الشكر، وننوه بتفهمهم وتعاونهم.

ختاما أعبرعن الشكر لجريدة (العلم)، التي عودتنا مواكبة الأحداث الوطنية والاجتماعية، بمصداقية ونزاهة وحرفية عالية، وعنايتها بقضايا التربية والتعليم، من خلال صفحاتها العامة والصفحة التربوية بالخصوص، ونتمنى لها كامل التوفيق.

التاريخ:2012/11/07
العدد : 3908
الصبـــــــاح
الصفحة:الملحق التربوي

"باجيزم"... مكمل لإستراتيجية الوزارة

يعتبر مشروع دعم تدبير المؤسسات التعليمية (باجيزم) حصيلة سيرورة تشخيص طال واقع المنظومة التربوية سيما في مجال تدبير المؤسسة التعليمية وتأهيلها، ويتغيى الارتقاء بمردودية الإدارة التربوية التي كشفت عن اختلالات بنيوية ناجمة عن ضعف تكوين مديري المؤسسات التعليمية ومحدودية الصلاحيات المخولة لهم وكذا ضعف مشاركة المرأة في تحمل مسؤولية الإدارة التربوية.

واعتبر محمد بوقدير رئيس مركز التوثيق والتنشيط والإنتاج التربوي ومنسق الجهوي لمشروع باجيزم أن مشروع دعم تدبير المؤسسات التعليمية (باجيزم) يهدف إلى تجويد المردودية التربوية للمؤسسات التعليمية المغربية. ويشمل المشروع أربعة مكونات أساسية مرتبطة بترسيخ ثقافة العمل بمشروع المؤسسة بالمؤسسات التعليمية وتقوية القدرات التدبيرية لدى رؤساء المؤسسات التعليمية وتكوين مرجعية عدد من المعايير العلمية والتربوية والشخصية لاختيار رؤساء المؤسسات التعليمية مع تقويم مردوديتهم خلال الممارسات الميدانية، إضافة إلى المساواة بين الرجل والمرأة في تحمل مسؤولية الإدارة التربوية.

لتحقيق هذه النتائج، يقول محمد بوقدير، تم اعتماد عدد من الآليات والمقاربات التدبيرية تتمثل في تقديم الدعم التقني لرؤساء المؤسسات التعليمية لبلورة مشاريعهم المقترحة وتأهيل 9005 مديرين ومديرات مؤسسات تعليمية وتأهيلهم في مجال بلورة مشاريع المؤسسة ودعم الأكاديميات والنيابات بخصوص التتبع وتقويم مشاريع المؤسسات، إضافة إلى تقديم الدعم التقني لبلورة مخططات تشمل تقوية القدرات التدبيرية لرؤساء المؤسسات التعليمية.

كما يسعى مشروع باجيزم إلى مهننة مدير المؤسسة التعليمية والرقي بها إلى درجة إطار (الملف المطلبي لمديري المؤسسات التعليمية) وتقديم التحفيزات المادية والإدارية لرؤساء المؤسسات التعليمية مع ضمان الاستقلالية التربوية للمؤسسات التعليمية في إطار تفعيل لا تمركز القرار الإداري.

وأضاف منسق المشروع أنه في إطار مهننة وظيفة المدير سيخضع الراغبون في مزاولة الإدارة التربوية لتكوين علمي وتربوي يؤهلهم للقيام بمهام المدير بكل احترافية مع ما تتضمنه الكلمة من المعاني لتجاوز الاختلالات التي تم تشخيصها ميدانيا على صعيد المؤسسات التربوية.

وأشار أن مشروع "باجيزم" كان حصيلة مذكرة تفاهم بين الحكومة الكندية ونظيرتها المغربية والتي يتضمن فحواها تقديم الدعم التقني والمالي من طرف الحكومة الكندية للمغربية بغية تحسين مردودية الإدارة التربية في مختلف المجالات، مع الحرص على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة لولوج مناصب مسؤوليات الإدارة التربوية.

ويمتد عمر المشروع خمس سنوات تمتد من 2011 إلى 2015 وتبلغ المساهمة المالية للحكومة الكندية 11 مليون دولار كندي. اما المساهمة المالية للحكومة المغربية فتبلغ 8 ملايين دولار كندي.

اما البنيات المشرفة على تنفيذ المشروع فتتمثل في المنسقية الوطنية لدعم تدبير المؤسسات التعليمية والمنسقيات الجهوية في كل اكاديمية والتي تتشكل من اطر مغربية وكندية تتحدد مهامها في إعداد مخطط سنوي جهوي يتم تنفيذه بتعاون مع المنسقيات الإقليمية على صعيد النيابات الإقليمية تحت إشراف النائب الإقليمي.

ولأجل ضمان التفعيل الأنجع للمخطط سيتم تقسيم المؤسسات التعليمية في مختلف النيابات إلى أحواض تربوية مع تعيين منسق لكل حوض يتضمن 20 مؤسسة من مختلف الأسلاك إن امكن ذلك.

وتسمى الأحواض جماعات الممارسات المهنية، وتهدف إلى فك العزلة عن المؤسسات التعليمية وجعل الحوض فضاء لتبادل الخبرات والتجارب بين المديرين المكونين لكل حوض مع خلق جسور التواصل بين المديرين فيما بينهم، إضافة إلى خلق فضاءات كبرى التأطير الميداني.

ولتفعيل عمل جماعات الممارسات المهنية يحرص مشروع "باجيزم" على تقديم دعم تقني وتربوي لأحواض عبر إطار يتكلف بالتتبع والمصاحبة لكل مشاريع المؤسسات.

في سياق دور الأحواض يضيف بوقدير، تمت برمجت مجموعة من الدورات التكوينية لفائدة منسقي الأحواض التربوية وكذا المؤطرين المكلفين بمهمة المصاحبة والتتبع مع إعداد برنامج عمل جهوي للموسم الدراسي 2012 و2013 يهم إرساء البنيات الإقليمية (المنسقية الإقليمية على صعيد كل نيابة) والأحواض التربوية ومنسقيها مع اختيار الأطر المكلفة بالتتبع والمصاحبة وبلورة خطة تواصلية جهوية للتعريف بالمشروع وبأهدافه وإيجابياته لتتمكن جميع المكونات المتدخلة في الشأن التربوي جهويا من استيعاب أهداف المشروع ومراهناته.

ويتضمن المخطط الجهوي ايضا تكوين وتأهيل رؤساء المؤسسات التعليمية الذين يزاولون مهام الإدارة التربوية وبرمجة دورات التكوين الأساسي لفائدة المديرين الذين تم اختيارهم لمزاولة المهام التربوية مستقبلا.

كما ستخضع الأطر المرشحة لمزاولة مهام المصاحبة والتتبع في مجال تنفيذ مشروع المؤسسة على صعيد الأحواض التربوية لتكوين مدته 17 يوما موزعة على ثلاث سنوات اما بالنسبة إلى منسقي الأحواض فتمتد مرحلة التكوين 5 أيام تشمل أساسا تقنية التدبير التشاركي والتدبير المتمركز على النتائج، علما أن الأكاديمية الجهوية برمجت السنة الجارية ميزانية خاصة لتجهيز المقرات الخاصة بالأحواض التربوية لتمكينها من مزاولة عملها في أحسن الظروف.

سعيد فائق (بني ملال)

التاريخ: 2012/11/07
العدد : 3908
الصبـــــــاح
الصفحة: الملحق التربوي

3 أسئلة

بن زي×: "باجيزم" يقوي مشروع المؤسسة

أحمد بن زي

● ما هي القيمة المضافة لمشروع «باجيزم» في تدبير الشأن التربوي بالأكاديمية؟

● إننا لم ننطلق من الصفر لإنجاز عملياتنا التربوية، وكما تعلمون يتحدث القاموس التربوي للوزارة منذ منتصف التسعينات عن مشروع المؤسسة الذي يعتبر خارطة طريق لأجرأة كل الاقتراحات والتصورات، واستثمارا لكل التراكمات السابقة، وفي إطار التعاون مع الحكومة الكندية وضعت الوزارة الأسس الضرورية لجعل كل مؤسسة تعليمية تضع مشروعها باستحضار خصوصياتها التربوية في افق أجرأتها.

وخصصت الأكاديمية خلال الموسم الدراسي الجاري سطرا داخل كراسة الميزانية يهم مشروع «باجيزم» مع الإشارة إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار كل ما يتعلق بأجور العاملين بهذا المشروع للوقوف على أهمية تدخل الجانب المغربي الذي يراهن على تحسين منظومته التربوية التي شهدت العديد من الإنجازات الكبرى.

● ما هي حظوة مشروع «باجيزم» في اهتماماتكم التربوية؟

● إن مشروع باجيزم مشروع طموح يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المرتبطة بالمؤسسة التربوية، إذ يسعى إلى الاستقلالية الذاتية التربوية وتشجيع المبادرة لدى المتدخلين في الشأن التربوي على صعيد المؤسسة التربوية وانفتاح المؤسسة على المحيط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي وتقوية قدراتها على الإشعاع في محيطها مع اتخاذ القرارات الملائمة انطلاقا من الواقع السوسيوثقافي التي تتواجد فيه المؤسسة التربوية انسجاما والاستراتيجية العامة للوزارة وفك العزلة الجغرافية والاجتماعية على المؤسسة لتصبح شانا جماعيا.

● ما مغزى انعقاد الندوة الجهوية لتأطير الميزانية بالأكاديمية؟

● على غرار السنوات الماضية وسعيا منا إلى ضبط الاعتمادات المرصودة للأكاديمية بأهداف قابلة للأجرأة وللقياس انعقدت بمقر الأكاديمية الجهوية لتادلا يومي الخميس والجمعة الماضيين الندوة الجهوية لتاطير الميزانية بحضور النواب الإقليميين الثلاثة والمكلفين بالتخطيط والميزانية على صعيد كل نيابة، وبعد نقاش مستفيض استحضرت فيه الأطراف المتدخلة الإكراهات المالية للموسم الجاري تم حصر كل العمليات المبرمجة في ميزانية 2013 وكذا الميزانية المخصصة التي حرصت فيها الأكاديمية أن تستجيب التطلعات بما يخدم منظومة التكوين برمتها.

×مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة تادلا

أجرى الحوار س . ف (بني ملال)

التاريخ: 2012/11/07
العدد : 22435
العلم
الصفحة: الملحق التربوي

تطوان

لقاءان حول المهمة الدورية الميدانية لمشروع دعم تدبير المؤسسات التعليمية PAGESM

في إطار جولته بالجهة عقد الفريق الجهوي لمشروع دعم تدبير المؤسسات التعليمية PAGESM بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة طنجة تطوان، يوم الجمعة 02 نونبر 2012 اجتماعان، الأول صباحا بمقر النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بطنجة أصيلة والثاني مساء نفس اليوم بمقر النيابة الإقليمية للوزارة بالعرائش مع الفريق الإقليمي لمشروع تدبير المؤسسات التعليمية المكون بالإضافة إلى منسقي مكونات المشروع من كل من رئيس مصلحة التخطيط ورئيس مصلحة الموارد البشرية ورئيس مصلحة الشؤون التربوية ومنسق فريق مقاربة النوع والمكلف بالتكوين المستمر والمكلف بالاتصال بالنيابتين الإقليميتين المذكورتين.

وقد حضر إلى جانب كل من سبق ذكره نيابة طنجة أصيلة السيد رئيس مصلحة الشؤون التربوية ممثلا للسيد النائب الإقليمي للوزارة بالإقليم بمعية السيد مدير المركز الجهوي لمهن التربية بطنجة و مديرا لمؤسسة تعليمية بطنجة.

أما بالنسبة لإقليم العرائش فقد حضر إلى جانب الفريق الإقليمي للمشروع بنيابة العرائش السيد رئيس مصلحة محاربة الأمية والارتقاء بالتربية غير النظامية ممثلا للسيد النائب الإقليمي للوزارة بالإقليم بمعية مدير مؤسسة تعليمية بالعرائش.

وقد تقدم السيد عز الدين المونسي المنسق الجهوي للمشروع في اللقاءين بعرض تطرق فيه إلى تعريف المشروع الذي يندرج في إطار الإستراتيجية الوطنية لتعميم مشروع المؤسسة و الذي يهدف إلى دعم الحكامة المحلية في ميدان التربية والتكوين لمدة أربع سنوات؛ والذي يشمل جميع المؤسسات التعليمية العمومية . والذي يرمي إلى إعادة الثقة في المدرسة العمومية عن طريق من خلال إرساء سلوك جديد قائم على الشفافية وتحديد المسؤوليات بهدف الانتقال إلى طور جديد في نظام الحكامة . من خلال جعل المؤسسة التعليمية في صلب الاهتمام ومنحها استقلالية فعلية في التدبير؛ عن طريق توفير الوسائل الضرورية والمؤهلات المناسبة للاضطلاع بمهامها وأدوارها التربوية؛ وجعل الأطر التربوية والإدارية للمؤسسات منخرطة ومعبأة ومسؤولة؛ و اعتماد مبدأ التعليم التصاعدي مع وضع أهداف واضحة وجدولة الإنجازات؛ و تعميق ثقافة التقويم ووضع آليات التتبع والقيادة.

وارتباطا بنفس الموضوع تقدمت خلال اللقاءين السيدة المستشارة الكندية Viviane Guignerat بعرض حول الأهداف والنتائج المنتظرة من المشروع وكذا حول أهم أنشطته خلال الأشهر المتبقية من سنة 2012 وكذلك لسنة 2013 وشرح لآليات الاشتغال داخل مكونات المشروع التي يتعلق أولها بتشبيك المديرين وإرساء جماعات الممارسة المهنية، أما الثاني فيخص تكوين مديري المؤسسات التعليمية، والثالث بمسطرة انتقاء المديرين وتقييمهم، والرابع الذي يتعلق بترسيخ المساواة بين الرجل والمرأة، والخامس الذي يخص الاتصال والتواصل.

أما السيد محمد الابراهيمي منسق المكون الثاني من المشروع فقد تكلف في اللقاءين السابقين الذكر بتقديم عرض حول الإجراءات وبرنامة العمليات الخاصة بإرساء بنيات جماعات الممارسات المهنية البنية تربوية المحدثة للمواكبة عن قرب والتأطر المهني، التي سيتم إرساؤها من أجل تثمين مهنة الإدارة التربوية وانفتاح المؤسسات على بعضها البعض وعلى محيطها، من خلال تشبيك أفقي لمديرات ومديري المؤسسات التعليمية بمختلف الأسلاك وتوسيع دائرة الأنشطة، والتي تهدف أساسا إلى إحداث فضاء لتملك منهجية وأدوات ومساطر موحدة لإعداد وتنفيذ مشاريع المؤسسات التعليمية؛ وأخرى لتتبعها وتقويمها مشاريع؛ وتحرص على تكاملها وانسجامها في إطار برنامج مندمج لكل المؤسسات المنتمية لنفس "جماعة الممارسات المهنية" أو المنطقة التربوية.

وتجدر الإشارة إلى أن جماعة الممارسات المهنية تهدف إلى تقاسم التجارب والترصيد المستمر للممارسات الجيدة في مجالي تدبير مشروع المؤسسة والإدارة التربوية؛ التعبئة والتواصل حول الارتقاء بالإدارة التربوية؛ والارتقاء بالعمل التشاركي والانفتاح المستمر على الفعاليات المحلية؛ عن طريق تضافر جهود المؤطرين المكلفين بالمواكبة والأشخاص الموارد لمعالجة الاختلالات؛ والتأسيس لثقافة التخطيط التربوي التصاعدي من خلال تحديد مجالات التدخل والأولويات على مستوى كل جماعة ممارسات مهنية أومنطقة تربوية وتكوين قاعدة معطيات للمشاريع .

التاريخ: 2012/11/07
العدد: 4812

الأحداث المغربية

الصفحة: 10

وضع ميزانية لزيادة النيابات الإقليمية والمؤسسات التعليمية

كلميم : صباح الفيلالي

أبرز «جون بيير فيرلاند»، المستشار التقني الكندي المكلف بتتبع مشروع دعم تدبير المؤسسات التعليمية بالمغرب على صعيد أكاديمية جهة كلميم السمارة، الخطوط العريضة لبرنامج العمل السنوي للمشروع بأكاديمية جهة كلميم السمارة.

وتطرق المستشار التقني الكندي، خلال اجتماع اللجنة الجهوية لمشروع PAGESM، المنعقد بقاعة الاجتماعات بمقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، نهاية شهر أكتوبر والمخصص لوضع ميزانية تنفيذ برنامج العمل السنوي للمشروع بأكاديمية جهة كلميم السمارة، تطرق لأهم الأنشطة المدرجة في المكونات الخمسة للمشروع.

فبخصوص المكون الأول المتعلق بتشبيك المدراء وإرساء جماعات الممارسة المهنية، أوضح بأنه تم إحداث 13 جماعة للممارسة المهنية على مستوى الجهة يمثلها منسق من المدراء، و07 مناطق تربوية، كما تم تخصيص 14 مواكبا بمعدل مواكبان اثنان من هيئة التفتيش لكل منطقة تربوية، مؤكدا بأن مهمة هذين الأخيرين تتمثل في المواكبة والمصاحبة فقط.

أما فيما يخص المكون الثاني، الخاص بتكوين مديري المؤسسات التعليمية، فقد أكد بأن اللجنة وضعت توقعا للاعتماد المالي الخاص بتكوين المدراء وفق الأعداد المدرجة في برنامج العمل الجهوي، مضيفا بأن التكوين سيشمل المدراء القدامى في مصوغة تسيير المؤسسات التعليمية، والمدراء الجدد في مصوغة أخرى تعرفهم بالمهام الجديدة الموكولة لهم، كما أوضح بأن فترة التكوينات تم تحديدها من طرف الوزارة، وأنه من المرتقب أن يقوم المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بمعية الوحدة الجهوية للتكوينات بتسطير فترات التكوين ومدته وعدد المستفيدين منه وكذا المسؤولين عنه، أما فيما يتعلق بالتمويل فقد تم إدراج الاعتماد المالي المتوقع ضمن ميزانية تنفيذ برنامج العمل السنوي الجهوي (PTAR).

وبخصوص المكون الثالث المتعلق بمسطرة انتقاء المدراء وتقييمهم، يضيف المستشار التقني الكندي، فإن الوزارة منكبة على وضع معايير للانتقاء والتقييم.

أما فيما يتعلق بالمكون الرابع، الهادف إلى ترسيخ المساواة بين الرجل والمرأة، فقد ثمن السيد «جون بيير فيرلاند» اللقاء الجهوي لتعزيز حكامة مقاربة النوع الذي احتضنته الأكاديمية الجهوية مؤخرا، والذي توج بإصدار مجموعة من التوصيات الهامة.

وشكل الاجتماع فرصة لعرض مشروع ميزانية برنامج العمل السنوي لمشروع دعم تدبير المؤسسات التعليمية بالجهة، والذي أشرف على إعداده وعرضه عبد الرحمان الكمري، رئيس مصلحة الشؤون الإدارية والموارد البشرية والاتصال.

التاريخ: 2012/11/07
العدد : 22435
العلم
الصفحة: الملحق التربوي

الرباط أزيد من 100 إطار تربوي يستفيدون من التكوين عن بُعْد

استفاد أكثر من 100 إطار تربوي ينتمون إلى هيئتي التدريس والتفتيش من برنامج "التكوين عن بعد في مجال النظم المعلوماتية" الذي اعتمدته الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالرباط في إطار محاربتها لهدر الزمن المدرسي واعتمادها للأساليب الحديثة في مجال التكوين.

وكانت أكاديمية الرباط قد أشرفت على إنتقاء 25 إطارا تربويا من التعليم الثانوي بسلكيه من كل نيابة إقليمية بعد اجتياز أكثر من 400 مترشح من أساتذة الرياضيات والعلوم الفيزيائية والكيميائية وعلوم الحياة والأرض وعلوم المهندس والاجتماعيات لمباراة الولوج بواسطة الحاسب الآلي. الأمر الذي أدى إلى انتقاء 100 مستفيد على المستوى الجهوي. بالإضافة إلى بعض المفتشين المكلفين بمهام التنسيق الجهوي التخصصي بالأكاديمية.

الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي ICDL التي تمكن المستفيدون من الحصول على شهادتها، تركز على التكوين عن بُعد في مجال التقنيات الرقمية بواسطة منصة التعليم الالكتروني المفتوحة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في 7 مجالات منفصلة تنحصر في ضبط المفاهيم الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، واستخدام الكمبيوتر وتنظيم الملفات، ومعالجة النصوص، والجداول الالكترونية، وقواعد البيانات، والعروض التقديمية، والمعلومات والاتصالات (الإنترنت)، إلى جانب لقاء تكويني عند نهاية كل أسبوعين خارج أوقات العمل.

حصول المستفيدين على هذا الدبلوم تم بعد اجتياز امتحان نهائي تأهيلي بواسطة الحاسب الآلي بمراقبة خبراء دوليين، حيث تمكنوا جميعا من القفز على عتبة 75 بالمائة التي قررتها اللجنة الدولية المتخصصة.

إلى جانب ذلك، استفاد المعنيون من تكوين حضوري في طرق الاستعمال التربوي للعتاد الالكتروني سواء المتعلق منه بآلة ExAO التي تستخدم في تدريس مادتي العلوم الفيزيائية والكيميائية وعلوم الحياة والأرض أو المتعلق منه بالسبورة البيضاء التفاعلية TBI في إطار برنامج إعداد المدرب المحترف CTP الذي يشرف عليه خبراء دوليون متعددو الجنسيات.

وقد توج هذا التكوين المعرفي بمشروع نهاية الدراسة الذي يعتبر موردا رقميا يتماشى مع المقررات الدراسية ويلائم منهجية اكتساب التعلمات. حيث يقدم كل مستفيد مشروعه أمام لجنة تتكون من المفتش المكلف بالتنسيق الجهوي التخصصي للمادة المعنية والمنسق الجهوي لبرنامج "جيني" وأحد منسقي البرنامج على المستوى الإقليمي وممثل منظمة ICDL بالمغرب وخبير محترف حاصل على شهادة إعداد المدرب المحترف CTP.

وفي إطار ذلك، يؤكد المسؤول عن هذا التكوين بالأكاديمية أن العملية تمت على أحسن ما يرام، ولاسيما بعد تمكن المعنيين من اجتياز هذا التدريب الدولي بنجاح وتمكن أغلبهم من مناقشة مشاريعهم إلى حد الآن.

"التجربة ناجحة جدا، لقد انخرط المستفيدون فيها بشكل إيجابي فعال، نظرا لجودتها ومراعاتها للزمن المدرسي وملاءمتها لخصوصيات المستفيدين. لقد سمح التكوين عن بعد بالحصول على الدروس في ساعات متأخرة من الليل كما تظهرُ ذلك المؤشرات الرقمية، وهذا أهم ما في الأمر"، يضيف ذات المسؤول.

بعض المستفيدات يؤكدن على حاجة الأستاذ والمتعلم إلى مثل هذا التكوين، ولاسيما المتعلق منه بتوظيف العتاد الرقمي في العمليات التعليمية التعلمية، وتضيف إحداهنّ: "نشعر دوما بتذمر تلاميذنا من طرق التدريس العتيقة التي تعودنا عليها، ولذلك فإننا نحتاج إلى مثل هذه التكوينات التي تتلاءم مع مقتضيات العصر وتتماشى مع ما يحتاج إليه التلاميذ وما يجعلون قادرين على اكتساب التعلمات بشكل أفضل". ويؤكد أحد المستفيدين أن "توظيف السبورة التفاعلية في درس الفيزياء والكيمياء ينبغي تعميمه في جميع المؤسسات التعليمية حتى نجعل تلاميذنا يركزون أكثر ويستفيدون أكثر من المقررات الدراسية، وهذا ما يهدف إليه هذا التكوين".

يُذكر أن الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالرباط تعكف منذ بداية الموسم الدراسي الماضي على إيجاد بدائل للتكوين الحضوري بواسطة التعليم عن بُعد حفاظا على الزمن المدرسي من جهة، واعتمادا على تكوينات تلائم مستويات جميع المستفيدين وتعمل على تنمية الثقافة الرقمية في الوسط المدرسي وزيادة الثقة في العمل باستخدام الحاسب الآلي والرفع من كفاءة الأطر التربوية بالجهة.

أكاديمية جهة طنجة تطوان: لقاءان حول المهمة الدورية الميدانية لمشروع دعم تدبير المؤسسات التعليمية PAGESM

في إطار جولته بالجهة عقد الفريق الجهوي لمشروع دعم تدبير المؤسسات التعليمية PAGESM بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة طنجة تطوان، يوم الجمعة 02 نونبر 2012 اجتماعان، الأول صباحا بمقر النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بطنجة أصيلة والثاني مساء نفس اليوم بمقر النيابة الإقليمية للوزارة بالعرائش مع الفريق الإقليمي لمشروع تدبير المؤسسات التعليمية المكون بالإضافة إلى منسقي مكونات المشروع من كل من رئيس مصلحة التخطيط ورئيس مصلحة الموارد البشرية ورئيس مصلحة الشؤون التربوية ومنسق فريق مقاربة النوع والمكلف بالتكوين المستمر والمكلف بالاتصال بالنيابتين الإقليميتين المذكورتين.

وقد حضر إلى جانب كل من سبق ذكره بنيابة طنجة أصيلة السيد رئيس مصلحة الشؤون التربوية ممثلا للسيد النائب الإقليمي للوزارة بالإقليم بمعية السيد مدير المركز الجهوي لمهن التربية بطنجة و مديرا لمؤسسة تعليمية بطنجة.

أما بالنسبة لإقليم العرائش فقد حضر إلى جانب الفريق الإقليمي للمشروع بنيابة العرائش السيد رئيس مصلحة محاربة الأمية والارتقاء بالتربية غير النظامية ممثلا للسيد النائب الإقليمي للوزارة بالإقليم بمعية مدير مؤسسة تعليمية بالعرائش.

وقد تقدم السيد عز الدين المونسي المنسق الجهوي للمشروع في اللقاءين بعرض تطرق فيه إلى تعريف المشروع الذي يندرج في إطار الإستراتيجية الوطنية لتعميم مشروع المؤسسة و الذي يهدف إلى دعم الحكامة المحلية في ميدان التربية والتكوين لمدة أربع سنوات؛ والذي يشمل جميع المؤسسات التعليمية العمومية. والذي يرمي إلى إعادة الثقة في المدرسة العمومية عن طريق من خلال إرساء سلوك جديد قائم على الشفافية وتحديد المسؤوليات بهدف الانتقال إلى طور جديد في نظام الحكامة. من خلال جعل المؤسسة التعليمية في صلب الإهتمام ومنحها استقلالية فعلية في التدبير؛ عن طريق توفير الوسائل الضرورية والمؤهلات المناسبة للاضطلاع بمهامها وأدوارها التربوية؛ وجعل الأطر التربوية والإدارية للمؤسسات منخرطة ومعبأة ومسؤولة؛ و اعتماد مبدأ التخطيط التصاعدي مع وضع أهداف واضحة وجدولة الإنجازات؛ و تعميم ثقافة التقويم ووضع آليات التتبع والقيادة.

وارتباطا بنفس الموضوع تقدمت خلال اللقاءين السيدة المستشارة الكندية Viviane Guignerat بعرض حول الأهداف والنتائج المنتظرة من المشروع وكذا حول أهم أنشطته خلال الأشهر المتبقية من سنة 2012 وكذلك لسنة 2013 وشرح لآليات الاشتغال داخل مكونات المشروع التي يتعلق أولها بتشبيك المديرين وإرساء جماعات الممارسة المهنية، أما الثاني فيخص تكوين مديري المؤسسات التعليمية، والثالث بمسطرة انتقاء المديرين وتقييمهم، والرابع الذي يتعلق بترسيخ المساواة بين الرجل والمرأة، والخامس الذي يخص الاتصال والتواصل.

أما السيد محمد الابراهيمي منسق المكون الثاني من المشروع فقد تكلف في اللقاءين السابقين الذكر بتقديم عرض حول الإجراءات وبرزنامة العمليات الخاصة بإرساء بنيات جماعات الممارسات المهنية البنية تربوية المحدثة للمواكبة عن قرب والتأزر المهني، التي سيتم إرساؤها من أجل تثمين مهنة الإدارة التربوية وانفتاح المؤسسات على بعضها البعض وعلى محيطها، من خلال تشبيك أفقي لمديرات ومديري المؤسسات التعليمية بمختلف الأسلاك وتوسيع دائرة الأنشطة، والتي تهدف أساسا إلى إحداث فضاء لتملك منهجية وأدوات ومساطر موحدة لإعداد وتنفيذ مشاريع المؤسسات التعليمية؛ وأخرى لتتبعها وتقويمها مشاريع؛ وتحرص على تكاملها وانسجامها في إطار برنامج مندمج لكل المؤسسات المنتمية لنفس "جماعة الممارسات المهنية" أو المنطقة التربوية.

وتجدر الإشارة إلى أن جماعة الممارسات المهنية تهدف إلى تقاسم التجارب والترصيد المستمر للممارسات الجيدة في مجالي تدبير مشروع المؤسسة والإدارة التربوية؛ التعبئة والتواصل حول الارتقاء بالإدارة التربوية؛ والارتقاء بالعمل التشاركي والانفتاح المستمر على الفعاليات المحلية؛ عن طريق تضافر جهود المؤطرين المكلفين بالمواكبة والأشخاص الموارد لمعاينة الاختلالات؛ والتأسيس لثقافة التخطيط التربوي التصاعدي من خلال تحديد مجالات التدخل والأولويات على مستوى كل "جماعة ممارسات مهنية" أو منطقة تربوية وتكوين قاعدة معطيات للمشاريع.

التاريخ: 2012/11/07
العدد : 3908
الصبـــــــاح
الصفحة: الملحق التربوي

21 ألف تلميذ بإفران استفادوا من مبادرة مليون محفظة

عبر لحسن الواردي، نائب وزارة التربية الوطنية بإفران، عن اعتزازه بما تحققه المدرسة العمومية من نجاحات وحضور متميز لإعادة الاعتبار للمنظومة التربوية، من خلال إيلاء العناية بالبنيات التحتية والعمل الجاد داخل الحجرات الدراسية، وما جاءت به الوزارة من اقتراحات عملية لأجل أجرأة تمس بالدرجة الأولى التعليم العمومي، مبرزا التميز الذي عرفه الدخول المدرسي الجاري، ما ساهم بشكل وافر في الاستقرار داخل المؤسسات التعليمية، وذلك بفضل مساهمة كل المتدخلين من أطر تربوية ومجتمع مدني وسلطات محلية، على حد قوله.

وركز النائب الإقليمي، في ندوة صحافية نظمت، أخيرا، لتسليط الضوء على مجموعة من النقط التي تخص الدخول التربوي بنيابة إفران، على المجهودات المبذولة لرفع مردودية التعليم وتحسين جودته ارتباطا بالأوراش المفتوحة لجعل التلميذ محورا مركزيا لكل التدابير المتخذة، مشيدا بنجاح الدخول المدرسي وما صاحبه من عمليات وتدابير رامت ضمان انطلاق الموسم الدراسي في موعده المحدد، طبقا لتعليمات وزارة التربية الوطنية، من خلال إعداد دليل خاص بالدخول المدرسي يعالج ثلاثة مجالات أساسية، تتعلق بالعرض التربوي والعمل التربوي والتعبئة والتواصل والشراكات.

وبخصوص المسجلين الجدد، أوضح النائب الإقليمي ان عددهم بلغ 2021 تلميذا، وهو رقم مرشح للارتفاع، مادامت عملية التسجيلات لم تغلق أبوابها بعد، ليصل العدد الإجمالي للمتمدرسين بالإقليم خلال الموسم الدراسي الجاري إلى 30499 متمدرسا، منهم 1641 يتابعون دراستهم بمؤسسات التعليم الخصوصي، وفرت لهم الموارد البشرية 1375 أستاذا وأستاذة، منهم 739 يعملون بالسلك الابتدائي، و382 بالثانوي الإعدادي، و254 بالثانوي التاهيلي، مبرزا الخصاص الذي تعرفه النيابة في هذا الجانب، بعدما أكد حاجة الأخيرة إلى أساتذة في مواد اللغة الفرنسية وعلوم الحياة والإنجليزية، فضلا عن أساتذة للتعليم الابتدائي، خاصة في العالم القروي.

أما عدد المستفيدين من المبادرة الملكية مليون محفظة جاهزة بالإقليم، فوصل إلى 21200 تلميذ، 18200 منهم يتابعون دراستهم بالسلك الابتدائي، في حين بلغ مجموع المستفيدين من عملية الإطعام المدرسي 13248 مستفيدا.

خليل المنوني (إفران)

التاريخ:2012/11/06
العدد: 6777

بيان اليوم

الصفحة:5

تازة

قضاة ومحامون ورجال تعليم وصحافة يبحثون آليات محاربة الرشوة

نظم المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب بتازة، يوم السبت الماضي، دورة تكوينية حول «آليات مناهضة الرشوة»، تمت خلاله مقاربة عدة مواضيع تتعلق أساسا بمراكز الدعم القانوني ضد الرشوة، والشكايات المتعلقة بقطاع العدل وسبل التعاون مع السلطة القضائية، ومرصد الرشوة والنهوض بالشفافية، خاصة بقطاع العدل.

كما ناقشت الندوة التي، التي عرفت مشاركة جمعية «ترانسبرانسي المغرب»، مواضيع تهم الإشكالات العملية المرتبطة بجرائم الرشوة من خلال الاجتهاد القضائي، ومرافعة الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة من أجل الحق في الوصول الى المعلومة في قطاع العدل.

وأوضح رئيس نادي قضاة المغرب ياسين مخلي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن هذه الدورة التكوينية، التي نظمت بشراكة مع الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، تندرج في إطار البرنامج الوطني لتخليق منظومة العدالة الذي أطلقه المكتب التنفيذي للنادي في شتنبر الماضي تحت شعار «محاكم بدون رشوة».

وأوضح أن هذا البرنامج يتوخى انفتاح النادي على هيئات المجتمع المدني والجمعيات المهتمة بمحاربة الفساد وكافة المتدخلين من أجل المساهمة الواعية والفعالة في تخليق منظومة العدالة وإعادة ثقة المتقاضين في القضاء، وضمان قيام وسائل الإعلام الوطنية بدورها في التحسيس بأهمية تخليق منظومة العدالة والحياة العامة، إضافة إلى إرساء تواصل مستمر مع المتقاضين والمواطنين، مؤكدا على أن الجمعيات المهنية للقضاء تضطلع بدور فاعل في تخليق منظومة العدالة من خلال تنظيم أيام تحسيسية وندوات علمية ودورات تكوينية.

من جهته، أبرز رئيس المكتب الجهوي للنادي بتازة عبد الخالق الشرفي، في تصريح مماثل، أن هذه الدورة التكوينية تعد اول بادرة يقوم بها نادي قضاة المغرب بشراكة مع «الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، على الصعيد الوطني، مشيرا إلى أن هذه الدورة عرفت حضور العديد من الفاعلين في قطاع العدالة والمجتمع المدني (قضاة ومحامون وكتابة الضبط وخبراء ورجال تعليم وصحافة وجمعيات المجتمع المدني وطلبة باحثون).

وأضاف أن تنظيم هذه الدورة يروم التحسيس بكون «القضاء لا يتحمل المسؤولية لوحده في محاربة الرشوة، بل يجب الإصغاء لكافة الفاعلين في هذا المجال من خلال تعزيز المقاربات التشاركية وحماية الأشخاص الذين يبلغون عن الرشوة أو يساعدون الجهات المعنية في محاربتها، بالإضافة إلى وضع ترسانة قانونية خاصة بمحاربة هذه الظاهرة.

التاريخ: 2012/11/06
العدد: 858

أصداء

الصفحة: 14

اتفاقية شراكة بين الأكاديمية الجهوية لسوس ماسة وجمعية أنير لحماية الأطفال

في إطار محاربة العنف داخل الوسط المدرسي وإرساء روح التربية على المواطنة، نظمت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين جهة سوس ماسة درعة لقاء تربويا بعد زوال يوم الخميس 11 أكتوبر 2012م بمقرها، لفائدة المؤسسة التعليمية المعنية بمشروع محاربة العنف بالوسط المدرسي. وقد افتتح اللقاء بكلمة السيد مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين حيث ثمن جهود كل الفعاليات والشركاء الداعمين والمساهمين في تفعيل المشروع على مستوى كل المصالح سواء منها المصالح التربوية والتعليمية، الدرك الملكي، الأمن الوطني، الوقاية المدنية، مصالح وزارة الصحة، مصالح وزارة الداخلية والسلطات المحلية، فعاليات المجتمع المدني ومختلف الهيئات الحقوقية...

كما أكد على أنه تم اختيار المرصد الجهوي لمحاربة العنف في الوسط المدرسي لجهة سوس ماسة درعة كمركز وطني. وأشار أن الهدف من مشروع محاربة العنف المدرسي يهدف إلى حماية المؤسسات التعليمية وصون كرامة الطفل والتلميذ لبناء جيل يقود قاطرة التنمية المستدامة بنجاح. وفي هذا السياق خصصت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين جهة سوس ماسة درعة ميزانية هامة لهذا المشروع من خلال دعم مراكز وخلايا الاستماع والإنصات التابعة للمؤسسات المعنية بالمشروع، حيث تم رصد مبلغ 20000درهم لكل مؤسسة ابتدائية، و 25000درهم بالنسبة لمؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي و 30000درهم لمؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي.

وللإشارة فقد تم إدراج هذه الميزانية ضمن ميزانية جمعية دعم مدرسة النجاح. كما أشار مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين أن اتفاقية الشراكة بين الأكاديمية وجمعية أنير تأتي في إطار تقوية الكفايات في مجال ترسيخ المواطنة والتدخل السريع لمحاربة العنف في الأوساط المدرسية.

وبنفس المناسبة تدخل ممثل جمعية أنير نيابة عن رئيستها، والذي عبر عن شكره المتين لكل من مؤسسة أبيتا، مؤسسة الجنوب وكل المصالح الحاضرة باللقاء. وأوضح من خلال كلمته على أن عمل هذا المشروع شمل في بدايته 15مؤسسة تعليمية بالجهة، وأنه من خلال مبادرة محاربة العنف المدرسي من داخل هذه المؤسسات سيتم تشخيص وضعيف العنف كيف ما هي. وأكد في الأخير أن نجاح المشروع رهين بتظافر جهود كل الفعاليات والمصالح التي تعمل في إطار مشروع محاربة العنف داخل الوسط المدرسي.

* عبد الغفار ابهي

التاريخ: 2012/11/07
العدد : 22435
العلم
الصفحة: الملحق التربوي

توزيع الزي الموحد على تلامذة مركزية م-م أرفالة

محمد أوحمي

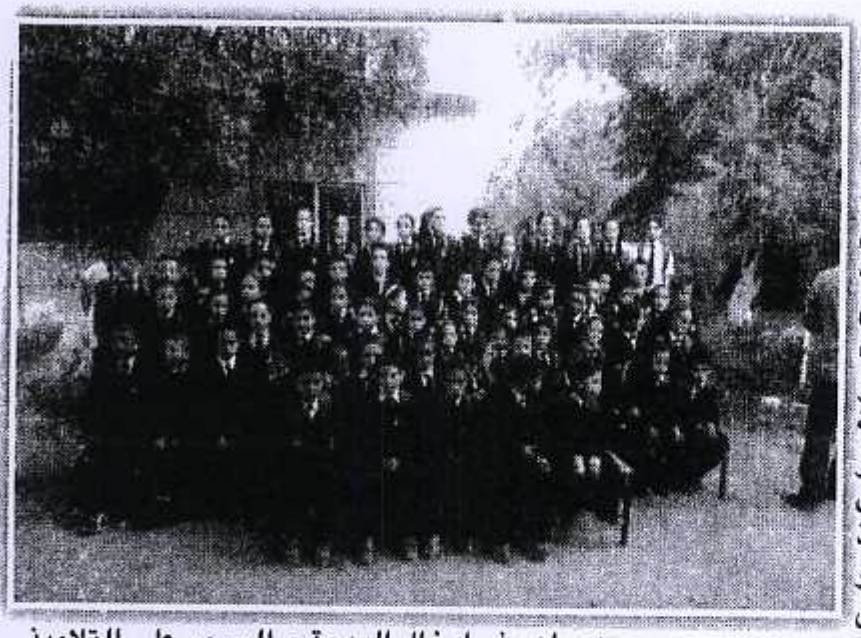

في جو تشاركي قامت جمعية النهضة للتنمية البشرية بأيت عصو جماعة أرفالة بتاريخ 2012/10/24 بتوزيع اللباس الموحد على تلاميذ مركزية ارفالة بحضور رئيس الجمعية وبعض أعضائها كما حضر هذا اللقاء خليفة القائد بمركز أرفالة وأطر التدريس ومفتش اللغة العربية و رئيس المؤسسة الأخ حصار الذي شكر الجمعية على الفعل التشاركي و الاهتمام بالتلاميذ و أكد أن المؤسسة التعليمية و معها الوزارة الوصية تدعو إلى الانفتاح على هيئات المجتمع المدني البناءة و التي تسعى إلى مد يد المساعدة لأطرها و تلامذتها و إدارتها بدوره لم يخف الأستاذ ابراهيم بوهدي سعادته لجو التواصل بين الجمعية و المؤسسة التربوية و مبادرتها أدخلت البهجة و السرور على المستفيدين و المستفيدات تثمينا للدعم الاجتماعي الذي تسعى وزارة التربية الوطنية نهجه لتشجيع التمدرس و محاربة الهذر المدرسي أما التلاميذ و التلميذات المستفيدين فقد عبروا عن فرحتهم بطريقتهم الخاصة أثلجت صدر الحاضرين و في الأخير شكر رئيس المؤسسة كل من ساهم في إدخال البهجة و السرور على التلاميذ و خاصة جمعية النهضة كشريك أساسي مبرزا مرة أخرى انفتاح المؤسسة على هيئات المجتمع المدني و المجلس الجماعي و ...خدمة للصالح العام وتعد م-م أرفالة من بين المؤسسات التعليمية النشيطة أطرا و إدارة و عرفت نتائجها الدراسية ارتفاعا ملحوظا ترقى و طموحات الهيئة و عرفت عدة مبادرات بناءة لتحفيز المتعلمين و المتعلمات شملت أيت عصو و ورمان و بوعزير و بوقارون و هذا ما تنص عليه المذكرة الوزارية 12×198 المنظمة للدخول المدرسي.

3ب

التاريخ:2012/11/06
العدد:. 1902

المساء

الصفحة:الملحق التربوي

النائب الإقليمي بالصويرة يوضح

توصلت «المساء» بتوضيح من النائب الإقليمي بمدينة الصويرة، بخصوص مقال تحت عنوان: «أساتذة الصويرة يطالبون بتسوية أوضاعهم»، جاء فيه أن «الأمر لا يتعلق بأساتذة الصويرة، لأن هؤلاء شرعوا في ممارسة المهام المنوطة بهم في التدريس بالقسم، ابتداء من يوم 12 شتنبر 2012، وإنما هو متعلق بمجموعة من حملة الشواهد يطلقون على أنفسهم «أساتذة الخصاص».

وأوضح النائب أن «المعنيين لم يشتغلوا لمدة سنتين، بل عملوا في إطار سد الخصاص ابتداء من تاريخ 02-12-2011 إلى 3006-2012، وذلك في إطار اتفاقية شراكة بين كل من عمالة إقليم الصويرة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مراكش-تانسيفت- الحوز والنيابة الإقليمية بالصويرة». مضيفا أن الفئة المعنية «شرعت في الاعتصام أمما مدخل النيابة الإقليمية منذ يوم 09-10-2012، وبذلك فإنها تعرقل المرفق العام دون وجه حق».

التاريخ:2012/11/06
العدد:. 1902

المســـــــــاء

الصفحة:الملحق التربوي

نيابة المحمدية: عملية إعادة الانتشار تتم وفق معايير محددة

المساء

قالت نيابة التعليم بالمحمدية إن عملية تدبير الفائض والخصاص (إعادة الانتشار) تمت في إطار اجتماعات اللجنة الإقليمية التي تضم ممثلي النقابات الخمس، وتترأسها النائبة رفقة رئيسة الشؤون الإدارية والمالية المكلفة بالموارد البشرية، بناء على المذكرة الجهوية الصادرة بتاريخ 21-06-2012 ع.004/12 التي تعتمد على معايير محددة من أجل تحديد الفائض بناء على الأقدمية العامة والأقدمية بالنيابة والأقدمية بالمؤسسة.

وأضافت النيابة، في توضيح توصلت به «المساء»، أن المؤسسات التعليمية الحضرية التابعة لها لا تتوفر حاليا على فائض من المدرسين، «حيث تم توظيف الفائض في سد الخصاص بباقي الجماعات». موضحة أن «فرعية الحجبة بجماعة بني يخلف ليس بها خصاص بنيوي بل خصاص ناتج عن رخصة حج (شهران) تم تداركه بإجراء صيغة الضم».

أما بالنسبة إلى مدرسة سيدس العربي بجماعة سيدي موسى بن علي، فقال بيان النيابة إنه «ليس بها أي خصاص»، كما «لا توجد أي مؤسسة تأهيلية باسم سيدي موسى بن علي بل إعدادية سيدي موسى بن علي ولا يوجد بها أي خصاص».

وفي ما يتعلق بمشكل بعد سكن التلميذات والتلاميذ عن الثانوية التأهيلية المحدثة الخوارزمي، تقول النيابة، فقد «تم نقل جميع تلامذة السنتين الأولى والثانية باكالوريا الراغبين في الانتقال إلى الثانوية التأهيلية عين حرودة. أما بالنسبة إلى تلامذة الجذوع المشتركة فإن نيابة المحمدية أبرمت اتفاقية شراكة مع مجلس عمالة المحمدية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وثلاث جماعات قروية تنص في مضمونها على توفير ثلاث حافلات للنقل المدرسي».

التاريخ:2012/11/06
العدد: 6777

بيان اليوم

الصفحة:5

الدار البيضاء

مديرة مدرسة للأمينة تفند ادعاءات أستاذ بالمؤسسة

فندت خدوج بكار، مديرة مدرسة للأمينة التابعة لنيابة أنفا بالدار البيضاء ما جاء على لسان أستاذ يعمل بنفس المؤسسة من اتهامات في حقها واصفة إياها بالعارية من الصحة.

وقالت في رد على مقال صدر بجريدة بيان اليوم تحت عدد 6765 بتاريخ 18/10/2010، توصلت به الجريدة، ان المعني بالأمر لا يكف عن اختلاق المشاكل وان ملفه المهني خير دليل عن ذلك.

وعلاقة بما وصفه الأستاذ بحرمانه من اجتياز الامتحان المهني السلم 11، اوضحت المديرة، ان المعني بالأمر، بعد ان توصل برقم الامتحان وكذا القسم التي سيجتازه فيه، وقع على المذكرة المتعلقة بذلك والتي جاء بها المقرر الوزاري، إلا انه لم يلتحق بالمركز حيث كان مقررا ان يجري الامتحان المهني، مبرزة، انها لما توصلت منه بطلب اجتياز الامتحان المذكور، عملت فور ذلك على تسليمه «يدا بيد» لمصلحة الامتحانات، وحصلت من هذه المصلحة على رقم الامتحان وكذا القسم الذي سيجتازه فيه، كما ذكرت المعني بالأمر بيوم الاختبار وكذا ساعته، غير انه تخلف عن ذلك.

واستنكرت مديرة المؤسسة، ما وصفته بافتراءات لا تستقيم سوى في مخيلة صاحبها، مؤكدة، انها لا تسمح بتاتا لنفسها ولا لغيرها، باستغلال التلاميذ في تنظيف الاقسام كما ادعى الأستاذ المذكور.

37

التاريخ:2012/11/07
العدد : 3908
الصبـــــــاح
الصفحة:الملحق التربوي

افتتاح باب المشاركة في مهرجان الفيلم التربوي بفاس

فتحت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة فاس بولمان، باب المشاركة في مسابقات المهرجان الوطني للفيلم التربوي المنتظر تنظيمه بين 9 و11 ماي المقبل بشراكة مع جمعية فضاء الإبداع للسينما والمسرح بفاس، في وجه الأندية السينمائية بالمؤسسات التعليمية بكل الأكاديميات. وحددت يوم 31 مارس المقبل، آخر أجل لتلقي مختلف الأفلام المرشحة للمسابقة الرسمية للأفلام التربوية القصيرة من مختلف الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، في انتظار فرز تلك المؤهلة للتنافس على الجائزة الكبرى للمهرجان وجوائز الإخراج والسيناريو وأفضل تشخيص ذكور وإناث.

وتفتح المسابقة في وجه جميع الأندية التربوية والثقافية والفنية بمؤسسات التعليم العمومي والخصوصي بجميع أسلاكها، على أن لا تتجاوز مدة العرض 15 دقيقة بالنسبة للفيلم الروائي، و20 دقيقة للفيلم الوثائقي، وإرسال نسختين من الفيلم المرشح للمسابقة، على قرص «دي في دي». وتشترط اللجنة المشرفة على عملية إنتقاء الأشرطة المرشحة للتنافس على الجوائز، مراعاة الجودة في الصورة والصوت دون أن تستبعد الاستعانة بالخبرات المهنية في مجال الصناعة السينمائية، على أساس إرسال ملصق للفيلم وسيرة ذاتية للمخرج والبطاقة الفنية للفيلم، مع كل طلب للمشاركة.

وسعيا وراء تطوير هذه التجربة السينمائية التربوية، ستشارك في هذه الدورة، بعض التجارب السينمائية من المغرب العربي الكبير، لإغناء وتبادل الخبرات في المجال السمعي البصري، في إطار انفتاح المهرجان على تجارب فيلمية تربوية من دول مغاربية، قبل الانفتاح على العالمية.

حميد الأبيض (فاس)

التاريخ:2012/11/07
العدد: 901
أخبار اليوم المغربية
الصفحة : 7

حافلات جديدة للنقل المدرسي بتطوان

تعزز أسطول النقل المدرسي بالعالم القروي بإقليم تطوان، خلال هذا الأسبوع، بخمس حافلات مخصصة لنقل التلاميذ والتلميذات القاطنين بضواحي تطوان نحو المؤسسات التعليمية القريبة من محل سكناهم.

ويتعلق الأمر، حسب بلاغ لنيابة وزارة التربية الوطنية بإقليم تطوان، بالجماعات القروية صدينة وبني حرشان والزيتون، التي تبعد عن مدينة الحمامة البيضاء بأزيد من 10 كلم.

ويبلغ عدد المستفيدين من النقل المدرسي في إقليم تطوان، خلال الموسم الدراسي الحالي، حسب المصدر ذاته، أزيد من 680 تلميذا وتلميذة.

التاريخ: 2012/11/07
العدد : 3908

الصبـــــــاح

الصفحة: الملحق التربوي

الـــرائد

أمازيغية

طالب محمد الوفا، وزير التربية الوطنية، مديري وارباب مؤسسات التعليم الخصوصي بالحرص والسهر على تتبع عملية تدريس اللغة الأمازيغية بمؤسساتهم، كما حث مسؤوليها على إعداد خريطة مدرسية لتسريع وتيرة تدريس هذه اللغة الرسمية بنص الدستور بشكل عمودي لتشمل جميع مواد التعليم الابتدائي.

دليل

تحت إشراف المختبر الوطني للموارد الرقمية، أعد فريقان من الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بفاس، دليلين بيداغوجيين تخصصين لإدماج تكنولوجيا المعلوميات والاتصالات لمادتي الحياة والأرض والرياضيات، باعتبارها مصدرا للمعلومات والوصول إلى المعرفة ضمن سيرورة التعلمات والمعرفة.

تكوين

طالب المكتب المحلي للنقابة الوطنية للتعليم «ك. د. ش» باقا بجهة كلميم السمارة، بتنظيم دورات تكوينية محلية للإعداد لاجتياز الكفاءة المهنية في شقها العملي، علما أن هذه الجهة هي «الوحيدة التي لم تنظم دورات تكوينية لفائدة الأساتذة حاملي الشهادات العليا».

اتفاقية

وقعت مؤسسة تكنولوجيا الخاصة بفاس، اتفاقية شراكة وتعاون مع شركة «رونو المغرب»، في حفل احتضنه مقرها، وتم خلاله توزيع شهادات التخرج على خريجي المؤسسة، وجوائز على المتفوقين منهم، وحضره وفد رسمي ترأسه محمد الدردوري والي الجهة.

احتلال

يحتل 16 رجل تعليم بنيابة تاونات بينهم ثلاث نساء، مساكن وظيفية دون سند قانوني، بعضهم أحيل على التقاعد وآخرون صدرت في حقهم قرارات عزل من الوظيفة، فيما تقدمت النيابة بـ14 شكاية ضدهم مطالبة إياهم بالإفراغ، بينما وجهت رسائل إنذارية إلى أربعة آخرين.

التاريخ: 2012/11/07
العدد : 3908
الصبـــــــاح
الصفحة: الملحق التربوي

اعتصام أمام نيابة تاونات ضد الساعات التضامنية

المضربون يطالبون بتوحيد ساعات العمل الأسبوعية بكل الأسلاك

يعتصم أعضاء المكتب الإقليمي للجامعة الوطنية لموظفي التعليم «إ. و. ش» بتاونات، ابتداء من العاشرة من صباح غدا (الخميس)، أمام النيابة الإقليمية، للمطالبة بالتراجع عن الساعات التضامنية لانتفاء أسباب وجودها، وتوحيد ساعات العمل الأسبوعية بكل الأسلاك إسوة بتوحيد مسار التكوين، وشجب محاولة النيابة خلق جو من الاحتقان والتوتر من خلال إصدار تكليفات خارج إطار اللجنة الموسعة وعدم تطبيق القرارات المتفق عليها، ما فتح بابا من الشبهات والأقاويل، مستائين من المشاكل التي خلفتها الحركة الانتقالية المحلية وتداعياتها السلبية على الشغيلة.

وتحدثوا عن خروقات شابت الحركة الانتقالية، دون أن يستسيغوا لجوء النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بتاونات، إلى الحلول الترقيعية من خلال عملية الضم والاكتظاظ والأقسام المشتركة، في إعادة الانتشار على حساب الاستقرار الاجتماعي والمادي والنفسي للشغيلة التعليمية.

وأشار مصدر نقابي إلى حماية المحظوظين والتستر عليهم وتجميد تفعيل المجالس التأديبية في حق البعض منهم، مسجلا بأسف «الحالة المزرية التي تعرفها بنايات مجموعة من المؤسسات التعليمية بالإقليم، وقد تشكل مستقبلا خطرا على العاملين والمتمدرسين بها».

ولم يستسغ غياب التيار الكهربائي والمرافق الضرورية والملاعب الرياضية في بعضها، والمعاناة اليومية لنزلاء بعض الداخليات بالإقليم لما تعرفه من اكتظاظ وسوء توزيع، مستنكرا نهج الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، سياسة التسويف والتماطل في حل مختلف الملفات المعروضة عليها.

وأعلنت النقابة المذكورة، تضامنها مع عبد المغيث زعبول المعلم بمجموعة مدارس أولاد سالم بعين اكدح بتيسة، إثر الاعتداء الذي تعرضت إليه زوجته، معلنة تسطير محطات احتجاجية حتى «يقتص من الجاني ويحفظ حق المعتدى عليه، ويرد الاعتبار إليه وإلى الأساتذة العاملين في ظروف قاسية».

وكان فرع النقابة ذاتها بتيسة، نظم في 23 أكتوبر الماضي، وقفة احتجاجية أمام مقر باشوية تيسة احتجاجا على ما يتعرض إليه الأساتذة وعائلاتهم من تهديد لسلامتهم الشخصية، وظروف العمل المزرية التي يعملون فيها في ظل اهتراء البنى التحتية وغياب الحماية الضرورية لرجال ونساء التعليم.

ولم يستسغ الطريقة التي تم بها التعامل مع قضية هذا الأستاذ الذي تعرضت زوجته إلى اعتداء كاد يودي بحياتها، بعدما هاجمها شخص في حمام المنزل محاولا اغتصابها، لتصاب بجروح في رأسها بعدما ضربها المعتدي بحجر قبل أن يلوذ بالفرار، ويعتقل لاحقا ويطلق سراحه.

حميد الأبيض (تاونات)

التاريخ:2012/11/06
العدد: 440.

الخبر

الصفحة : 10

أكادير

مفتشو التعليم يتهمون الوفا بالعجز عن حل مشكل الخصاص في المفتشين

أكادير - أحمد الزاهدي

اتهم مفتشو التعليم بجهة سوس ماسة درعة وزارة التربية الوطنية بـ«العجز» عن إيجاد حل لمشكل الخصاص المهول في عدد المفتشين التربويين بنيابات أكبر جهة في المغرب، مستنكرين عدم تعيين مفتشين تربويين للتعليم الثانوي التأهيلي بشكل خاص بنيابتي تنغير وسيدي إفني؛ مما حرم المدرسات والمدرسين الجدد من فرص التأطير واستكمال التكوين، ما أثر سلبا وبشكل مباشر على جودة التعليم، مستنكرين عدم مراعاة المصالح المركزية للحاجات الفعلية في تعيين الخريجين الجدد من المركز الوطني لمفتشي التعليم.

وسجل المفتشون التربويون المنضوون تحت لواء اللجنة الجهوية الوظيفية لمفتشي التعليم، التابعة للنقابة الوطنية للتعليم، «عجز» وزارة محمد الوفا عن حل المشاكل الحقيقية التي يتخبط فيها قطاع التعليم بالجهة؛ الشيء الذي شكل مصدر قلق لنساء ورجال التعليم، وأثر سلبا على أداء المنظومة التربوية، مؤكدين في البيان الذي توصلت «الخبر» بنسخة منه على ضرورة بلورة المحاور الرئيسية للملف المطلبي للمفتشين على مستوى الجهة في أفق عقد لقاء مع مدير الأكاديمية.

المفتشون التربويون صبوا جام غضبهم على وزارة التربية الوطنية، لكونها تفتقر في نظرهم إلى الرؤية العلمية الشمولية، والإستراتيجية الواضحة في التعامل مع القضايا التربوية، وحل كل المشاكل العالقة وطنيا وجهويا، وافتقادها رؤية مستقبلية وإستراتيجية واضحة في التعامل مع الشأن التربوي بعد الإقرار بفشل البرنامج الاستعجالي (2009/2012) في تحقيق أهم أهدافه.

واستنكر المفتشون التربويون أنفسهم ما سموه «انفراد» الوزارة الوصية على قطاع التربية الوطنية بقرارات مصيرية، مما كان له المفعول السلبي المباشر على المنظومة التربوية برمتها وعلى الحكامة الجيدة والمقاربة التشاركية للتعامل مع قضايا القطاع.

وعبروا في ذات السياق عن غضبهم لتجميد المنسقيات المركزية لموسمين دراسيين، مما انعكس سلبا على إعداد برامج العمل التخصصية وعلى تقويم المناهج والكتب المدرسية في أفق الإصلاح المرتقب للمناهج الدراسية.

لتاريخ:2012/11/06
العدد: 22434

العـــــــــلـــــــــم

الصفحة: 6

تارودانت: جماعة سيدي بوموسى

مشاكل الأمن والتعليم والبنيات التحتية تخيم على دورة أكتوبر

عرفت أشغال دورة أكتوبر للمجلس الجماعي سيدي بوموسى إقليم تارودانت ،المنعقدة يوم الأربعاء 31اكتوبر 2012 نقاشا حادا حاول ما آلت إليه أوضاع بعض المجالات بتراب الجماعة في ارتباطها بمصالح المواطنين ،حيث استحوذ مشاكل الأمن والتعليم و البنيات التحتية على حصة الأسد من النقاش.

وطالبت مكونات المجلس على المستوى الأمني رجال الدرك الملكي والسلطات المحلية ضرورة توفير الأمن اللازم لساكنة دواوير الجماعة ، وحملتها المسؤولية في كل ما من شأنه المساس بأمن المواطنين ، خصوصا مع الانتشار اللافت لبعض الظواهر السلبية كبيع المخدرات ومسكر ماء الحياة و السرقة بكل من دوار عين صداق ودوار سعيد ودوار عريض ودوار سيدي بوموسى، كما عبروا عن استنكارهم الشديد حيال إحراق مركزية 30يوليوز بدوار الحمادات يوم عيد الأضحى في واضحة النهار. والشأن كذلك بالنسبة إلى سرقة إعدادية سيدي بوموسى. مؤكدين ضرورة تنظيم دوريات أمنية منتظمة لإرجاع الأمور إلى نصابها العادي مع فتح تحقيق في هاته الوقائع و إحالة مرتكبيها على القضاء، وعدم الاستهانة برمزية إحراق مؤسسة صرفت عليها الدولة أموال كثيرة .

أما فيما يخص قطاع التعليم فقد شكل عدم تعويض أربعة أساتذة ،بما فيهم برلماني، محط نقاش حول تأثير هذا المعطى على السير العادي لمجموعة من المؤسسات التعليمية الموجودة على صعيد تراب الجماعة، بالإضافة إلى غياب الكهرباء بكل من وحدة عريض، و وحدة ايت عباد، و تعذر استفادة تلاميذ هذه الأخيرة من تدريس مادة الفرنسية في جميع المستويات، نظرا لكون الأستاذ مارس حقه في الإضراب في إطار نضال أساتذة السلم تاسع ،بالإضافة إلى مشكل البنيات التحتية لهاته المؤسسات، خصوصا الأسوار، وفي هذا السياق جاء في إجابة مدراء المؤسسات التعليمة الحاضرين للدورة، نيابة عن النائب الإقليمي، أن الدخول المدرسي بالجماعة مر في ظروف عادية وجيدة بفضل تضافر جهود كل الشركاء ،مشيرين الى أنه بخصوص الأساتذة الذين لم يتم تعويضهم، فإن النيابة التزمت بإلحاق أستاذة بوحدة ايت عباد والتحاق أستاذ قادم من اغرم بوحدة عريض ،و استئناف أستاذ أخر التدريس بعد شفائه نتيجة إجرائه لعملية جراحية مع نهاية العطلة. كما ناشدو المجلس المساهمة في بعض الإصلاحات التي تحتاجها بعد الوحدات المدرسية من أجل توفير الجو المناسب للتلاميذ كل من مكانه.

أما على مستوى البنيات التحتية فقد طالب المجلس بضرورة الإسراع بانجاز الطريق الرابطة بين الطريق الوطنية رقم 10 ودوار عين شعيب ،و إصلاح وتقوية الطريق الوطنية رقم 10 في إطار نفوذ الجماعة ،انطلاقا من دوار عين شعيب و وصولا إلى دوار سعيد ،والتي تشهد حوادث سير كثيرة بسبب رداءتها . في حين كان لممثل مديرية التجهيز بتارودانت رأي أخرى حيال كثرة حوادث السير بهذا المقطع الطرقي التابع للنفوذ الجماعة، اذ أرجع الأمر إلى عدم احترام علامات التشوير، والسرعة المفرطة للسائقين، ليتدخل أحد أعضاء المجلس ويقول إن هذا الموضوع تم عرضه على وزير التجهيز الذي أجاب بكون إقليم تارودانت أخذ حصته وزيادة في مجال الطرق وترميمها ، الشيء الذي جعل بعض الأصوات تنادي بالمطالبة بإحداث عمالة أخرى من أجل جني ثمار التنمية بشكل متساوي بين الجماعات.

وصوت المجلس بأغلبية أعضاء على رفض طلب الموافقة على إقامة محجرة بمقلع وادي سوس، بعد تعرض وشكايات بعض المواطنين المتواجدين على مقربة من مكان إقامة المحجرة، معللين ذلك بالاضرار التي من شأن ان تتعرض لها الاغراس الفلاحية مع العلم ان وكالة الحوض المائي منحت ترخيصا مؤقتا لمدة سنة حسب كلام أحد الأعضاء دون موافقة المجلس .

محمد اصكام

التاريخ:2012/11/06
العدد:. 1902

المســـــــــــاء

الصفحة:الملحق التربوي

أولياء التلاميذ في بوسكورة يحتجون على التوقيت المدرسي الجديد

هيام بحراوي

يخوض آباء وأمهات وأولياء تلاميذ مدرسة عين الجمعة الابتدائية ببوسكورة، التابعة لإقليم النواصر وقفة احتجاجية غدا الأربعاء أمام مقر المؤسسة للمطالبة بإلغاء التوقيت الجديد الذي سبق أن أقره وزير التربية الوطنية محمد الوفا، والذي لا يتلاءم، بحسب أولياء التلاميذ، مع طبيعة الإقليم شبه القروي، مطالبين بعودة التوقيت القديم المكيف لهم ولأبنائهم.

وفي اتصال هاتفي برئيس جمعية آباء وأولياء تلاميذ مدرسة عين الجمعة الابتدائية ببوسكورة، أوضح أن أغلب التلاميذ يقطنون بالدواوير المجاورة التي تبعد بحوالي أربعة كيلومترات عن المدرسة، وأن تطبيق التوقيت الجديد سيجبرهم على قطع ثمانية كيلومترات ذهابا وإيابا يوميا مما يعيق تحصيلهم العلمي والدراسي.

وقال المتحدث إن مدير المؤسسة كان سباقا إلى إحضار هذه المذكرة الوزارية ومحاولة تطبيقها، مع العلم أن مديري المدارس الابتدائية الأخرى مصرون على رفضها ويخوضون إضرابات وطنية للامتناع عن تطبيقها. وشرح عبد الله المشاكل التي تواجه التلاميذ في غياب وسائل للنقل وغياب الأمن.

في السياق ذاته، مازال تلاميذ البوزانيين ببلدية النواصر في الدار البيضاء ينتظرون استفادتهم من وسائل للنقل حتى يتمكنوا من التحصيل بشكل جيد، خاصة وأنهم يقطعون حوالي 12 كيلومترا للوصول إلى المدرسة، ويتعلق الأمر بتلاميذ إعدادية الداخلة وثانوية علال بن عبد الله بالنواصر.

وقد سبق للتلاميذ المتضررين أن خاضوا وقفات احتجاجية، خاصة بعد تعرض بعضهم للسرقة أو التحرش من طرف المتسكعين في الطرقات، سيما أن المسافة التي يقطعها التلاميذ مشيا على الأقدام كفيلة بجعلهم فريسة سهلة للصوص، بحسب ما أدلى به أولياء التلاميذ في رسالة توصلت بها «المساء»، والتي قالوا فيها إنهم راسلوا عامل عمالة إقليم النواصر أكثر من مرة ووضعوا طلبات من أجل استفادة أبنائهم من وسيلة للنقل المدرسي في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كما اتصلوا بعدة جمعيات تعمل في إطار مواجهة الهدر المدرسي ولكنهم، إلى حد الساعة، تضيف رسالة الآباء والتلاميذ المتضررين، لم يتلقوا أي جواب من السلطات المحلية يطمئنهم بخصوص الموضوع.

التاريخ: 2012/11/06 العدد: 858	أصداء	الصفحة: 6

نيابة التعليم توزع الألبسة للحد من الهدر في الوسط القروي بصفرو

تم توزيع البسة نسوية جاهزة تتمثل في - تنورات - أقمصة وسراويل - معاطف - على تلميذات متمدرسات قرويات بمعدل 30تلميذة عن كل مؤسسة منتميات للثانوية الإعدادية عمر بن الخطاب بجماعة إغزران - إعدادية 06نونبر بجماعة عين تمكناي - إعدادية عين سبو بجماعة أولاد مكودو.

وقد قام طاقم تربوي بقيادة النائبة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية برحلة شاقة ومتعبة رفقة ممثلين عن هيئة التأطير التربوي التابعة للنيابة نفسها فضلا عن تمثيلية للإدارة المحلية من التعليم الإبتدائي والثانوي على متن سيارات صغيرة

فتم عبور أدغال غابوية على مدى أكثر من 90دقيقة على طول 120كلم شرق مدينة صفرو، وصولا إلى الثانوية الإعدادية موسى بن نصير المنتسبة ترابيا لجماعة العدرج والواقعة جغرافيا بسافلة جبل بويبلان.

وتأتي هذه الخطوة انسجاما مع مضامين وأهداف البرنامج الاستعجالي، الذي يروم تسريع وتيرة الإصلاح وإعطاء نفس جديد لأوراش الارتقاء بالحياة المدرسية في امتداداتها داخل المؤسسات التعليمية والفصل الدراسي، بغية الحد من ظاهرة الهدر المدرسي ودعم التمدرس.

يشار أن عملية توزيع الألبسة التي تبرعت بها إحدى المؤسسات الاقتصادية بفاس والتي رفضت التعريف بهويتها حتى يثبت الإحسان أدخلت الفرحة والسرور على التلميذات المستهدفات.

التاريخ: 2012/11/07 العدد: 441.	الخبر	الصفحة: 7

100 مدرس يستفيدون من دورة تكوينية

استفاد أزيد من 100 إطار تربوي، ينتمون إلى هيأتي التدريس والتفتيش بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا زمور زعير، من برنامج «التكوين عن بعد في مجال النظم المعلوماتية»، الذي اعتمدته الأكاديمية الجهوية في إطار محاربة هدر الزمن المدرسي واعتماد أساليب حديثة في مجال التكوين.ويركز التكوين عن بعد، في مجال التقنيات الرقمية بواسطة التعليم الإلكتروني المفتوح على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، على سبع مجالات منفصلة تتمثل في ضبط المفاهيم الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، واستخدام الحاسوب وتنظيم الملفات، ومعالجة النصوص، والجداول الإلكترونية، وقواعد البيانات، والعروض التقديمية، والمعلومات والاتصالات (الإنترنت)، إلى جانب لقاء تكويني عند نهاية كل أسبوعين خارج أوقات العمل.

وقد استفادت الأطر التربوية من تكوين في طرق الاستعمال التربوي للعتاد الإلكتروني المتعلق بالآلة التي تستخدم في تدريس مادتي العلوم الفيزيائية والكيميائية وعلوم الحياة والأرض والسبورة البيضاء التفاعلية، في إطار برنامج إعداد المدرب المحترف الذي يشرف عليه خبراء دوليون متعددو الجنسيات.

التاريخ:2012/11/06
العدد:. 1902
المساء
الصفحة:الملحق التربوي

المكتب الوطني لفدرالية جمعيات الآباء مستاء من وضعية المدرسة العمومية

تيزنيت
محمد الشيخ بلا

عبر المكتب الوطني للفدرالية الوطنية لجمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ بالمغرب، عن استيائه العميق من الأوضاع المقلقة التي آلت إليها المدرسة الوطنية المغربية، داعيا الوزارة الوصية على القطاع إلى تحمل مسؤوليتها كاملة من اجل الانكباب بشكل جدي وعاجل على حل كل المشاكل التي تؤثر في السير العادي والطبيعي للدراسة، بمجموعة من النيابات التعليمية، ومن ضمنها ما تعيشه نيابة مدينة العيون من مشاكل تعليمية وإكراهات تربوية.

كما دعا، في اجتماع له عقد يوم أمس بمدينة تيزنيت، الحكومة والوزارة الوصية ومختلف الشركاء الاجتماعيين إلى الانكباب على معالجة الظواهر السلبية التي تمس بحقوق التلاميذ. وفي بلاغ أصدره من مدينة تيزنيت، أوضح المكتب الوطني أن المدرسة الوطنية المغربية، تعاني من عدة إكراهات من قبيل حرمان جزء من التلاميذ منذ الدخول التربوي الحالي من الاستفادة من حصصهم الدراسية بسبب الخصاص المفرط في الموارد البشرية، وسوء تدبير المتوفر منها في مجموعة من النيابات، علاوة على تأخر انطلاق فتح أبواب الداخليات والمطاعم المدرسية، وعدم استفادة مجموعة من المتمدرسين من المنح الدراسية وانعدام الأمن والسلامة الإنسانية بمحيط المؤسسات التربوية، واستفحال ظاهرة الساعات الإضافية الابتزازية، ومشكل ازدواجية لغة التدريس بين الأسلاك التعليمية الثلاث والتعليم العالي.

كما هاجمت الفدرالية وزارة التربية الوطنية، التي تجاهلت الإجابة عن المذكرة الكتابية التي وجهتها منذ 4 ماي 2012 دون أن تتلقى الإجابة عنها، وفقا لما هو معمول به أخلاقيا وإداريا، فضلا عن فشل ما اسمته «المحاولات الإصلاحية» التي شهدها قطاع التربية والتعليم بسبب عدم استقرار المنظومة التربوية، وغياب رؤية استراتيجية واضحة لبناء منظومة تربوية مستقرة قادرة على إعادة الثقة إلى المدرسة الوطنية المغربية، يضاف إلى ذلك - حسب الفدرالية الوطنية - التغييب غير المفهوم دواعيه لأجرأة مبدأ التشارك الفعلي القائم على ماسسة العلاقة بين ممثلي جمعيات الآباء والأمهات ومختلف مستويات تدبير المنظومة التربوية.

التاريخ:2012/11/07
العدد : 3908
الصباح
الصفحة:الملحق التربوي

شاحنات سرقة الرمال بآسفي تحرم تلاميذ من الدراسة

أفادت مصادر من الجماعة الترابية المعاشات بإقليم آسفي أن حوادث السير المهولة التي تسببت فيها شاحنات سرقة الرمال بالمنطقة تسببت في حرمان عدد من التلاميذ من مواصلة مشوارهم الدراسي. ووفق مراسلة لجمعية أكوز وجمعية آباء وأولياء تلاميذ مدرسة أهل الواد بجماعة المعاشات فإن الطريق التي يمر منها التلاميذ أصبحت مسرحا لكثير من حوادث السير، كان لها وقع كبير في نفسية التلاميذ وغير مطمئنة على حياتهم، كما كشفت أن الطريق أصبحت متلاشية وخالية من علامات التشوير الضرورية، الشيء الذي زاد من خوف التلاميذ من أسطول الشاحنات العملاقة والتي أصبح يطلق عليها دبابات الموت.

وأكدت جمعية أكوز أنها عقدت اجتماعا رفقة جمعية آباء التلاميذ تم تخصيصه لدراسة مشكل انقطاع التلاميذ عن التمدرس والوقوف على مختلف أبعاده التربوية والبيئية والصحية والطرقية والنتائج المترتبة عن ذلك.

ولخصت الرسالة التي وجهت نسخا منها إلى والي جهة دكالة عبدة عامل إقليم آسفي والنائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية بآسفي والمدير الجهوي لوزارة التجهيز بآسفي ورئيس الجماعة المشاكل في تخريب البيئة بجميع مكوناتها باعتبارها جزء من كيان التلميذ وحياته الضرورية ، واستعمال الطريق المارة قرب مدارسهم وسكناهم من طرف شاحنات ذات حمولة كبيرة والتي تحدث الهلع والضوضاء والتلوث، مع انبعاث الغبار من جنبات الطرق والذي أدى إلى انتشار مرض الربو بين صفوف التلاميذ.

حسن الرفيق(آسفي)

التاريخ: 2012/11/06
العدد: 10237

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة:8

ملف المساكن الوظيفية والإدارية المحتلة

خمس نقابات بالصويرة ترد على مفارقات وزير التربية الوطنية

عبد العالي خلاد

أصدرت المكاتب الإقليمية للنقابة الوطنية للتعليم العضو في الفيدرالية الديمقراطية للشغل ، الجامعة الوطنية لموظفي التعليم المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، النقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الجامعة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، ثم الجامعة الحرة للتعليم المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، في إطار دعمها للملف المطلبي للأسر التعليمية قاطنة دار القاضي بن رحمون والتي صارت عرضة للتشرد إثر صدور أحكام إفراغ جائرة في حقها نتيجة للدعوى القضائية المرفوعة ضدها من طرف الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين مراكش تانسيفت الحوز، النقابات الخامس الأكثر تمثيلية إثر تسجيلها مختلف التطورات والتفاعلات التي صاحبت مسار الملف وصولا إلى قرار وزارة التربية الوطنية نشر لائحة المساكن الإدارية والوظيفية المحتلة الذي وان اعتبره البيان جريئا، إلا أنه وجد اللائحة متضمنة مجموعة ، مفارقات ومغالطات من جملتها ورود دار القاضي بن رحمون على قائمة المساكن الإدارية المحتلة، وتأسيسا على ذلك، ثمنت النقابات الخمس قرار وزارة التربية الوطنية نشر لائحة المساكن الإدارية والوظيفية المحتلة على أن تكون مرحلة أولى نحو اتخاذ الإجراءات الإدارية والقضائية اللازمة في حق المحتلين بعيدا عن منطق الانتقائية والمحاباة، حتى لا تكون خطوة نشر اللائحة مجرد إجراء لإبراء الذمة أو بنية الفضح والتشهير لا غير، كما دعت وزارة التربية الوطنية إلى الكشف عن المساكن الوظيفية المسندة بدون وجه حق إلى فئات لا تشملها المذكرة الوزارية 40 الصادرة في 10 ماي 2004 ، منبهة في الآن ذاته إلى طابع العمومية والتعويم الذي ميز اللائحة اعتبارا لغياب التدقيق في تواريخ الإجراءات الإدارية وآجالها، ومسجلة بكل استياء ورود أسماء مسؤولين مركزيين، وجهويين وإقليميين مازالوا يحتلون مساكن وظيفية وإدارية رغم انتقالهم إلى نيابات أخرى أو إعفائهم من مهامهم، وعلى رأسهم النائب الإقليمي السابق للصويرة الذي حرك مسطرة الإفراغ في حق ساكنة دار القاضي بن رحمون المتواجدة خارج أسوار المؤسسات التعليمية والإدارية، فيما لايزال هو نفسه في وضعية احتلال لسكن وظيفي بإعدادية المتنبي بحي النهضة باكادير، علما بانه انتقل إلى نيابة الصويرة ثم مراكش واستفاد في كل مرة من السكن الوظيفي، بدون أن يأخذ في حقه أي إجراء إداري وفق اللائحة المنشورة.

البيان أكد من جهة أخرى على خصوصية حالة دار القاضي بن رحمون التي ترتبط ساكنتها بعلاقة كرائية مباشرة بدائرة الأملاك المخزنية بالصويرة، كما كان العقار موضوع مسطرة تفويت لفائدة قاطنيه منذ سنة 2000 بقرار من الجهة مالكة العقار، داعيا وزارة التربية الوطنية إلى مقاربة فارقية في التعامل مع الحالات المتواجدة خارج حرمة المؤسسات التعليمية أو الإدارية وعلى رأسها حالة دار القاضي بن رحمون ، على اعتبار أن المذكرة الوزارية 40 الصادرة في 10 ماي 2004 تستثني الأرامل واليتامى من إلزامية إفراغ مساكن الدولة القابلة للبيع طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.83.659 الصادر في 22 من ذي الحجة 1407 الموافق ل 18 اغسطس 1987 والمتعلق بالإذن في بيع العقارات المملوكة للدولة لمن يشغلها من الموظفين والمستخدمين العاملين في إدارات الدولة بموجب عقود كما وقع تتميمه وتغييره بموجب المرسوم رقم 2.99.243 الصادر في 30 يونيو 1999 .

كما أكدت النقابات التعليمية الخمس الأكثر تمثيلية بالصويرة ، على «أن اصطفافها اللامشروط إلى جانب الملف المطلبي للأسر التعليمية قاطنة دار القاضي بن رحمون، ليس دفاعا عن ثقافة الريع ، بل حماية للمواطن المغربي عموما، ونساء ورجال التعليم خصوصا، من كل أشكال الشطط في استعمال السلطة الذي تعتبر قضية دار القاضي بن رحمون من أوضح تعبيراته». داعية نساء ورجال التعليم بالصويرة إلى مساندة الملف المطلبي والبرنامج النضالي للأسر التعليمية قاطنة دار القاضي بن رحمون والتي لا تزال تخوض اعتصاما مفتوحا أمام مساكنها منذ 25 شتنبر 2012 .

التاريخ: 2012/11/07
العدد: 441.
الخبر
الصفحة : 7

طالبت بفتح تحقيق حول المخطط الاستعجالي

النقابات التعليمية بجهة تادلة أزيلال تدعو إلى توفير الأمن بمحيط المؤسسات التعليمية

بني ملال- لحسن أكرام

استأثر الأمن المدرسي مؤخرا باهتمام كبير من طرف النقابات التعليمية بأقاليم جهة تادلة أزيلال، حيث دعت كل من النقابة الوطنية للتعليم (كدش) ببني ملال، والجامعة الوطنية لموظفي التعليم بجهة تادلا أزيلال إلى توفير الأمن والحماية الأمنية في محيط المدارس والمؤسسات العمومية على مدار اليوم، وفي أوقات دخول وخروج التلاميذ، وذلك بتفعيل مذكرة وزير الداخلية الموجهة إلى السلطات المحلية ومختلف المصالح الأمنية.

وتأتي مطالب النقابات بخصوص الأمن بمحيط المؤسسات التعليمية، بعد تزايد حدة الاعتداءات على التلاميذ وترويج المخدرات والأقراص المهلوسة أمام أبواب المؤسسات التعليمية والتحرش بالتلميذات والتحريض على الفساد والسرقة باستعمال العنف والتهديد بالسلاح الأبيض.

وحسب بيان صادر عن المكتب الجهوي لنقابة يتيم بجهة تادلة أزيلال، توصلت «الخبر» بنسخة منه، طالبت النقابة كلا من النائب الإقليمي للتعليم بأزيلال، وعامل الإقليم بالتدخل لوضع حد لاعتداءات بعض الساكنة على نساء ورجال التعليم بمراكز أيت ماجطن، تباروشت، تيفرت، نايت حمزة وتاكلفت، ومن جهة أخرى دعت نفس النقابة إلى وضع حد للسكنيات الشاغرة والمتضررة من التخريب وفتح باب التباري لاستغلالها، ووضع حد لأزمة السكنيات التي يتخبط فيها أساتذة مجموعة مدارس تحونة بنيابة بني ملال.

طالبت نقابة يتيم بفتح تحقيق في الاعتمادات المالية المخصصة للبرامج الاستعجالي

وبخصوص الدخول المدرسي لهذه السنة طالبت نقابة التعليم بالاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بإنهاء مسلسل ظاهرة الاكتظاظ والأقسام المشتركة والخصاص في الموارد، وتسوية ملف المساعدين التقنيين بشكل نهائي وتنظيم حركة جهوية.

واستغرب بيان النقابة التعليمية سالفة الذكر تهاون السلطات المختصة في إقبار ملف المجلس التأديبي الخاص «بمقتصدة» ثانوية عبد الكريم الخطابي الإعدادية، بعد قرار إعفاء مديرها، كما استغرب البيان ذاته قرار أحمد بن الزي، مدير أكاديمية تادلة أزيلال، بخصوص رخصة الحج لهذه السنة، حيث فوجئ أساتذة وأستاذات جهة تادلة أزيلال المقبلون على

التاريخ:2012/11/07
العدد: 441.

الخبر

الصفحة : 7

الحج إلى الديار المقدسة هذه السنة بتقليص الرخصة الاستثنائية الخاصة بالحج الممنوحة لهم من 60 يوما إلى 40 يوما، بدعوى الخصاص الذي تعيشه الأكاديمية على مستوى الأطر التربوية، ونبهت المسؤولين إلى ضرورة التهيىء المبكر لتوفير حطب التدفئة للشغيلة في المناطق الباردة، والتدخل لمراقبة الأقسام الداخلية.

وبخصوص المخطط الاستعجالي، طالب بيان نقابة يتيم بفتح تحقيق في الاعتمادات المالية المخصصة للبرنامج، ووضع حد لما أسماه «اختلالات النائب الإقليمي للتعليم بنيابة الفقيه بن صالح»، بتغييبه لمنطق التشارك في حل مجموعة من المشاكل العالقة. واحتج البيان على عدم التزامه بتنفيذ ما تم الاتفاق حوله بحضور المفتش العام ومدير الأكاديمية في شهر ماي الفارط، حول مشكل مدير مجموعة مدارس تارماست. واتهمته نقابة التعليم بالمشاركة في التلاعب في البنية التربوية للمؤسسة وخلق توترات في مدرسة أولاد العافية، والتطاول على اختصاصات المصالح النيابية، بتغييره للبنيات التربوية للمؤسسات.

وطالبت نقابة يتيم بتحديد وضعية بعض موظفي التعليم الأشباح الذين يصولون ويجولون دون أن تعرف وضعيتهم الإدارية، ودعت إلى حل مشكل «الشسيعين» الذين يخوضون احتجاجات لعدم توصلهم بمستحقاتهم برسم سنة 2008.

التاريخ:2012/11/06
العدد: 858

أصـــــداء

الصفحة :14

بلاغ إنذاري من المكتب الإقليمي للجامعة الوطنية لموظفي التعليم بالحوز

عقب الاجتماع الموسع الذي جمع أعضاء المكاتب المحلية لتحناوت وأيت أورير وأمزميز وأوريكة بدعوة وتاطير من المكتب الإقليمي للجامعة الوطنية لموظفي التعليم بالحوز بهدف تقييم ظروف الدخول المدرسي، وبعد الاستماع للتدخلات والتقارير المنجزة على مستوى المكاتب المحلية والمكتب الإقليمي ومناقشة مستفيضة لحيثياتها، أجمع المتدخلون على وجود اختلالات وتجاوزات ممنهجة على صعيد النيابة الإقليمية متمثلة أساسا فيما يلي:

- غياب تقييم جاد لحصيلة الموسم الدراسي الماضي من طرف النيابة الإقليمية، بغية الاستفادة من التراكمات وعدم تكرار الأخطاء السابقة.

- تجميد أعمال اللجنة المشتركة وشلها عن العمل كمدبر هام للشأن التربوي والإداري بالإقليم، وتجاهل كل المناشدات الداعية لإعادة الاعتبار لهذه المؤسسة التي تمثل التدبير التشاركي في أسمى تجلياته.

- انفراد النيابة بإصدار مذكرة الحركة المحلية وكل الإجراءات المرافقة لها، وعدم مراعاتها لخصوصية الإقليم متجاهلة كل المقترحات المقدمة في هذا الصدد، مما جعلها حركة مجحفة إلى أبعد الحدود، ولم ترق نتائجها إلى تطلعات رجال ونساء التعليم بالإقليم.

- تسجيل مجموعة كبيرة من حالات التزوير والتلاعب التي شابت ملفات الحركة المحلية خاصة في النتائج الأولية...وقد ثبت هذا بالملموس من خلال تفحص الملفات والتدقيق فيها والوقوف على الاستهتار الواضح من طرف الجهات التي كلفت بهذه العملية على مستوى مصلحة الموارد البشرية.

-مطالبة الجهات المسؤولة بفتح تحقيق جدي ونزيه في التلاعبات التي عرفتها ملفات الحركة المحلية والجهوية على صعيد نيابة الحوز واتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد، وذلك من خلال إجراء افتحاص شامل لمصلحة الموارد البشرية.

-انفراد النيابة بإصدار مجموعة من التكليفات والانتقالات من أجل المصلحة التي تغيب فيها مصلحة المتعلم والمدرس وتخضع لمنطق الزبونية مما أدى إلى التراجع عن بعضها، الشيء الذي يوحي بوجود فوضى عارمة في التدبير والتسيير في الموارد البشرية.

-التستر عن البعض بدعوى الفائض أو بمبررات وهمية وغير قانونية مما يسهم في تفريخ الأشباح، رغم إمكانية تشغيل الفائض داخل المؤسسات الأصلية، عملا بمبدإ الأجر مقابل العمل وحفاظا على مصلحة المتعلم.

-الكيل بمكاييل مختلفة في عدد من المشاكل التي تعرفها التنظيمات التربوية وعدم توحيد مساطر تدبير الفائض وإسناد المناصب، نتيجة لعدم إصدار النيابة الإقليمية لمذكرة منظمة لهذه العمليات، الشيء الذي يعرضها للمزاجية والمحسوبية .

-تسجيل ازدياد مطرد في أشكال الاعتداءات التي يتعرض لها نساء ورجال التعليم بالإقليم داخل وخارج أسوار مؤسساتهم دون تدخل حازم من النيابة لتوفير الأمن والحماية لكل موظفيها أثناء تادية مهامهم.

-عدم الكشف عن كيفية تدبير الجانب المالي وصرف الميزانيات، وغياب الشفافية في الصفقات ورداءة التجهيزات واستغلال سيارات النيابة لقضاء أغراض شخصية.

التاريخ:2012/11/06
العدد: 1902

المساء

الصفحة:الملحق التربوي

نقابيات

خمس نقابات تحتج بالقنيطرة

سجل بلاغ مشترك للنقابات الخمس الاكثر تمثيلية بإقليم القنيطرة، ما وصفته بالنتائج اللاتربوية لتنزيل المذكرة الوزارية المتعلقة بالتوقيت بالتعليم الابتدائي، المرفوضة من قبل هيأة التدريس لكونها لا تراعي الإيقاعات الذهنية والفزيولوجية للمتعلمات والمتعلمين. كما سجلت النقابات، في البلاغ الذي توصلت به «المساء»، تملص الوزارة من تحمل مسؤوليتها في فشل إصلاح منظومة التربية والتعليم، وكذا محدودية نتائج الحركة المحلية المعتمدة على البرنامج، وتدبير ملف الموارد البشرية من طرف النيابة بشكل انفرادي، وسجلت النقابات التماطل الحاصل في صرف التعويضات الخاصة بالساعات الإضافية لمستحقيها، إضافة إلى استمرار الخصاص في البنيات التحتية، وفتح بعض المؤسسات رغم عدم انتهاء الأشغال بها. وحسب البلاغ دائما، فإن انتهاكات حرمات المؤسسات التعليمية، والاعتداءات على الأسرة التعليمية لازالت مستمرة (مدرسة باب فاس) نموذجا، كما عبرت النقابات الخمس عن استعدادها لخوض كافة الأشكال النضالية المشروعة مستقبلا دفاعا عن المدرسة العمومية وعن كرامة المدرس.

النقابة المستقلة تحتج بتازة

قررت النقابة المستقلة للتعليم بالمغرب بإقليم تازة تنظيم إضراب إقليمي ووقفة احتجاجية امام النيابة يوم الجمعة 23 نونبر، ووقفة احتجاجية بمدرسة اولاد ازبابر الأربعاء 14 نونبر، احتجاجا على عدم تنفيذ اتفاق 18 شتنبر المبرم مع النائب ورؤساء المصالح النيابية، وكذا عدم حل الملفات العالقة بمدرسة اولاد أزبابر وبدائرة تاهلة (تاهلة، الزراودة، عين فندل...)، معتبرا ذلك تنصلا وضربا للمصداقية وعربونا على عدم جدوى اللقاءات مع مسؤولي النيابة الإقليمية، واستنكرت النقابة حرمان الأساتذة الراغبين في اجتياز امتحان الولوج للمدرسة الوطنية للإدارة من الترخيص، كما جددت النقابة مطلب تعميم التعويضات عن العمل بالعالم القروي على جميع الجماعات بالإقليم، واكدت تشبثها بالعمل بصيغة التوقيت السابق في العالم القروي، كما دعت إلى التنسيق على المستوى الجهوي لخوض معارك نضالية جهويا، مع تحميل كامل المسؤولية للنيابة الإقليمية بتازة عما ستؤول إليه الأوضاع بالإقليم. ووصفت النقابة الوضع التعليمي بالمتازم بسبب الاكتظاظ والخصاص والتكليفات المشبوهة.

المطالبة بالتحقيق في «تلاعبات»

طالبت الجامعة الوطنية لموظفي التعليم (إ.و.ش.م) ، بإقليم الحوز الجهات المسؤولة بفتح تحقيق نزيه في ما وصفته بـ«التلاعبات» التي عرفتها ملفات الحركة المحلية والجهوية بنيابة الحوز، كما طالبت بإجراء افتحاص شامل لمصلحة الموارد البشرية.

وسجلت النقابة في بلاغها مجموعة من حالات «التزوير والتلاعب» التي شابت ملفات الحركة المحلية خاصة، وكذا ازدياد الاعتداءات على نساء ورجال التعليم بالإقليم داخل وخارج أسوار مؤسساتهم دون أن يسفر ذلك عن تدخل حازم من النيابة لتوفير الأمن لموظفيها، كما تساءلت النقابة عن سر عدم الكشف عن كيفية تدبير الجانب المالي وصرف الميزانيات، إضافة إلى غياب الشفافية في الصفقات ورداءة التجهيزات واستغلال سيارات النيابة لقضاء أغراض شخصية، وعدم صرف تعويضات الساعات الإضافية للطباخين والمشرفين على المطعم المدرسي، في وقت يتم فيه تسريع صرف تعويضات لجهات أخرى بدون تأخير، كما طالبت النقابة بالتحقيق الجدي والنزيه في الخروقات التي تعرفها العديد من الداخليات بالإقليم، والتي نتجت عنها مجموعة من الاحتجاجات التي نفذها تلاميذ مؤسسات تعليمية، وندد النقابة بتجميد أعمال اللجنة المشتركة وشلها عن العمل، وانفراد النيابة الإقليمية بإصدار مذكرة الحركة المحلية وكل الإجراءات المرافقة لها، وعدم مراعاتها لخصوصية الإقليم. واستنكرت النقابة انفراد النيابة بإصدار مجموعة من التكليفات والانتقالات من أجل المصلحة التي تغيب فيها مصلحة المتعلم والمدرس وتخضع لمنطق الزبونية، والتستر على البعض بدعوى الفائض أو بمبررات وهمية وغير قانونية.

50

التاريخ: 2012/11/07
العدد : 3908

الصبـــــــاح

الصفحة: الملحق التربوي

والقلم ما...

حديقة الوزارة

يوسف الساكت

في مثل هذا اليوم من الأسبوع الماضي، طرحت السؤال على وزير محمد الوفا: ألم يحن الوقت لفرقعة رمانة الفساد بوزارة التربية الوطنية؟ ابتسم من خلف خطوط الهاتف وأجاب: «قريب..غادي تسمع خبار الخير».

نتمناه موعدا قريبا السيد الوزير، وقد أحسسنا، بالفعل، أنكم بدأتم تقتربون من جحور الدبابير بالكشف عن السكنيات /الفيلات الوظيفية، ثم التلويح بفضح أوجه تبذير الغلاف المالي المخصص للمخطط الاستعجالي (حوالي 34 مليار درهم)، ثم كشف المستور في مؤسسة الأعمال الاجتماعية، لكن تعلمون، بالتأكيد، أن أفق انتظار المغاربة أوسع بكثير من مجرد مبادرات رمزية، أو مجرد «إشارات» بلغة السياسة والسياسيين هذه الأيام.

إن المغاربة الذين ذهبوا إلى صناديق الاقتراع، في نونبر الماضي، واختاروا التصويت على أحزاب التحالف الحكومي، ضمنهم حزب الاستقلال الذي ينتمي إليه وزير التربية الوطنية، فعلوا ذلك من أجل جهاز حكومي شرس ووزراء أكثر جرأة على النظر في عيني الأسد والصراخ في وجهه دون وجل: «إن رائحة فمك كريهة جدا».

بمعنى أن الأحزاب التي وصلت إلى الحكومة، محمولة على شعارات محاربة الفساد والاستبداد، عليها أن تظهر «حنة يدها» في فضح مكامن هذا الفساد، بكل أشكاله وتعبيراته، وإرجاع الأموال المنهوبة إلى صناديق الشعب والقطع إلى غير رجعة مع اقتصاد الريع والامتيازات والتعويضات الخيالية واعتبار المغاربة سواسية في الاستحقاق والكفاءة وتكافؤ الفرص.

إن أحد أوجه أزمة التعليم في المغرب لا تتعلق، فحسب، بعقم المقاربات البيداغوجية والتربوية واختلالات مشاريع الإصلاح، بل، أساسا، برغبة البعض في استدامة قطاع التعليم مرادفا لبقرة حلوب تدر على الماسكين بضرعها تعويضات بـ«الهبل» عن النقل والسكن والمهام، وفيلات وظيفية تحولت إلى ملكيات خاصة وسط الأحياء الراقية بالمدن الكبرى، وسفريات خمس نجوم مدفوعة الثمن، وريع مالي بلا حدود في شكل «مساهمات» في إعداد برامج ومخططات وبيداغوجيات وتأطير تكوينات، تصرف في شكل أوراق «زرقاء»، بدل نتائج حقيقية تنقذ المنظومة التعليم من الحضيض.

الفساد مثل نبتة شريرة تنمو على هامش الحدائق «الجنانات»، فإما أن نحرص على استئصالها من الجذور دون رأفة، أو تمتد سيقانها وغصونها لتتلوى على الورود والأزهار ودواليات الفواكه. والنتيجة خراب مطلق.

لقد لاحظتم السيد الوزير كيف غفرت لائحة محتلي السكنيات الوظيفية كل «أخطائكم» وغطت على فلتات لسان غير محسوبة، إذ لم يعد الكثير من المغاربة يتذكرون لكم غير هذه الحسنة..في انتظار «حسنات» أخرى تشذب حديقة وزارة التربية الوطنية من طفيليات الريع والاغتناء غير المشروع على حساب أموال تلاميذ الشعب.

نحن في الانتظار.

51

التاريخ: 2012/11/07
العدد : 22435

العلم

الصفحة: الملحق التربوي

حديث الأربعاء

المحجوب أدريوش

الشجرة التي تخفي الغابة

كشف تقرير لائحة محتلي السكنيات بوزارة التربية الوطنية ردود أفعال مختلفة، غير أنها صبت في مجملها في تثمين المبادرة والتصفيق لها . وقد كانت جريدة "العلم" سباقة إلى كشف الأمر في مقال لها قبل سنة -وأخذت عنها جرائد أخرى- حول السكنيات بوزارة التربية الوطنية، وكشف المقال عن مجموعة من الاختلالات والترضيات في طريقة إسناد المساكن الوظيفية خاصة لأطر الإدارة المركزية وبعض مديري الأكاديميات والنواب، وخصوصا من ثبت تقاعدهم أو إنهاء مهامهم وكذا انتقالهم، ولازالوا يستفيدون من هذه المساكن، رغم أن القانون واضح في هذا المجال كما حدده منشور الوزير الأول رقم 572/د ،و16/94/د اللذين أشارا إلى جملة الأسباب الواجبة للإفراغ كالانتقال والاستقالة والإعفاء والاستيداع والإحالة على التقاعد . . كما ان الحديث عن هذا الملف يجرنا للحديث عن الاختلالات الأخرى المرتبطة به ، فبعض الموظفين الكبار وبعض مديري الأكاديميات والنواب ينفقون من مال الدولة من أجل إصلاح هذه المساكن وكثيرا ما تتم العملية تحت غطاء بناء مكاتب إدارية، ناهيك عن الاستفادة من الكهرباء والماء على حساب نفقات المال العام من ميزانية الوزارة وميزانية الأكاديميات الجهوية. ملف الاستفادة من السكنيات ليس إلا الشجرة التي تخفي الغابة من ملفات كثيرة شائكة تعرقل عجلة الإصلاح ، بعضها أثير بشكل محتشم، فيما الكثير منها لازال ينتظر من ينبش فيه.

وفي هذا الإطار حاول الوزير النبش في بعض منها كملف السكنيات هذا ، ومالية مؤسسة الأعمال الاجتماعية، وملفات أخرى في الطريق، يتمنى الكثيرون ان يكون من ضمنها الكشف عن تجاوزات في التعيينات على جميع الأصعدة بدءا بالإدارة المركزية حيث تم تعيين مديرين مركزيين جلهم تم جلبه من وزارة المالية وهو ما فسره البعض بالتعاطف الذي كانت تبديه المسؤولة عن قطاع التعليم المدرسي مع هؤلاء كونها كانت تشغل منصبا داخل الوزارة قبل تعيينها بقطاع التعليم، ويتذكر المتابعون ما وقع للمسؤول المكلف بالدعم المدرسي الذي اضطر لتقديم استقالته أمام التهميش الذي طاله خصوصا والوزيرة كانت المتحكمة في الجمعية المغربية لدعم التمدرس والتي أحيطت ميزانيتها بسرية تامة بحيث تعادل المليار درهم، وهو ما يستوجب فتح افتحاص لها. أما مايحدث في بعض النيابات و الأكاديميات فيشيب له الولدان ،وقد رصد التقرير الأول للمجلس الأعلى للحسابات القليل القليل منه في أكاديميتي الغرب الشراردة بني احسن وأكاديمية الرباط سنة 2008، وكذا أكاديمية طنجة تطوان في التقرير الثاني ،وكان قضاة المجلس الاعلى للحسابات قد رصدوا مجموعة من التجاوزات في أكاديمية الغرب في عهد مديرها السابق، إذ مكن التدقيق في البيانات الختامية للصفقات العمومية غياب دراسة مدققة لملفات الصفقات قبل إبرامها ،وعدم وضوح معايير تقييم العروض، اذ غالبا ما ترسو الصفقات على المتعهدين الذين قدموا العرض الأقل ثمنا دون الاخذ بعين الاعتبار الكفاءات و المؤهلات مع إقصاء متعهدين آخرين دون الارتكان على معايير محددة سلفا في دفتر التحملات .وأشار التقرير إلى إبرام صفقات لانجاز مشاريع لم تتم برمجتها ولم يحدد موضوعها ،ومن بين الاختلالات الأخرى التي سجلها المجلس الأعلى للحسابات أن مدرسة فتحت أبوابها موسم 2002/2001 والأكاديمية لا تتوفر على أية معطيات ولا وثائق بخصوصها، وتم إخلاؤها بعد أربع سنوات فقط للاختلالات التي تشهدها بنيتها، ولتشكيلها خطرا على امن وسلامة العاملين والمتعلمين .وعرج التقرير على ما صرفته الأكاديمية لمحاربة الأمية والذي تجاوز 4 ملايين درهم،وتم صرفها لجمعيات لم تقم بإعداد تقاريرها المالية، وكذا الإشهاد على صحة حساباتها، مع تجاهل اختصاص حساب الجمعيات كما تنص على ذلك الاتفاقية . وبخصوص أكاديمية الرباط سلا زمور زعير أسفرت عملية مراقبة وتدقيق النفقات المنجزة عن طريق الصفقات العمومية من تسجيل عدم احترام بعض المقتضيات القانونية، كاللجوء إلى طلبات عروض محدودة الخدمات ، وتجاوز لجنة فتح الأظرفة لصلاحياتها بتغيير مبلغ الصفقة . وفيما يخص السكن الوظيفي والإداري سجل التقرير ان 113سكنا محتلا بشكل غير قانوني، ويوجد 170 مسكنا فارغا يستفيد من بعضها وخاصة داخل مؤسسات مدرسية مسؤولون محليون او موظفوا الادارة المركزية ،في حين يبقى رؤساء هذه المؤسسات دون مساكن، فنيابة الصخيرات تمارة مثلا بها 12 رئيس مؤسسة بدون مسكن وظيفي رغم وجود واحد أو أكثر بمؤسسته وهو محتل من طرف الغير . . بعض الأطر الغيورة بالوزارة تعتبران مكاتب الدراسات استنزفت مبالغ هامة من الغلاف المرصود لتشكيل ملامح الإصلاح، فباستغاثتها بمكاتب دراسات أجنبية ستجد الوزارة نفسها أمام ورطة حقيقية في تبرير حجم الأموال التي انفقتها على هذه المكاتب ومردودية تلك الدراسات و إسهامها في تجاوز الاختلالات، وهو ما انتبه اليه الوزير الحالي وتعهد بالاعتماد على الخبرات الوطنية .

يجب ألا تتحول وزارة التربية الوطنية ومصالحها المركزية والجهوية والإقليمية إلى بيت نخبوي لتلبية طموحات ومصالح نخب جديدة تتسابق لتقاسم "الغنائم" ،مدعين أن مصلحة التلميذ هي هاجسهم، في حين تبقى أكبر غائب عن تفكيرهم، والحالة التي وصل إليها تعليمنا أكبر دليل على ذلك .

52

التاريخ: 2012/11/07
العدد : 3908
الصباح
الصفحة: الملحق التربوي

بؤس الإنفاق على التربية والتعليم

كلما هممت باختراق مجال الإنفاق على التربية والتعليم، تقفز إلى ذهني الآية الكريمة "المال والبنون زينة الحياة الدنيا"، فاتلقاها ليس بالمعنى الذي يحلق في عالمه الفقهاء والمتفقهون، وإنما بمعنى ما تنطوي عليه من خلفية اقتصادية ودلالة اجتماعية. وهكذا فإذا كانت سعادة الأسرة كما المجتمع لا تكتمل إلا عند اقتران توفر المال بالبنين؛ فإن السؤال هو: بأي معنى يكون اقتران المال والبنين مفتاحا لزينة الحياة الدنيا؟ وهل يكفي فقط وجود المال الكافي حتى ينفق على البنين؟ أم أن الأمر يحتاج إلى تفكير وحسن تدبير في صرف ما هو متاح من مال للإنفاق على التربية والتعليم؟ وهل الإنفاق على التعليم هدر للمال أم استثمار للمستقبل؟

ويعيش نظامنا التعليمي، اليوم، أزمة لا شك أنها تعود في الأصل إلى أسباب مالية المظهر، سياسية المخبر، وقد ظهرت معالمها سنة 65/66 مع الوزير بنهيمة الذي دافع في برنامجه عن تراجع الدولة عن الإنفاق على التعليم من خلال الدعوة إلى التراجع عن سياسة التعميم تحت ذريعة الإكراه المالي، واعتبار الثقافة العليا مجرد حلية للفكر لا تستوجب الإنفاق في الوقت الراهن. وهكذا، لو قدر لبرنامج التعميم أن يستمر على الوتيرة نفسها لكان المغرب اليوم على غير ما هو عليه. على أن الأمر سيزداد تفاقما مع سياسة التقويم الهيكلي التي طبقت سنة 83 ومعها سيدب سرطان التقشف في الجسد التعليمي ككل، فيجتث المناصب المالية من منابعها، ويأتي على ما لدى المؤسسات من وسائل وإمدادات... ولذلك ساءت أحوال المدرسة المغربية بشكل جعلها تفقد مشروعيتها العلمية وجاذبيتها الاجتماعية.

رغم اعتبار الميثاق الوطني للتربية والتكوين أهم إنجاز عرفته المنظومة التعليمية سنة 2000، إذ كان بإمكانه أن يحدث ثورة تربوية تشكل قطيعة مع ما عرفته من فشل كل المحاولات الإصلاحية المتعاقبة، وذلك بالنظر إلى ما قدمه من دعامات، ووضعه من مبادئ، وحدده من أهداف تربوية كبرى تتميز بطابع حداثي وتوجهات عقلانية. إلا أن الدعم المالي الذي تم رصده لم يكن ليستجيب لطموحاته وأهدافه رغم الزخم الذي حفلت به فترة الانتقال الديمقراطي. وقد حاولت الوزارة على عهد الحبيب المالكي سنة 2006 تدارك الأمر عن طريق رفع الميزانية إلى 12 في المائة، مقارنة مع السنة التي قبلها مع اعتماد غلاف مالي إضافي (340 مليون درهم)، ومع ذلك، انتهت النتيجة إلى أن صُنف المغرب في المرتبة 126 من أصل 177 دولة من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويبدو أن الوفا وزير التربية الوطنية وهو يرافع أمام اللجنة البرلمانية عن مشروع ميزانية القطاع برسم 2012، كان أكثر ارتياحا بتخصيص وزارته لأكبر عدد من المناصب المالية (8000 منصب) وأعلى قدر من الميزانية للدولة (أكثر من 42 مليارا) من بين مختلف القطاعات الحكومية.

وقد كان على الوفا أن يأخذ العبرة من سلفه، فميزانية 2010 كانت 33397 مليون درهم، قفزت في السنة الموالية إلى ما يقارب 49 مليارا، ومعنى ذلك أن الميزانية الحالية ستعاني من تراجعا لا ينبغي أن يطول قطاع التعليم. ومع ذلك لم يتمكن اخشيشن إنجاز ما وعد به، لأنه وكما الوفا اليوم مال إلى التعاطي مع الجانب اللوجيستيكي بما يحمله من أرقام وإحصائيات دون أن يفلح في ذلك، وأغفل كما الوفا اليوم إصلاح البرامج التربوية والمنهاج التعليمي، وهو الإصلاح الذي يمكن أن يحقق الاستثمار المطلوب لمستقبل البلاد والعباد.

* (باحث في التربية)

53

التاريخ: 2012/11/06
العدد: 1902

المساء

الصفحة: الملحق التربوي

مقدمات في إصلاح المنظومة التربوية

محمد أمهرور*

إن الحديث عن إصلاح التعليم يكاد يكون مستهلكا، نظرا إلى كثرة محطاته في تاريخ مغرب الاستقلال ونظرا إلى كثرة الآراء والمواقف التي تم تداولها حوله. لكن الإعلان الرسمي للفاعل السياسي المركزي بالمغرب عن فشل ما سمي بإصلاح المنظومة التربوية الذي انخرط فيه المغرب في العشرية الأخيرة، يدعونا إلى المساهمة في النقاش العمومي حول أسس ومنطلقات الإصلاح التربوي.

قد تبدو عملية إصلاح المنظومة التربوية مسالة تقنية تحتاج إلى خبراء في مجال التربية يجيدون وضع البرامج والمناهج الكفيلة بتحقيق نسبة تعلم مرتفعة وقدرة أكبر على الاندماج في سوق الشغل والاستجابة للحاجيات الاجتماعية والثقافية المتسارعة. يبدو هذا الوصف مريحا وجذابا ومكتفيا بذاته، لكون رجال التربية قادرين على حل معضلة التخلف الدراسي من خلال برامج وعمليات تخصهم دون غيرهم. بيد أن السؤال المقلق والمحرج هو: إذا كانت عملية إصلاح التعليم عملية تقنية وترتبط بأهل الاختصاص، فما الذي يفسر فشل كل المحاولات السالفة للإصلاح؟ لماذا لم يتمكن خبراء التربية والتعليم من كسب رهان المدرسة المغربية المعاصرة التي يتحقق فيها النجاح ليس كشعار ولكن كواقع فعلي؟ لهذه

الأسباب سنحاول معالجة لحظة أساسية من لحظات الإصلاح ألا وهي لحظة بناء الأسس عن طريق الإجابة عن سؤال: آي إنسان نريد؟

إن عمل المربي لم يكن في يوم من الأيام محصورا في بعد تقني محض، يتم بموجبه نقل المعارف من المعرفة العالمة إلى المعرفة القابلة للتعلم. إن هذا المجال ليس سوى حلقة تأتي بعدما يتم الحسم في الأسس والمبادئ. فالمنظومة التعليمية ليست كالسيارة التي يصيبها العطب وتحتاج إلى تقني أو حرفي يقوم بإصلاحها ليشتغل محركها من جديد، فالتعليم هو فضاء لتكوين الإنسان في محيطه الوجودي والتاريخي، لذا ينبغي نقله من الزاوية التقنية الضيقة إلى رحابة التفكير والتأمل. فالمطلوب من التربوي في العمق هو تحرير الإنسان. في المقابل، فإن المنظومة التربوية التي تشتغل بمنطق تقني وتتحرك بهاجس اقتصادي (إرضاء سوق الشغل) ومنطق اجتماعي محدود (التقليل من نسبة الأمية الوظيفية)، تستمر داخل دوامة تغيير البرامج والمناهج باستمرار لمواكبة التغيير الحاصل في مجال الاقتصاد والتحول المتسارع لتمظهرات المجتمع وثقافته. بينما السؤال المركزي الغائب هو آي إنسان نريد؟

هل نحن بصدد تكوين إنسان يمارس التفكير بحرية ويمارس حريته من خلال تفكيره أم إننا

نريد إنسانا نمارس عليه الحجر والقيود والحدود؟ إننا أمام توجهين كبيرين في مجال التربية، فإما أن تكون منظومة تربوية محافظة بالمعنى التقليدي، تعيد إنتاج نموذج لإنسان تابع لغيره

سواء كان شخصا أو جماعة أو فكرة أو منظومة منفتحة تستشرف إنسانا غير موجود في الماضي متفاعل مع الحاضر وقادر على التفاعل مع مستجداته الذاتية والموضوعية.

إن هذا الحسم في الاختيار بين منطق التوابع ومنطق العوالم الممكنة هو جوهر العمل الذي يقوم به التربوي. وإذا كان الفاعل التربوي ليس تقنيا صرفا وليس ملقنا دغمائيا وأكثر من ذلك فهو

واع بمسؤوليته ودوره، فما الذي يفسر عجزه المتواصل في تحرير الإنسان وجعله كائنا مفكرا بامتياز؟

وبالعودة إلى كانط سوف نجده يجيب عن السؤال السابق بالقول: إني اسمع صوتا في كل اتجاه يقول: «لا تفكروا» فالضابط العسكري يقول: «لا تفكروا ولكن نفذوا العمليات !» والمستشار المالي يقول: «لاتفكروا، قوموا بالدفع !» ويقول الكاهن: «لا تفكروا بل آمنوا» فهؤلاء، حسب كانط، هم نماذج يمكنها أن تعرقل حركية الفاعل التربوي إذا لم يستند إلى سلطة أكبر، وهي سلطة رجل السياسة المستنير الذي يحمل مشروعا تحديثيا، فالتربوي يشتغل على تخوم جغرافيا السياسي، وفي ظل الحدود التي يرسمها هذا الأخير لكل فعل تربوي.

فالسياسي الذي يخاف من التفكير ومن الإنسان الذي يمارس حرية التفكير لا يمكنه أن يسمح ببلورة مشروع تربوي متفتح غير متحكم في مخرجاته البشرية من نخبة وعامة، ومن ثمة يكون هاجسه الأساس هو المحافظة على ما هو قائم، ويتجسد ذلك في إعادة الإنتاج ومن أجل ذلك يتم خلط الأوراق واللعب على التناقضات والتشعبات وكثرة التفاصيل، فيضيع الموضوع بإضاعة المبدأ أو المنطلق. ويتم السقوط مرة أخرى في فخ إصلاح البرامج والمناهج والبيداغوجيات (بيداغوجيا

الإدماج كنموذج) لعلها تخفف من عمق التخلف، بينما مفاتيح الجواب التربوي الحقيقي فهو في ملكية محصنة اسمها «الإرادة السياسية».

إن الإرادة السياسية الصادقة التي يمتلكها رجل السياسة الذي يحمل فكرا تنويريا هي مفتاح كل إصلاح، فإذا تحرر السياسي من فكرة الخوف من المجهول، وتحرر من الخوف من مواطنيه وقرر أن يكون المواطن مواطنا لا أداة، آنذاك يمكن أن يصبح الحديث عن إصلاح المنظومة التربوية ممكنا، لأن الإنسان آنذاك يصبح شريكا عاقلا وفاعلا وليس مجرد رقم في صندوق الانتخاب أو مستهلكا أو كائنا شريرا لا يعرف مصلحته.

إجمالا يمكن القول إن المدخل الحقيقي لكل إصلاح تربوي فاعل يكمن في الإيمان بقدرة الإنسان على الفعل وقدرته على ممارسة حريته في التفكير والاختيار، كما يكمن الإصلاح في شقه السياسي في الإرادة السياسية الصادقة التي ترى الإنسان في بعده الإنساني وليس في بعده الحيواني فقط الذي يمكن أن يفترس من أحسن إليه.

إن الفاعل السياسي الحداثي وحده لا يملك بالتأكيد كل خيوط المنظومة التربوية الفعالة ولكنه بالتأكيد يملك قوة إعطاء الضوء الأخضر للفاعل التربوي للاشتغال بحرية.

* أستاذ باحث/القنيطرة

54

التاريخ: 2012/11/06
العدد: 4443
المنعطف
الصفحة: 5

الادارة التربوية: الاسس الاصلاحية والواقع المتردي

تعيش الادارة التربوية بالمدرسة المغربية العمومية وضعا مختلا لم تعرفه هذه الادارة منذ بداية تاسيس منظومة التربية والتكوين بالمغرب، حيث ان كل الاساسات والاعمدة الادارية التربوية اصبحت اليوم في وضعية التلاشي والاهتراء، مما قد يتسبب في هدمها واندحارها، وهذا ما سيؤدي الى القضاء على كياننا التربوي ، وهويتنا الحضارية، وشخصيتنا الوطنية ، حيث ما يزال هذا النزيف يتزايد بوتيرة متسارعة وخطيرة، اذا لم تتظافر جهود جميع الفاعلين التربويين والشركاء النقابيين و الجمعويين، وتعد الادارة التربوية من الاسس الاساسية لأي اصلاح تربوي، كما قد تكون سببا في انهيار السقف التربوي على كل مكونات المجتمع التعليمي ، اذا لم تتدخل الجهات المسؤولة لوقف هذا النزيف اليوم قبل الغد ، ومن الامثلة التي وقفنا عندها وانطلقنا منها للحكم على هذه الوضعية المختلة اداريا وتربويا ، ان جميع رؤساء المؤسسات التعليمية اصبحوا اليوم يشتكون ويتذمرون من هذا الوضع التربوي المحتقن بفعل غياب انظمة قانونية وتربوية قادرة على خلق التماسك داخل منظومتنا التعليمية ، وكل شيء يسير عشوائيا ويدير مزاجيا والمديرون يصارعون ويعاركون ويكابدون كل يوم دون ان يلمسوا اي ارادة ايجابية من قبل كل المسؤولين، وكان مفهوم التدبير التربوي اليوم يفهم بمعناه المائع والدارج "دبر راسك" اي ان كل مدير يقود معركته في جزيرة منفصلة عن باقي الجزر فلا يكافىء، ولا يجازى، ولا يساند، وانما يقود السفينة في اتجاه المجهول والآخرون يتفرجون كانهم غير معنيون مما دفع اغلبيتهم الى الاعلان عن قرار التخلي عن مهام الادارة ما دامت انها لا يجني منها الا الامراض النفسية والعصبية او الامراض المزمنة، ان اي خطأ كيفما كان يلبس له من باب الاخلال بالمسؤولية، واي نقص في الموارد البشرية يعتبر في نظر المسؤولين غياب الحكامة التدبيرية لدى المدير، اوأي تاخير عن اداء او انجاز مهمة يعتبر تقصيرا في عمله دون الاطلاع او الوقوف عند الوضعية الادارية والتنظيمية التي يعمل فيها المدير حيث:

- وجود نقص حاد في الموارد البشرية وخصوصا المساعدون التقنيون والمساعدون الاداريون وملحقي الادارة.
- ضعف الوسائل البيداغوجية والديداكتيكية ووسائل العمل الاداري والمكتبي .
- غياب التواصل وانعدام التدبير التشاركي بين المؤسسة والمصالح الخارجية اقليميا وجهويا ووطنيا.
- اغراق المدير بمهام ادارية وتربوية وتنظيمية وتواصلية الى حد ان كل شيء او اي شيء لا يحاسب فيه الا السيد المدير ولو كان الامر يتعلق بفتح ابواب القاعات او وضع المصابيح او تنظيف المراحيض او المراقبة في الساحات.
- اغراق السادة المديرون بمهام خارجية او بمسؤولية تسيير وتدبير عدد من الجمعيات واللجان، والمجالس، من مجلس التدبير... الى جمعية دعم مدرسة النجاح، الى تدبير مليون محفظة الى دفتر التتبع الفردي، الى البريد وهلم جرى...
- اشراف المديرين على الامتحانات والمباريات في ظروف اقل مل يمكن ان يقال عنها انها جحيم يومي يتسبب ذلك في حصول حوادث واصطدامات تؤدي الى تدخلات الامن، ولاشيء يحمي المدير الا الالطاف الالهية ، لهذا لابد من اعادة النظر والاعتبار من خلال :
- توزيع المسؤوليات على كل افراد الادارة التربوية دون استثناء وليس تجميعها في يد السيد المدير حتى يكون الجميع في نفس مستوى ومرتبة المسؤولية في التدبير.. من قبل الزام الحراس العامين والنظار بإنجاز المهام المنوطة بهم اداريا، وذلك من خلال تكليفهم عبر مراسلات ادارية في شان المهام المنوطة بهم، الاحصاء، الملفات، المراقبة المستمرة، التوجيه، أي ان يتم توجيه الرسائل الادارية في اسم مدبر هاته الملفات او القضايا ، وتكون تحت اشراف المدير ليكون الجميع في مستوى المسؤولية، ويحاسب الجميع في تدبير ذلك الشان وليس مخاطبة المدير فقط.
- احتفاظ المديرين بحقوقهم الادارية والتربوية وخصوصا الجدد او المنتقلون الذين يكلفون بمهمة مدير مؤسسة لم تنجز بعد على ارض الواقع (في طور الانجاز)او وقع تعثر في اتمام اشغالها، وهذا ما يزيد من اعبائه المادية والادارية، و الانكى من ذلك انه يحرم من التعبير عن المشاركة في الحركة الادارية.
- التعامل الحقير والمستصغر مع المديرين في العديد من المؤسسات التربوية المسؤولة اقليميا وجهويا ، حيث لاوجود لفضاءات تحترم كرامتهم ، كما ان العديد من المسؤولين في بعض المصالح الادارية التربوية للنيابات والاكاديميات يعاملون اطر الادارة التربوية باساليب بيروقراطية او استصغارية ، لذا فقد احتج العديد من هؤلاء على هاته الاساليب الادارية المقيتة والتي تتنافى ومبدأ المشاركة او التدبير التشاركي عبر تواصل تشاركي وحوار تربوي مسؤول عوض لغة الاستخفاف والاستهتار.
- عدم الاسراع في تسوية التعويضات المرتبطة بالاطار سواء تعلق الامر بتعويضات الامتحانات...او التنقل....رغم ان هاته التعويضات تفتقد الى العدالة في التوزيع ما بين الحضري والقروي وما بين الاداري والمراقبة التربوية، وكما ان التعويضات يجب ان تشمل المؤسسات الاعدادية التي تضم مستوى تاهيلي بحكم ان هذا الاخير هو الآخر يتطلب اجراءات ادارية اضافية لها علاقة بالاكاديمية تنقلا وتواصلا.
- عدم الاعتراف بالا نجازات التي يحققها المديرون اثناء اداء مهامهم الادارية والتربوية، والاكتفاء فقط بقرارات الاعفاء او العزل او التنحية او التغيير، وهذا يشكل إحجافا كبيرا في حق اطر الادارة التربوية التي لها الفضل وخصوصا في استمرار المرفق العمومي، رغم ان لها كامل الحقوق للدفاع عن حقها امام كل المسؤولين، وان لا يتم الانصات لصوت المدير اكثر مما يتم الانصات لأطراف او الانصات للرسائل المجهولة وكان المدير متهم الى ان تثبت براءته وليس العكس.
- ضرورة التخفيف من استصدار المذكرات التي لا جدوائية منها، وهذا ما شار اليه حتى الوزير حين استغرب من هذا الكم المتواصل من المذكرات ومحتوياتها ومضامينها المبالغ فيه كما وشكلا في تحدي لمشروع تدبير الزمن المدرسي الواجب الالتزام به.
- الإيتم الاعفاء أو غيره الامن خلال الجهة التي اسندت التكليف وليس من خلال بعض القرارات الخارجة عن نطاق القوانين الجاري بها العمل والتي تقول ان من يعين هو من يقيل.
- تخصيص اطار منظم لاطار الادارة التربوية وفق خصوصيات القطاع من قبيل متصرف تربوي له كامل الحقوق المنصوص عليها كما يستفيد من كافة التعويضات عن المهام الادارية كغيره من مديري الادارات المركزية.

■ محمد طمطم

التاريخ: 2012/11/07
العدد : 22435
العلم
الصفحة: الملحق التربوي

التنشيط التربوي ودوره في بناء التعلمات

غياب المسرح المدرسي في برامج التعليم الابتدائي

الحسين النبيلي

يمثل التنشيط التربوي جزء هاما في المقاربة التعليمية التعلمية للمتدرس، بل يمكن اعتباره من حيث الجانب البيداغوجي، عملية تسهيل و تقريب المواد الدراسية عبر تقنيات وأساليب بسيطة تكرس المعلومة، وتوضح المهارة للوصول إلى الكفاية المطلوبة.

يعرف المتخصصون التربويون التنشيط التربوي بأنه مجموعة من العمليات التي يقوم بها فرد أو جماعة، الهدف منها إدخال تعديل أو تغيير على سلوك إنساني في إطار ثقافي أو تربوي، وفق أهداف مضبوطة و محددة، و هو يعتمد أساسا على المنشط و المنشط و المكان و الزمان، و الوسائل البيداغوجية و المادية. فيما يعرفه آخرون على أنه عملية دينامية لإثارة الحيوية والفعالية داخل جماعة فصل معينة، من خلال القيام بأدوار وممارسات لفظية أو حركية تستجيب للأهداف المسطرة.

وعلى ضوء هذين التعريفين يظهر جليا أن علاقة التعلم بالتنشيط التربوي علاقة تكاملية، خاصة إذا ما استحضرنا ما يلعبه التنشيط من أدوار هامة في تكسير الرتابة التي يعاني منها الفصل الدراسي، وإضفاء روح الحيوية والنشاط في الفعل التعلمي التعليمي، بل إن التساؤل أصبح يطرح نفسه بإلحاح عن ضعف المستوى التعليمي الذي أصبحت تعانيه مدارسنا التعليمية لتعدد الأسباب منها ما هو مرتبط بالمتعلم نفسه، كذات غير مهتمة بما تتلقاه من معارف داخل الفصل، لينعكس ذلك على أداء واجباته اليومية، ومنها ما هو مرتبط بالمواد والبرامج التي لا تتفاعل مع محيط المتعلم "كعوامل سوسيوثقافية تكمن أساسا في طبيعة المعرفة الملقنة للمتعلمين، والتي لم تعد تنسجم وطموحاتهم الفكرية وحاجياتهم النفسية" حسب تعبير أحد المتخصصين. فيما يرى آخرون أن هذا الضعف يعود إلى غياب وسائل التنشيط والتحفيز كوسائط ديداكتيكية. وإلى الفعل التربوي الذي مازال يعتمد الطريقة التقليدية في توصيل المعرفة والتواصل داخل الفصل.

تتفق أغلب الدراسات العلمية المهتمة بميدان التعليم على أهمية التنشيط في الفعل التربوي، لأنه يساهم في خلق الجو الحقيقي للمشاركة داخل الجماعة في الفصل، لأن طابع التنافسية يبدد الإحساس بالتقهقر المفضي إلى الخجل والانطواء رغم توفر إمكانات التعبير. وبالتالي يتجاوز التلقين الموجه بشكل "ديكتاتوري" روتيني، حيث يطبع لحظة التنافس تذويب الصعوبات النفسية واستحضار لحظة الإبداع والتحاور بين المتعلمين، والتحفيز و الرغبة و العزم على الفعل التعلمي.

يبقى التنشيط التربوي دون الفعالية المرجوة في غياب منشط غير قادر على التفاعلات داخل جماعة الفصل، لأنه بكل بساطة هو من يحول لحظة السكون إلى الحركة، ولحظة اللافعل إلى الفعل، بغاية التوصيل المعرفي وتحقيق الكفاية المرجوة، من هنا يبدو أن للمنشط الدور الفعال في تحريك جماعة الفصل وتوعيتها تربويا و بيداغوجيا.

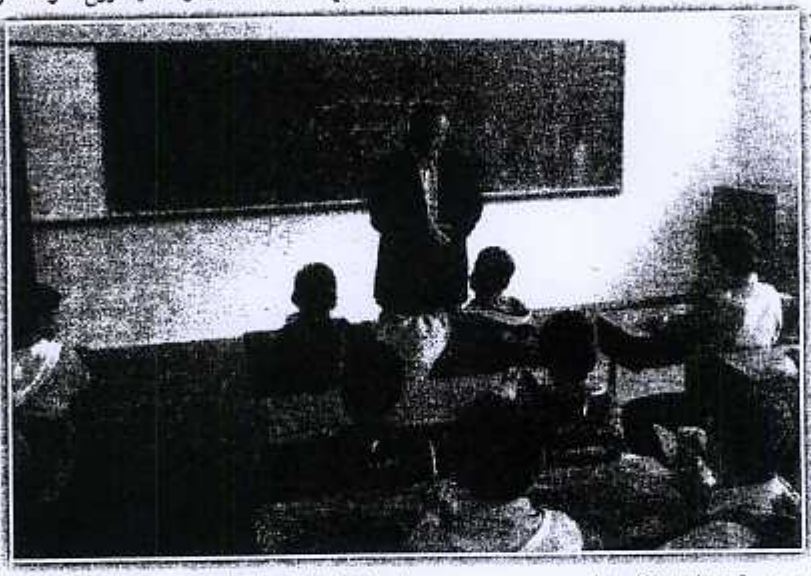

ولعل ما يؤكد هذا الفعل هو مجموع التقنيات التي يتطلبها التنشيط التربوي، والتي يسميها المتخصصون بتقنيات التنشيط والتي تتمثل في تقنية " فليبس" والتي تعتمد على ستة أطفال يشتغلون لمدة ست دقائق على موضوع محدد، وتسمح هذه التقنية بسرعة الفعالية والتدرب على الحسم واستثمار الوقت. وما يتطلبه ذلك من إتقان فن السماع إلى الآخر(يمكن استغلال هذه التقنية على الخصوص في مواد النشاط العلمي والاجتماعيات والإنشاء). وتقنية العصف الذهني وتهدف الوصول بالجماعة إلى إبراز أفكار إبداعية أو حلول بصدد مشكلة أو قضية تطرح عليهم، وذلك بحرية مطلقة بدون انتقاد أو تعقيب. أي عدم إصدار أي حكم قيمة على الموضوع المقترح للنقاش أو الحل. وتقنية تنشيط فصل متعدد المستويات، باعتباره أفضل فصل لتطبيق تقنيات التنشيط التربوي التي تعتبر أحد الحلول لتفادي ازدواجية خطاب المدرس، وإجهاد ذاته في التوفيق بين مستويين أو أكثر، ذلك أن استخدام تقنيات التنشيط التربوي تحول القسم المشترك إلى قسم فعال، حسب رأي أحد الباحثين التربويين.

فيما تبقى تقنية المسرح المدرسي، التي يصفها العارفون بالمجال، أنها ركيزة هامة من ركائز الأنشطة التربوية التي تسهم في نمو شخصية المتعلم فكريا وبدنيا وروحيا، وتؤدي إلى خلق الشخصية الواعية المتكاملة القادرة على ربط النظري بالواقع العملي الملموس، ومواجهة المواقف الحياتية بشجاعة وثبات، و خلق جو تثقيفي وترفيهي لفائدة الأطفال و تنمية روح الجماعة والعمل في إطار فريق واحد، و تعويد المتعلم على مواجهة المواقف الحياتية بشجاعة وثبات، و اكتشاف المواهب الحقيقية وخلق عالم من الإبداع والابتكار، و إعطاء الفرصة للتلميذ لإظهار مواهبه وقدراته و تدريب التلاميذ على الأداء المسرحي الجيد، ناهيك عن ترسيخ مفاهيم مسرحية لدى التلاميذ. كما يتفق هؤلاء المتخصصون على أن المسرح المدرسي نموذج أدبي فني يحدث تأثيرا تربويا في المتلقي، معتمدا على عدة عناصر أدبية أساسية كالحبكة الدرامية، والشخصيات، والحوار، وتقنيات مساعدة من ملابس، إضاءة، مؤثرات وديكور.

وإذا كان المسرح المدرسي بهذه الأهمية القصوى يبقى السؤال مطروحا لماذا لم يتم إدراجه ضمن البرامج التعليمية لسنوات التعليم الابتدائي لما بعد السنة الأولى والثانية، حيث يبقى مقتصرا على ثانيتين السنتين ليس غير، علما بأن خبراء التربية يؤكدون أن الطفل في سن ما بعد الثامنة، يبدأ في إدراكه للمحيط وتمييزه للأشكال الظاهرة أو الخارجية للأشياء، وبعدما تأتي مرحلة نشأة العقلانية عند الطفل ومرحلة إدراك المنظور في حدود بعض خصائصه، التي تميزه عن غيره مع الميل إلى ممارسة تقليد الصور الموجودة بمحيطه، وهي مرحلة سن العاشرة وإحدى عشرة سنة، لتليها المرحلة التي تنمو فيها القدرة لدى الطفل لإدراك المعنويات والمفاهيم كالفضاء والزمن بالإضافة إلى التفريق بين ما هو واقعي و خيالي .. وهنا الضرورة التي تضع المسرح المدرسي في مرتبة لا تقل أهمية عن مختلف البرامج والمحاور التعليمية المسطرة في مرحلة التعلم لدى المتدرس، والتي من شأنها الدفع بمهاراته لاكتساب كفايات جديدة ذات علاقة مباشرة ومتينة مع الإدماج بيدغوجيا.

والحديث عن التنشيط التربوي يستلزم بالضرورة الحديث عن المنشط، الذي ينبغي أن يقوم بمهام تمكنه من تنشيط متميز من خلال شروط موضوعة، كالتخطيط عبر الوسائل والتقنيات والتنظيم من حيث الزمن، واقتصاره على التوجيه والإرشاد والتسيير ليكون قادرا على التقويم والدعم، بعد تحقيق مجموعة من الأسس والمبادئ من دمقرطة للعلاقات وتشجيع للكفاءات واستثمار للتقنيات تطوير لفن الإنصات، مع اعتماد تقنيات مناسبة للجماعة، كصيانة فضاء الجماعة من جميع الشوائب الصحية والخلقية والاجتماعية، وغيرها من الأسس والمبادئ التي يرتكز عليها التنشيط التربوي، الذي يعتمد عدة أساليب يلخصها علماء السيكولوجيا، في الأسلوب السلطوي التوجيهي حيث يكون المنشط هو القائد والموجه، وفي الأسلوب الديمقراطي حيث يندمج في الجماعة ويقترح مع أفرادها، وفي الأسلوب الفوضوي حيث يقدم المنشط العمل ويترك للمشاركين حرية التصرف، من هنا يظهر أن للتنشيط دور فعال في خلق تعليم يساهم فيه كل من المعلم والمتعلم بديمقراطية تجعل المتدرس فاعلا ومتفاعلا، بعيدا عن ذلك الأسلوب النمطي الذي يجعل المدرس هو محور المعرفة، والمتعلم وعاء يستقبل تلك المعرفة التي يخزنها في انتظار تفريغها لحظة الامتحان، ومن ثمة تضيع فور تسليمه ورقة الامتحان وخروجه من القاعة، بعيدا عن بناء كفايات متعددة تروم تحريك مكتسبات التلميذ، وإعطائها دلالات على مستوى الواقع، بحيث تصبح تلك المعارف التي تلقاها المتعلم كفاية دالة، تكون مكملة لتلك الممارسات العادية داخل الفصل الدراسي.

*أستاذ /آسفي

التاريخ: 2012/11/06
العدد: 4811

الأحداث المغربية

الصفحة: 23

علال مهاجر

2/2

اختلالات مؤسسة مغربية

هذه الاتهامات تزامنت مع تقديم ملفات قوية ومدعمة بحجج قاطعة إلى رئاسة الحكومة والمنظمات الحقوقية والمدنية المغربية بالرباط، من طرف مختلف تمثيليات الأساتذة، بهدف حث الفاعلين السياسيين والمدنيين المغاربة على تحمل مسؤولياتهم والقيام بالإجراءات اللازمة لوضع حد لانتهاكات وتعسفات هذا المسؤول وعونه، مدير بنية التربية، التبادل الثقافي، الرياضة والشباب بالمؤسسة. أفعال تم ضبطها إداريا في إطار رصد الأساتذة لما عرفوه بالاختلالات التدبيرية والاستعمالات المفرطة والمسيئة للسلطة الإدارية.

هذه السلوكات لا تساعد على إصلاح المنظومة التربوية والثقافية المغربية بالخارج، وأن على الحكومة المغربية أن تدرك خطورة عواقب ما يقترفه المسؤول بالمؤسسة وعونه لأن ممارساتهما هاته لا تزيد الأوضاع إلا احتقانا وتأزما وتعقيدا. الحل هو الالتزام بروح ومنطوق مقتضيات الدستور، وتنفيذ جميع القوانين المغربية ذات الصلة بالحقوق الإدارية والاقتصادية والصحية والاجتماعية التي وضعها المشرع المغربي لحماية الموظفين المغاربة، في وضعية الإلحاق والتعاقد ورهن الإشارة بالخارج، من التهميش والإقصاء والنعنت والتحكم السلطوي.

أغلبية ساحقة من الأساتذة أكدت تعرضها المستمر لانتهاك حقوقها المالية والإدارية في حين يتم احتقارها وإهانتها ومعاملتها تحت التهديد بالإقالة أو إنهاء المهام مباشرة من طرف الكاتب العام للمؤسسة ومديره. وحسب المعنيين، تم التخلي عن خدمات عدد لا يستهان به من المدرسين المناضلين، في خرق تام للقانون الإداري المغربي وبدون أدنى تعويض. وفي أعين الكثير من هؤلاء، يزاول هذان المسؤولان مهاما غير مناسبة، في مناصب غير ملائمة، بالنظر لمبادئ الجدارة والاستحقاق والكفاءة والاختصاص المنصوص عليها تنظيميا في إطار التدابير الوزارية المتخذة لتسهيل عملية تنزيل الدستور المغربي الجديد.

وبخلاصة، نعتقد أنه قد غدا من الواجب على الحكومة المغربية، حتى تكون ذات مصداقية وفاعلية، فرض مقتضيات القوانين المغربية على مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج وإخضاعها لمبدإ ربط المسؤولية بالمحاسبة. سيما بعدما اتضح أن البند الـ 11 من القانون التأسيسي لهذه المؤسسة أصبح متناقضا مع الدستور المغربي الجديد كونه يعفي مسؤوليها من مساءلة الدولة بخصوص تدبير المال العام، في حين أن الدستور الوطني يعتبرها ركيزة من أهم ركائزه. كما أنه لا يمكن بناتا للمؤسسة أن تظل في وضعية لا حسيب ولا رقيب، خارج نفوذ الدستور المغربي، بفضل قانون تأسيسي متجاوز بمقاييس الديمقراطية والشفافية والحكامة الجيدة التي يعتمدها الدستور المغربي الجديد منطلقا وغاية.

وفي الختام، فإن المغرب في حاجة إلى تفعيل الآليات المتوفرة لديه أو إلى ابتكار ميكانيزمات مستقلة جديدة قادرة على افتحاص مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج ونظيراتها من المنظمات المكلفة لخزينة الدولة، وعلى التأكد من مدى احترامها لبنود الدستور المغربي. آليات من شأنها القيام بفتح تحقيقات فعلية في الاتهامات الموجهة إلى هذه المؤسسات من طرف الموظفين أو المستخدمين المنتمين إليها، وفي الجرائم الإدارية المنسوبة إلى مسؤوليها الإداريين في إطار المهام المنوطة بهم.

التاريخ: 2012/11/06
العدد: 10237

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة:9

2/1

الاقتطاع من أجور موظفي العدل خارج التغطية المشروعة

على مشارف عيد الاضحى المبارك ،اختار وزير العدل والحريات ان يحتفل بطريقته وبزف لموظفي وزارته «بشرى» الاقتطاع من أجورهم عقابا لهم على إضرابهم.

وحتى يكون لهذا القرار طابع خاص ،ونشاز ، عما الفناه في ممارستنا السياسية والإدارية ، فقد عززه السيد الوزير باغلظ أيمانه وربط به استمراره او استقالته من منصبه.

وهنا يطرح مشكل ربما لم يسبق طرحه في حياتنا السياسية، الا وهو تاسيس قرار إداري على القسم بالله عوض تاسيسه على المشروعية القانونية.

وهكذا أصبح السيد الرميد مطوقا بقسم ناجز وربما نسي في غمرة انفعاله قوله تعالى «ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم» .

وعلى كل ، فالدين الإسلامي يتضمن في إطار قيمه ومبادئه الكبرى القائمة على التسامح و اليسر، إمكانية استعمال رخصة كفارة اليمين . والرسول صلى الله عليه وسلم يقول « إن الله يحب ان تؤتى رخصه كما يحب ان تؤتى عزائمه».

إنني لا افتي هنا باي سلوك ، ولكني اذكر فقط حتى لايكون قسم السيد الوزير يحمل اكثر من دلالة انفعال وتاكيد عزمه على ما ارتاه سيادته من وسائل الرد ومواجهة إضرابات كتاب الضبط وموظفي العدل. لأن مشروعية اي قرار إداري او سياسي لاتتاسس على القسم و اليمين.

اما عن ربط بقاء السيد وزير العدل والحريات في منصبه او استقالته منه بمدى تطبيق قرار الاقتطاع من أجور المضربين، فتلك سابقة سياسية تثير الاستغراب وتبرز وكان السيد الوزير يعتبر إصلاح أوضاع مرفق القضاء مرتبط بهذا الإجراء. ولذلك فقد بدا له مجديا أن يعطينا إحصائيات حول عدد الأيام الضائعة بسبب هذه الإضرابات وحول الخسارة الاقتصادية و المالية التي تكبدتها ميزانية الدولة بسبب ذلك ، وقد كانت محددة بتفصيل وتدقيق.

بالطبع فالسيد الوزير يعتبر هذه الإضرابات التي تشنها النقابة الديموقراطية للعدل غير مشروعة وغير مبررة.

لكن النقابة من جهتها تقدم مجموعة من المبررات بعضها مادي مرتبط بتطبيق القانون الأساسي و بعضها مرتبط بالشؤون الاجتماعية و البعض الآخر مرتبط بالتدبير و التسيير الإداري.

والمنطق السليم يقضي بعقد تفاوض وحوار جدي حول هذه المشاكل ، وهذا ما تم الاتفاق عليه في إطار جلسات الحوار الاجتماعي الوطني، أما أن يكون باب التفاوض و الحوار مغلقا فليس ذلك عدلا في إطارأن التحدث عن الحياد و احترام التمثيلية النقابية ، كما هي محددة قانونا وفي تلاؤم مع معايير منظمة العمل الدولية (لجنة الحرية النقابية).

كانت هذه المقدمة ضرورية للدخول لجوهر الموضوع و المتعلق اساسا بمدى مشروعية الاقتطاع من أجور الموظفين بمناسبة إضرابهم عن العمل، ولعل مافاجأني في الندوة الصحفية الأخيرة للسيد الوزير، إشارته . والعهدة على ماورد في جريدة الصباح العدد 892 . إلى كون هذا الاقتطاع يستند إلى مراسيم وقرارات لمحاكم المملكة.

وانا هنا سأجيب الأستاذ الرميدالقانوني، فعن اية مراسيم يتحدث مادام حسب علمنا، ليس هناك إلا مرسوم يمكن اعتباره داخلا في هذا الإطار ، وهو مرسوم 5 فبراير 1958 الذي اعتبره البعض بانه يتعلق بإضراب الموظفين.مع انه لايستعمل هذه العبارة بصفة صريحة، اذ ينص في فصله الخامس على أن «كل توقف عن العمل بصفته بينة يمكن المعاقبة عليه خارج نطاق الضمانات التاديبية بالنسبة لجميع الموظفين وأعوان الإدارات و المكاتب و المؤسسات العمومية» .

وفي راينا بهذا الفصل يتحدث عن العصيان و ليس عن إضراب منظم له أسبابه ومبرراته.

ثم كيف نوفق بين هذا الفصل إن كان يتعلق بالإضراب

و الفصل الثاني من نفس المرسوم الذي يضمن حرية النشاط النقابي للموظفين. إذ كيف نسمح بالانتماء النقابي ونؤكد على عدم تاثير هذا الانتماء و النشاط النقابي على الوضعية الإدارية للموظف ثم ناتي بعده ونمنع عليه حق الإضراب، مع أن هذا الأخير يعتبر من أساسيات العمل النقابي.

ومن جهة أخرى فإذا افترضنا أن هذا المرسوم يحرم حق الإضراب على الموظفين، فمعنى ذلك أن الإضراب يعتبر تغيبا غير قانوني ، و بالتالي يدخل ضمن لائحة التغيبات غير القانونية.

لكننا عندما نراجع القانون الأساسي للوظيفة العمومية (ظهير 15 فبراير 1958) ، و هو النص المعتمد في لائحة التغيبات غير القانونية، لا نجد ضمنه الإضراب، وبذلك فالمفهوم المعاكس للائحة التغيبات الحصرية يفضي إلى القول بكون الإضراب ليس تغيبا غير قانوني عن العمل وإلا لتم ذكره صراحة ضمن اللائحة المذكورة. ومن الناحية الشكلية فإن التراتبية القانونية تقضي بتفوق القانون العادي (التشريع) على المرسوم.وتبعا لذلك فباعتبار التنافي القائم بين مرسوم 5 فبراير 1958 و ظهير 15 فبراير 1958 المذكورين، فإن الأولوية والأفضلية في التطبيق لهذا الاخير احتراما للتراتبية المذكورة.

وغني عن البيان أن هذا المرسوم لم يبق له أي معنى وأصبح لغوا بعد صدور دستور 1962 الذي حصر نطاق تنظيم حق الإضراب في مجال القانون التنظيمي وبالتالي أصبح أي تدبير إداري وأي نص قانوني خارج هذا المجال يتناول حق الإضراب يتسم بعدم المشروعية الدستورية. فتنظيم حق الإضراب حقل خالص حصريا للقانون التنظيمي وقد وقع تاكيد ذلك في كل الدساتير اللاحقة وآخرها دستور 2011 .

* أستاذ بكلية الحقوق بفاس

58

المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية

إعـــــلان

تعلن وزارة التربية الوطنية أنها ستنظم امتحانات الكفاءة المهنية برسم سنة 2012 لبعض فئات موظفيها ،المستوفين للشروط النظامية المطلوبة، و ذلك وفق ما هو مبين في الجدول أسفله :

1. امتحانات الكفاءة المهنية الخاصة بهيئة التوجيه والتخطيط التربوي:

نوع الامتحان	الشروط النظامية المطلوبة في المترشحين	مركز الامتحان	دورة	عدد المناصب	آخر أجل لإيداع الترشيحات	مواد الاختبار	مدة الانجاز	المعامل
1- امتحان الكفاءة المهنية لولوج الدرجة الأولى من إطار مفتش في التخطيط التربوي(السلم 11).	المستشارون في التخطيط التربوي من الدرجة الثانية، المنبثقون عن إطار مستشار في التوجيه أو التخطيط التربوي المنصوص عليه في المرسوم رقم 2.85.742 الصادر في 18 من محرم 1406 (4 أكتوبر 1985) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية، وكذا خريجي مركز التوجيه والتخطيط التربوي برسم سنتي 2003 و 2004، المتوفرين على ست(6) سنوات على الأقل من الخدمة بهذه الصفة.	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط-سلا-زمور-زعير.	8 دجنبر 2012	1	23 نوفمبر 2012	اختبار حول قضايا التربية والتكوين.	3 ساعات	1
						اختبار حول مهام واختصاصات مفتش في التخطيط التربوي.	3 ساعات	1
2- امتحان الكفاءة المهنية لولوج الدرجة الأولى من إطار مفتش في التوجيه التربوي (السلم 11).	المستشارون في التوجيه التربوي من الدرجة الثانية، المنبثقون عن إطار مستشار في التوجيه أو التخطيط التربوي المنصوص عليه في المرسوم رقم 2.85.742 الصادر في 18 من محرم 1406 (4 أكتوبر 1985) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية، وكذا خريجي مركز التوجيه والتخطيط التربوي برسم سنتي 2003 و 2004، المتوفرين على ست(6) سنوات على الأقل من الخدمة بهذه الصفة.			14		اختبار حول قضايا التربية والتكوين.	3 ساعات	1
						اختبار حول مهام واختصاصات مفتش في التوجيه التربوي.	3 ساعات	1

*ملاحظة:
غير أنه بالنسبة للمستشارين في التوجيه التربوي والمستشارين في التخطيط التربوي المكلفين بمهام الإدارة التربوية المستوفين لشروط الترشيح المشار إليها أعلاه، فيجتازون الاختبارين الكتابيين التاليين:

مواد الاختبار	مدة الإنجاز	المعامل	مركز الامتحان
اختبار حول قضايا التربية والتكوين.	3 ساعات	1	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط-سلا-زمور-زعير.
اختبار في التدبير التربوي والإداري والمالي لمؤسسات التربية والتعليم العمومي.	3 ساعات	1	

2. امتحانات الكفاءة المهنية الخاصة بهيئة التسيير والمراقبة المادية والمالية:

نوع الامتحان	الشروط النظامية المطلوبة في المترشحين	مركز الامتحان	دورة	عدد المناصب	آخر أجل لإيداع الترشيحات	مواد الاختبار	مدة الأنجاز	المعامل
3-امتحان الكفاءة المهنية لولوج الدرجة الأولى من إطار مفتش المصالح المادية والمالية(السلم11).	الممونون من الدرجة الثانية، المنبثقون عن إطار الممونين المنصوص عليه في المرسوم رقم 2.85.742 الصادر في 18 من محرم 1406 (4 أكتوبر 1985) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية، المتوفرين على ست(6) سنوات على الأقل من الخدمة بهذه الصفة.	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط-سلا-زمور-زعير.	8 دجنبر 2012	8	23 نوفمبر 2012	اختبار حول قضايا التربية والتكوين.	3 ساعات	1
						اختبار حول مهام واختصاصات ممونين.	3 ساعات	1
4امتحان الكفاءة المهنية لولوج الدرجة الثانية من إطار الممونين(السلم 10).	ملحقو الاقتصاد والإدارة من الدرجة الثالثة، المنبثقون عن إطار المقتصدين المنصوص عليه في المرسوم رقم 2.85.742 الصادر في 18 من محرم 1406 (4 أكتوبر 1985) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية، المتوفرين على ست(6) سنوات على الأقل من الخدمة بهذه الصفة.			4		اختبار حول قضايا التربية والتكوين.	3 ساعات	1
						اختبار حول مهام واختصاصات ممون.	3 ساعات	1

العدد: 4812 التاريخ: 2012/11/07
الأحداث المغربية الصفحة: 16

المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية

إعـــــلان

تعلن وزارة التربية الوطنية أنها ستنظم امتحانات الكفاءة المهنية برسم سنة 2012 لبعض فئات موظفيها ،المستوفين للشروط النظامية المطلوبة، و ذلك وفق ما هو مبين في الجدول أسفله :

1. امتحانات الكفاءة المهنية الخاصة بهيئة التوجيه والتخطيط التربوي:

نوع الامتحان	الشروط النظامية المطلوبة في المترشحين	مركز الامتحان	تاريخ	عدد المناصب	آخر أجل لإيداع الترشيحات	مواد الاختبار	مدة الإنجاز	المعامل
1- امتحان الكفاءة المهنية لولوج الدرجة الأولى من إطار مفتش في التخطيط التربوي(السلم 11).	المستشارون في التخطيط التربوي من الدرجة الثانية، المنبثقون عن إطار مستشار في التوجيه أو التخطيط التربوي المنصوص عليه في المرسوم رقم 2.85.742 الصادر في 18 من محرم 1406 (4 أكتوبر 1985) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية، وكذا خريجي مركز التوجيه والتخطيط التربوي برسم سنتي 2003 و 2004، المتوفرين على ست(6) سنوات على الأقل من الخدمة بهذه الصفة.	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط-سلا-زمور-زعير.	8 دجنبر 2012	1	23 نوفمبر 2012	اختبار حول قضايا التربية والتكوين.	3 ساعات	1
						اختبار حول مهام واختصاصات مفتش في التخطيط التربوي.	3 ساعات	1
2- امتحان الكفاءة المهنية لولوج الدرجة الأولى من إطار مفتش في التوجيه التربوي (السلم 11).	المستشارون في التوجيه التربوي من الدرجة الثانية، المنبثقون عن إطار مستشار في التوجيه أو التخطيط التربوي المنصوص عليه في المرسوم رقم 2.85.742 الصادر في 18 من محرم 1406 (4 أكتوبر 1985) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية، وكذا خريجي مركز التوجيه والتخطيط التربوي برسم سنتي 2003 و 2004، المتوفرين على ست(6) سنوات على الأقل من الخدمة بهذه الصفة.			14		اختبار حول قضايا التربية والتكوين.	3 ساعات	1
						اختبار حول مهام واختصاصات مفتش في التوجيه التربوي.	3 ساعات	1

ملاحظة:
غير أنه بالنسبة للمستشارين في التوجيه التربوي والمستشارين في التخطيط التربوي المكلفين بمهام الإدارة التربوية المستوفين لشروط الترشيح المشار إليها أعلاه، فيجتازون الاختبارين الكتابيين التاليين:

1

مواد الاختبار	مدة الإنجاز	المعامل	مركز الامتحان
اختبار حول قضايا التربية والتكوين.	3 ساعات	1	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط-سلا-زمور-زعير.
اختبار في التدبير التربوي والإداري والمالي لمؤسسات التربية والتعليم العمومي.	3 ساعات	1	

2. امتحانات الكفاءة المهنية الخاصة بهيئة التسيير والمراقبة المادية والمالية:

نوع الامتحان	الشروط النظامية المطلوبة في المترشحين	مركز الامتحان	تاريخ	عدد المناصب	آخر أجل لإيداع الترشيحات	مواد الاختبار	مدة الإنجاز	المعامل
1-امتحان الكفاءة المهنية لولوج الدرجة الأولى من إطار مفتش المصالح المادية والمالية(السلم11).	الممونون من الدرجة الثانية، المنبثقون عن إطار الممونين المنصوص عليه في المرسوم رقم 2.85.742 الصادر في 18 من محرم 1406 (4 أكتوبر 1985) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية، المتوفرين على ست(6) سنوات على الأقل من الخدمة بهذه الصفة.	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط-سلا-زمور-زعير.	8 دجنبر 2012	8	23 نوفمبر 2012	اختبار حول قضايا التربية والتكوين.	3 ساعات	1
						اختبار حول مهام واختصاصات ممونين.	3 ساعات	1
3-امتحان الكفاءة المهنية لولوج الدرجة الثانية من إطار الممونين(السلم 10).	ملحقو الاقتصاد والإدارة من الدرجة الثالثة، المنبثقون عن إطار المقتصدين المنصوص عليه في المرسوم رقم 2.85.742 الصادر في 18 من محرم 1406 (4 أكتوبر 1985) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية، المتوفرين على ست(6) سنوات على الأقل من الخدمة بهذه الصفة.			4		اختبار حول قضايا التربية والتكوين.	3 ساعات	1
						اختبار حول مهام واختصاصات ممون.	3 ساعات	1

Royaume du Maroc

Ministère de l'Education Nationale

Bulletin de Presse

Mardi 6 et Mercredi 7 novembre 2012 **Numéro : 4405**

Titres	Page
• Les écoles privées	1
• Logements de fonction	4
• Opération Back to School	5
• Fonction publique : Le point sur les effectifs et les salaires	9

Division de la Communication -Service de Presse
Tél. : 0537 687 252 Fax : 0537 687 255

Date 07/11/2012
N : 3903

L'ECONOMISTE

PAGE: 34-35

Les écoles privées méritent-elles d'être encouragées?

AU commencement, était l'enseignement public. Le privé vint après, mais serait-il mal né? Car les écoles privées sont comme les banques, beaucoup d'usagers en profitent, mais personne ne les aime.

Le ministre intente de les priver définitivement des enseignants du secteur public, puis il les met en sursis, et enfin leur tient la dragée haute pour toute autorisation.

Les équipes du ministère voient en eux des concurrents déloyaux. Les syndicalistes les traitent de capitalistes profiteurs, et le Fisc les considère comme les rois de la fraude, et pourtant grand contributeur fiscal national. Pourtant, lorsqu'il s'agit d'inscrire son enfant à l'école, tout ce beau monde ne jure que par le privé. Comment arbitrer entre ces perceptions schizophréniques?

Il faut lever le voile sur cette profonde mésentente entre les parties prenantes du débat, à savoir les autorités et les opérateurs de l'enseignement privé. En forçant le trait volontairement, les premiers considèrent résolument les écoles privées comme un mal nécessaire, plutôt toléré qu'encouragé, des sortes de corps parasites, vivant sur les échecs du secteur public, nés pour gagner indécemment de l'argent sur le dos des familles, qu'elles tiennent en otage, en jouant sur la fibre sensible de l'instruction de leur progéniture, couplée à la pression de l'avenir professionnel.

Face à cette vision négative, les acteurs de l'enseignement privé sont généralement désarmés et démotivés. Leur ingéniosité se déploie désormais à soigner les façades de leurs établissements à la hauteur des moyens, et embellir leur offre par tout ce qui peut charmer les parents: le français parlé à deux ans et demi, l'anglais en 90 jours, les dictées quotidiennes et les kermesses de fin d'année, le tout emballé dans une enseigne d'école portant le nom d'un artiste ou écrivain bien français. Une politique «toutes options» qui masque souvent les véritables constituants d'une bonne éducation: compétences transversales, apprentissage structuré, éducation civique, et développement de la personnalité, et ce, par manque d'enseignants inspirés et de programmes innovants.

Le grand malentendu

Cette parade des écoles privées tend malheureusement à renforcer le sentiment de mercantilisme du secteur chez les parents. Alors, le privé est-il vraiment un secteur parasite, qui usurpe les fonctions régaliennes de l'Etat? Gagner de l'argent par l'éducation des enfants est-il un péché capital? L'éducation peut-elle devenir un service marchand? Sinon, faut-il continuer à consacrer le monopole de ce service à l'Etat, qui s'acquitte si mal de sa mission? Puis vient la question de l'heure, faut-il encourager le privé?

Le principe est aujourd'hui chose acquise. Pour toutes les instances, de la Banque Mondiale à la plus petite entité représentant le ministère, le discours ne laisse rien à redire, sans oublier les parents, qui en sont les principaux usagers.

Mais de quel encouragement parle-t-on? Celui des promesses gouvernementales qui ont fondu comme neige au soleil, celui des commissions de réforme léthargiques, ou celui escompté par le secteur privé traditionnel, fixé sur l'exonération fiscale des écoles?

Date 07/11/2012
N : 3903
L'ECONOMISTE
PAGE: 34-35

Commençons, sur le plan de la gouvernance d'abord, par considérer l'activité comme une concession de l'Etat à des institutions régies par le droit privé, rigoureusement contrôlées par une instance publique de régulation, indépendante du gouvernement, et directement rattaché au chef du gouvernement, voire même au Roi, comme dans certains pays anglo-saxons. Ainsi, l'intégrité de l'acte éducatif est complète, et aucune concession sur la qualité ni sur la satisfaction aux cahiers des charges n'est tolérée.

Sur le plan de l'analyse économique ensuite, considérons l'enseignement privé comme une activité d'intermédiation entre un corps enseignant et les familles ne recourant pas aux services de l'Etat. L'établissement emploie les recettes payées par les familles pour rémunérer les facteurs qui ont concouru à délivrer le service éducatif, à savoir les salaires, les loyers des locaux et équipements, et la rémunération du capital investi pour la création du projet. Bien sûr, c'est au niveau de ce dernier facteur que le bât blesse: il ne faut pas s'enrichir sur le compte de l'éducation! Mais l'absence regrettée de fondations à but non lucratif pour l'éducation dans notre pays oblige bien à recourir à l'investissement de capitaux, sans lesquels aucune action éducative de qualité ne peut prendre place.

Génie pédagogique

Aussi, faut-il rémunérer ces fonds et les attirer. Les fonds publics servant à construire les écoles ne sont-ils pas alimentés par les impôts des citoyens, avec un mécanisme de «persuasion» particulièrement efficace, du reste?

Partant de là, le vrai visage de l'encouragement au privé se profile. Il doit privilégier une forme de partenariat actif entre le secteur privé et l'institution de tutelle, sans négliger les avantages financiers bien pensés. Les véritables mesures d'encouragement devraient conduire le secteur à développer en son sein ce que l'Etat n'a pas pu réaliser dans les écoles publiques d'enseignement général, à savoir un enseignement de qualité, assorti d'objectifs évaluables en termes de performances, tourné vers l'avenir, ouvert à l'international, et capable de sauver le pays de la plus grande des calamités: la dépréciation de son capital humain.

C'est pour son rôle d'émulateur potentiel que le secteur privé mérite d'être encouragé. Il ne devrait pas être réduit à la seule vision quantitative de création de sièges éducatifs pour soulager la charge budgétaire de l'Etat, même si elle n'est pas à négliger.

Grâce à une politique courageuse de partenariat dont pourrait bénéficier les écoles privées qui se respectent et se distinguent, elles sont capables de se transformer en véritables locomotives pour l'ensemble du secteur.

En matière de génie pédagogique notamment, elles bénéficient des conditions favorables pour mettre en œuvre toute réforme ou expérimenter tout programme, filière diplômante ou production pédagogique, destinés à être étendus ultérieurement à une population plus large. Un vrai laboratoire d'essais à taille «manageable». ❑

Date 07/11/2012
N : 3903

L'ECONOMISTE

PAGE: 34-35

3
3

Par Abderrahmane LAHLOU

Après une carrière de vingt ans en tant qu'opérateur privé de l'Education scolaire et universitaire, et président fondateur d'associations dans l'enseignement et le Conseil en formation, Abderrahmane Lahlou a fondé ABWAB Consultants, spécialisé dans l'Education et la Formation.

Il est expert auprès du Groupe Banque Mondiale pour le programme e4e au Maroc, et expert agréé auprès de la BID. Il réalise également des études pour le compte de ministères et d'organismes privés nationaux et internationaux dans les trois domaines de la formation universitaire, professionnelle et scolaire. Il est conférencier international en management, économie et éducation, et professeur visiteur dans des universités françaises (Ph. A. L.)

Reconnaître son enfant

LE privé doit sa réussite à sa position concurrentielle acquise par la force des choses. Par défaut de compétitivité voulue et organisée, le secteur public a perdu son élan face au privé et aux missions étrangères, et n'a encore pas su tirer le meilleur des coûteuses réformes engagées. Au lieu de prendre le secteur privé comme souffre-douleur, le gouvernement devrait d'abord reconnaître le privé, puis l'encourager tout en le contrôlant avec efficience. Après tout, ce sont des enfants de citoyens marocains qui y étudient. Au lieu de les priver de professeurs, sous prétexte qu'ils se dépensent dans les écoles privées aux dépens de leur «fonction principale», on apprendra à considérer que ces écoles, étant sous contrôle des exigences des parents, sélectionnent les meilleurs enseignants du public, les coachent et les forment pour les rendre meilleurs à la tâche, au profit du public et du privé.

Ainsi, le système de l'enseignement national aura gagné un secteur réellement performant, qui pourra être revendiqué avec fierté et légitimité par l'Etat, et non par un ministère de tutelle qui donne l'air de reconnaître les écoles publiques comme enfant légitime, et le privé comme le beau-fils d'un autre mariage raté de l'Etat avec le marché.❑

Date 06/11/2012
N : 6713

LIBÉRATION

PAGE :1-4

Logements de fonction

Cinq syndicats dénoncent les paradoxes du ministère de l'Education nationale

Les bureaux provinciaux du Syndicat national de l'enseignement (FDT), du Syndicat national de l'enseignement (CDT), de la Fédération nationale de l'enseignement (UMT), de la Fédération nationale des fonctionnaires de l'enseignement (UNTM) et de la Fédération libre de l'enseignement (UGTM) à Essaouira viennent de réagir à la liste des logements de fonction occupés, récemment publiée par le ministère de l'Education nationale.

Par le biais d'un communiqué commun, les cinq syndicats réitèrent leur soutien inconditionnel au dossier revendicatif des familles de Dar El Cadi Ben Rahmoune qui risquent de se retrouver dans la rue à l'issue du procès qui leur a été intenté par l'Académie régionale de l'éducation et de la formation de la région Marrakech Tensift El Haouz.

Le communiqué a toutefois salué la décision de publication de ladite liste, qualifiée d'audacieuse et qui devrait constituer une première étape vers l'achèvement des différentes procédures administratives et financières en faveur des occupants.

D'autre part, ces syndicats ont noté avec beaucoup de regret la présence des noms de plusieurs responsables centraux, régionaux et provinciaux sur la fameuse liste tel l'ex-délégué du MEN à Essaouira qui a déclenché la procédure administrative d'évacuation contre les familles de Dar El Cadi Ben Rahmoune alors qu'il continue lui-même d'occuper illégalement un logement de fonction au sein du collège Al Moutanabi à Agadir, sachant qu'il a été muté à deux reprises à Essaouira puis à Marrakech bénéficiant à chaque fois d'un domicile de fonction. Le communiqué qui a qualifié la liste de vague et d'ambiguë, a appelé le ministère de l'Education nationale à dévoiler la liste des logements de fonction occupés par des fonctionnaires non cités dans la note cadre N° 40 en date du 10 mai 2004.

D'autre part, les cinq syndicats ont appelé le MEN à adopter une approche différenciée à l'égard des domiciles administratifs situés à l'extérieur des bâtiments scolaires et administratifs comme c'est le cas pour Dar El Cadi Ben Rahmoune dont les habitants sont liés directement à l'administration des biens makhzaniens, laquelle avait déclenché la procédure de cession des locaux en leur faveur en 2000.

La note cadre n° 40 du 10 mai 2004, précise le communiqué, exclut les veuves et orphelins de fonctionnaires occupant les domiciles vendables de la procédure d'évacuation conformément au décret n° 2.83.659 publié le 18 août 1987 au sujet de la permission de vente des biens immobiliers appartenant à l'Etat au profit de leurs occupants tel qu'il a été modifié par le décret n° 2.99.243 publié le 30 juin 1999.

Le communiqué a tenu à préciser que le soutien des familles de Dar El Cadi Ben Rahmoune reflète l'appui solennel des syndicats aux citoyens marocains victimes d'abus de pouvoir de la part de l'administration, tout en invitant les fonctionnaires de l'enseignement à Essaouira à soutenir l'agenda de protestation des familles qui observent un sit-in ouvert depuis le 25 septembre 2012.

ABDELALI KHALLAD

Date 07/11/2012
N : 14877
LE MATIN
PAGE :8

Opération «Back to School»

Un coup de pouce aux élèves démunis

Plus de 2 000 élèves de la commune de Dar Bouazza ont reçu des cartables, des trousses et d'autres fournitures.

La Coopérative de travail pour l'éducation et la formation (COOPTEF), en collaboration avec l'association CARE,Maroc et Western Union, a procédé à la distribution de fournitures scolaires au profit d'élèves de l'école Ibn Khaldoun de la commune de Dar Bouazza, marquant le coup d'envoi de l'opération «Back to School» (retour à l'école) pour l'année scolaire 2012-2013.

Grâce à cette opération, plus de 2 000 élèves d'établissements préscolaires âgés de 3 à 6 ans bénéficieront de kits complets pour l'année scolaire 2012-2013, comprenant un cartable, une trousse et d'autres fournitures. Dans son ensemble, l'opération «Back to School», partie intégrante du programme de renforcement et de promotion du préscolaire dans les quartiers périurbains défavorisés, lancée par CARE Maroc, renforce l'engagement de la multinationale envers l'éducation des plus défavorisés à travers le Royaume et affirme son statut d'entreprise citoyenne. «C'est avec grand plaisir que nous renouvelons notre collaboration avec CARE Maroc autour du programme "Back To School" pour la deuxième année consécutive», indique Habiba Dassouli, directrice régionale de Western Union pour l'Afrique du Nord, le Sénégal, le Mali et la Gambie. «Notre entreprise considère que l'éducation est un pilier fondamental du développement humain et social, et cette initiative aidera à soulager les élèves d'une partie de leurs contraintes, leur permettant de se concentrer sur leur apprentissage», poursuit-elle.

«Back to School» est partie intégrante du programme de renforcement et de promotion du préscolaire dans les quartiers périurbains défavorisés.

Cette collaboration n'en est pas à ses débuts. En effet, les deux organisations ont déjà mené conjointement plusieurs opérations visant à améliorer les conditions d'apprentissage des élèves à travers le Royaume. La dernière en date concerne le Programme écoles rurales, qui vise principalement à améliorer les conditions d'hygiène dans les écoles rurales, aboutissant à un meilleur environnement d'apprentissage. Ce programme a bénéficié à treize écoles dans différentes régions du Maroc, améliorant les conditions de scolarité de plus de 1 200 élèves.

«Back to School» n'est pas la première action solidaire de l'entreprise de transfert d'argent. En effet, cette dernière accorde une grande valeur à l'opportunité de s'engager dans des programmes bénéficiant aux communautés et reconnaît la valeur de l'apprentissage, et croit fortement en l'éducation comme l'un des outils les plus importants pour améliorer la qualité de vie des individus et des communautés. Plus de 13 millions de dollars ont été consacrés à 457 projets visant à permettre l'accès à l'éducation et améliorer les conditions d'apprentissage pour ceux qui en ont le plus besoin dans le monde.

Par ailleurs, la Coopérative de travail pour l'éducation et la formation participe pour la première fois à l'opération. Fondée en avril 2012, cette coopérative reconnue officiellement par le ministère de l'Éducation nationale forme des éducatrices de préscolaire et fournit des services d'appui pédagogique aux écoles de la zone de Dar Bouazza. Elle est animée par huit jeunes éducateurs, formés par CARE Maroc.■

H.E.H.

REPÈRES

■ **C'est la COOPTEF qui se chargera de distribuer les cartables, les trousses et les fournitures aux autres écoles de la commune.**

■ **L'opération «Back to School», partie intégrante du programme de renforcement et de promotion du préscolaire dans les quartiers périurbains défavorisés, a été lancée par CARE Maroc.**

Date 06/11/2012
N : 14876

LE MATIN

PAGE :12

Pour appuyer le système éducatif marocain

Dans le cadre de son «Employee Volunteering Event», le groupe CST (Custom Sensors & Technologies) a organisé une journée d'action à dimension sociale mobilisant ses employés (30 à 50 personnes) dans l'optique de finaliser les travaux entrepris au cours de l'année scolaire passée à l'école primaire publique El Moutanabi.

En effet, le groupe a déjà réalisé la mise à niveau de l'infrastructure, la peinture de toute l'école, la réhabilitation des sanitaires ainsi que les travaux de réparations et de boiseries, avec un budget estimé à plus de 150 000 DH.

À travers cette initiative, le groupe rejoint l'association Al-Jisr, afin d'apporter davantage de soutien et d'appui au système éducatif marocain, et ce, en parrainant ladite école. «Ce partenariat se veut constructif avec pour seul objectif, une amélioration et un accompagnement continus de la modernisation de l'école publique marocaine», affirme-t-on auprès du groupe.

Ce dernier ambitionne, en effet, de créer un lien entre l'école et l'entreprise et de renforcer son engagement à travers l'implication de ses employés, ainsi qu'en élaborant un plan d'action soutenu, aux valeurs humaines (Soutien scolaire, Éco-Schools, Caravane santé, Clubs de lecture et d'informatique, etc.).

Pour cela, les employés du groupe seront mobilisés, cette année, autour de cinq axes d'intervention prioritaires à savoir la peinture, le jardinage et nettoyage, la calligraphie, l'animation et le sport. À noter que le groupe CST est présent à Casablanca depuis 17 ans au travers de la marque Crouzet. Récemment, le groupe a d'ailleurs inauguré sa 2e usine au Maroc. Celle-ci lui permettra à la fois d'améliorer ses flux et de participer à l'essor social et économique de la région.

De son côté, l'association Al-Jisr, créée en 1999 et placée sous la Présidence d'Honneur de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, a pour mission de contribuer à la sensibilisation et à la mobilisation des entreprises privées pour leur implication dans l'éducation à travers le parrainage d'établissements scolaires.

Date 06/11/2012
N : 6713

LIBÉRATION

PAGE :5

L'apprentissage de la lecture en question

Par réflexe, certains vont facilement lire ce texte, sa compréhension dépendra de la taille de leur répertoire lexical (nombre de mots dont ils comprennent le sens) et de leur connaissance en syntaxe, d'autres pourront le déchiffrer sans comprendre, tandis que d'autres seront incapables de le décoder.

Mais comment apprend-on à lire?

Considérée comme compétence de base, la lecture est l'une des disciplines les plus importantes dans l'enseignement préscolaire et primaire. Avec l'écriture, elle représente les fondations de l'apprentissage d'un enfant. Quand on apprend à lire et à écrire à quelqu'un, c'est qu'on le prépare à acquérir du savoir, qui, de nos jours, afflue de toutes les sources d'informations. D'où l'importance de cette compétence.

Historiquement, l'apprentissage de la lecture a connu une évolution considérable qui allait en parallèle avec l'essor de l'éducation au 20ème siècle. En France, avant l'élaboration des méthodes de lecture, c'étaient le par-cœur et l'apprentissage de l'alphabet qui ont été privilégiés. L'école avait la tâche de leur faire apprendre des textes religieux en latin.

Mais après la révolution qu'a connue l'éducation en Europe, plusieurs ouvrages sont apparus utilisant la méthode syllabique. C'est un processus qui va du plus simple au plus complexe (la lettre, le son, la syllabe, le mot...).

Par contre, la méthode globale, issue de la théorie du Gestalt, va du plus complexe au plus simple, favorisant le sens des phrases plus que le son des syllabes. Pour ses partisans, lire c'est comprendre.

Actuellement, dans nos écoles, la situation est désastreuse; nombreux sont les élèves qui ne parviennent pas à déchiffrer et s'ils peuvent lire pour ainsi dire mécaniquement et inconsciemment, on est loin des capacités de lecture classifiées par Bloom à savoir : lire, comprendre, analyser, synthétiser, et évaluer.

Selon les données de l'étude PIRLS 2006, le pourcentage d'élèves de 4ème année ayant acquis des compétences élémentaires en lecture est estimé à 26 % au Maroc.

Pourquoi un tel échec ? Certainement les manuels scolaires font défaut, lorsqu'on sait que certains adoptent la méthode globale et semi-globale pour l'apprentissage de la lecture. Et sachant que, même en France le ministère de l'Education a changé celle-ci, après le déclin continu et flagrant du niveau des élèves.

Les écoles privées marocaines font état d'un marché florissant pour des manuels de la méthode globale et mixte, au détriment de l'intérêt des enfants. D'autre part, la masse horaire réservée à l'apprentissage de la lecture n'est pas suffisante. Sachant qu'on a limité des horaires importants pour les activités de langue. Qu'importe si l'élève ne sait pas lire ni comprendre !

Est-il important de formuler les règles de langue à ce stade ? Est-ce que l'élève marocain a suffisamment de ressources linguistiques (expressions et vocabulaire) pour qu'on les explicite dès la 4ème année ?

Ma position d'enseignant au primaire m'a permis de constater qu'il y a corrélation entre le niveau des élèves en francais et en arabe : plus

le niveau de l'élève est bon en arabe, plus il l'est aussi en français, l'inverse est également vrai. Ceci démontre que la lecture est un ensemble de mécanismes; en se les appropriant, on pourrait, avec succès, apprendre d'autres langues.

Le sujet de la lecture est d'une grande importance puisqu'il affecte, plus tard, les chances d'égalité d'accès au savoir; le clivage est net entre ceux qui savent lire les lignes et entre les lignes et ceux qui ne peuvent pas du tout lire.

Toutefois, il ne faut pas oublier que le plaisir est le sentiment efficace et garant d'un apprentissage correct et propice.

Dans son ouvrage « Emile ou de l'éducation », livre second, Rousseau disait, en parlant des méthodes anciennes : « On se fait une grande affaire de chercher les meilleures méthodes d'apprendre à lire ...Quelle pitié ! Un moyen plus sûr que tout cela, et celui qu'on oublie toujours, est le désir d'apprendre».

PAR ABDELLAH LKHATTAB

Date 07/11/2012
N : 16881

L'OPINION

PAGE:Dossier

Fonction publique : Le point sur les effectifs et les salaires

Le salaire minimum est passé de 1384 à 2800 DH/mois de 2003 à 2012, soit +8,14% par an

Près de 10.000 agents, ou 1,3% de l'effectif global, perçoivent ce salaire

Le salaire moyen mensuel net a augmenté de 54%, passant de 4670 DH à 7200 DH de 2003 à 2012

Au terme des différentes valorisations salariales décidées dans le cadre du dialogue social et suite à la suppression des échelles 5 à 4, le plus bas salaire net servi dans la fonction publique a doublé durant la période allant de 2003 à 2012 passant de 1384 DH/mois en 2003 à 2800 DH/mois en 2012, soit une progression annuelle moyenne de 8,14%.

En 2012, le nombre de fonctionnaires percevant ce salaire est près de 10.000 agents soit 1,3% de l'effectif global du personnel de l'Etat.

L'analyse de l'éventail des salaires en vigueur dans la fonction publique laisse apparaître que les écarts importants constatés avant 2012 entre le salaire le plus élevé et le salaire le plus bas sont substantiellement réduits. C'est ainsi que l'écart entre le salaire du fonctionnaire classé à la hors échelle et le salaire le plus bas est réduit de moitié, passant de 9 à 4,5 fois et de 37 à 17 fois si on prend en considération la rémunération d'un professeur en médecine grade C (salaire statutaire le plus haut dans la fonction publique).

Le salaire moyen dans la fonction publique

Durant la période 2003-2012, le salaire moyen mensuel net dans la fonction publique a augmenté de 54% en passant de 4670 DH en 2003 à 7200 DH en 2012, soit une moyenne annuelle de 5% alors que l'effectif des fonctionnaires, qui n'est pas pléthorique quand il est rapporté à la population totale (2,071%), n'a progressé en moyenne que de que 0,62%. Cette augmentation du niveau des salaires a été à l'origine de la croissance substantielle de la masse salariale qui a augmenté, en moyenne de 7% durant la même période.

Salaire moyen et indice des prix à la consommation

Les revalorisations salariales successives ainsi que les avancements de grade dans le cadre du dialogue social ont permis d'améliorer le pouvoir d'achat des fonctionnaires comparativement au coût de la vie représenté par l'indice des prix à la consommation (IPC) qui mesure le niveau des prix à travers le suivi des prix d'un panierde biens et services d'un ménage moyen.

L'évolution comparative du salaire moyen et l'IPC sur la période 2003-2011 peut être visualisée à travers le tableau ci-après: Durant la période 2003-2012 le salaire moyen des fonctionnaires a augmenté en moyenne de 5% alors que l'IPC n'a enregistré que 1,74% au titre de la même période.

Cette évolution peut être expliquée par la simultanéité des actions engendrant la hausse des salaires dans la Fonction Publique décidées dans le cadre du dialogue social et celles visant le maintien du niveau du coût de la vie par la maîtrise du taux d'inflation.

Salaire moyen net et PIB par habitant

Le salaire mensuel net moyen actuel dans la fonction publique s'élève à 7.200 DH.

Il représente 3,5 fois le PIB national par habitant (2100 DH/mois) contre 3 en Tunisie, 2 en Turquie et 0,9 pour un pays développé comme la France. Cette situation est liée essentiellement au niveau du PIB et à la forte concentration de la population active dans un secteur primaire à faible productivité.

Salaire moyen net par catégories de fonctionnaires civils

Le salaire moyen mensuel net par catégories de personnel civil, au titre de la période 2003-2012, a enregistré une augmentation variant de 31% pour les inspecteurs de l'IGF et l'IGAT à 81% pour le personnel du secrétariat greffe, pour une variation moyenne de 50% pour l'ensemble des fonctionnaires.

Cette augmentation est justifiée par les mesures prises dans le cadre du dialogue social central et sectoriel (2003, 2008 et 2011) portant essentiellement sur les revalorisations salariales, le relèvement du quota de promotion de grade et par la révision des statuts particuliers de certains corps de l'Etat (secrétariat greffe, ingénieurs,enseignants chercheurs, Education Nationale, Santé).

Tranches de salaires

L'analyse par tranche de salaires, au titre de l'année 2012, fait ressortir que :

Plus de 18% des fonctionnaires civils de l'Etat perçoivent une rémunération nette mensuelle variant entre 2800 DH (salaire minimum) et 4000 DH ;

Près de 47% de ces effectifs bénéficient d'un salaire inférieur 6000 DH ; 1,4% ont un salaire dépassant 20.000 DH/mois.

Evolution des salaires moyens nets par catégories de fonctionnaires

Corps	Salaire moyen net		
	2003	2012	%
Personnel classé aux échelles inférieures ou égales 9	2 466	3 900	57%
Personnel de l'Education Nationale	5 150	8 140	57%
Administrateurs et assimilés	7 200	9 816	36%
Ingénieurs et Architectes	9 571	13 322	39%
Médecins et médecins vétérinaires	10 249	15 263	49%
Enseignants chercheurs	13 000	18 800	45%
Magistrats et conseillers juridiques	13 192	20 438	55%
Inspection Générale des Finances et Inspection Générale de l'Administration Territoriale	14 980	19 564	31%
Secrétariat Greffe	3 827	6 908	81%
Moyenne			50%

Masse salariale prévisionnelle pour l'année 2013

Il est prévu, au titre de l'année 2013, que la masse salariale atteigne 98 Milliards de dirhams contre 93,5 milliards de dirhams pour l'année 2012, soit une augmentation de 4,8%.

Cette estimation est faite sur la base des impacts ci-après :

- 2630 Millions de dirhams correspondant à la promotion de grade. Cette répercussion est due essentiellement au relèvement du quota de promotion de grade de 28% à 33% et de l'application de la mesure relative à l'institution d'un système de plafonnement à 4 ans du nombre d'années d'attente pour bénéficier de la promotion de grade hors quota ;
- 600 Millions de dirhams au titre des avancements d'échelon;
- 500 Millions de dirhams tenant compte de la création de plus de 24.000 postes budgétaires et de la suppression de 11026 départs à la retraite.
- 800 Millions de dirhams pour la régularisation de la situation de quelques corps relevant de certains statuts particuliers.

Date 07/11/2012
N : 16881

L'OPINION

PAGE:Dossier

Masse salariale : Progression de 84% de 2003 à 2012

Elle est passée de 50,9 MMDH à 93,5 MMDH et représente 11,01% du PIB

Les dépenses du personnel de l'Etat (masse salariale) sont composées de l'ensemble des rémunérations servies aux fonctionnaires et agents de l'Etat et intègre les traitements, les indemnités permanentes et occasionnelles ainsi que les allocations familiales.

La rémunération des fonctionnaires civils de l'Etat est régie par des dispositions législatives et réglementaires qui trouvent leur fondement dans le statut général de la Fonction Publique (SGFP) et dans divers statuts particuliers.

- La rémunération brute comprend le traitement, les indemnités ou primes instituées par les textes législatifs ou réglementaires ainsi que les prestations familiales.

- Le traitement comprend le traitement de base (TB) et l'indemnité de résidence (IR):

le traitement de base annuel est le produit de l'indice correspondant à la situation administrative du fonctionnaire et de la valeur annuelle du point d'indice.

Les valeurs annuelles des points d'indice sont fixées comme suit:

1 à 100 points ---------- 98,85 DH
101 à 150 points ---------- 79,62 DH
au-delà de 150 points ------ 50,92 DH

Concernant les grilles indiciaires du personnel de l'Etat, elles présentent un éventail d'indices allant de 137 points (Echelle 5, échelon 1) à 1095 points (Enseignant chercheur Grade C, échelon 5).

l'indemnité de résidence est allouée en fonction des zones d'affectation des fonctionnaires (zones A, B et C) et en pourcentage du traitement de base suivant deux groupes d'échelles tels qu'indiqués dans le tableau ci-après:

- Les indemnités sont liées au grade et sont fixées par les statuts régissant les différents corps et cadres des fonctionnaires de l'Etat.

Ces indemnités peuvent être soit communes (administrateurs, rédacteurs, assistants techniques et administratifs) soit spécifiques (techniciens, personnel de l'Education Nationale, médecins, ingénieurs et architectes, magistrats, enseignants chercheurs, personnel militaire des FAR, ...).

A signaler par ailleurs, que la rémunération comprend également des indemnités représentatives de frais à caractère général ou particulier (frais de déplacements, indemnités de fonctions, frais de tournées, etc.) ainsi que des indemnités particulières compensant certaines sujétions et risques ou rémunérant certaines qualifications.

- Les taux des allocations familiales sont servis à concurrence de six enfants et sont fixées ainsi qu'il suit:

- 200 DH par enfant pour les trois premiers ;

- 36 DH par enfant pour les trois autres.

- La rémunération nette est obtenue en retranchant de la rémunération brute, les prélèvements au titre de l'impôt sur le revenu (IR) ainsi que les cotisations relatives à la retraite, à l'assurance maladie obligatoire (AMO) et à la mutuelle.

Evolution de la masse salariale

La masse salariale de la Fonction Publique est passée de 50.837 MDH en 2003 à 93.508 MDH en 2012 (+84%), soit une progression annuelle moyenne de 7,01% sur les dix dernières années, rythme supérieur à celui de la croissance économique du pays (4,7%) durant cette période.

L'analyse de cette évolution est faite sur la base d'indicateurs se rapportant essentiellement au Produit Intérieur Brut (PIB), au Budget Général (BG) et au Budget de Fonctionnement (BF).

Part de la Masse Salariale dans le PIB

Le ratio MS/PIB mesure la part de la rémunération du personnel des administrations publiques dans l'ensemble des valeurs ajoutées créées par les unités économiques résidentes.

Rapportée au Produit Intérieur Brut, la masse salariale a connu un trend haussier passant de 11,3% en 2003 à 11,8% en 2005. Cette tendance s'est ensuite inversée suite, d'une part, aux mesures et aux efforts déployés (opération de départ volontaire à la retraite, suppression des postes budgétaires devenus vacants, limitation des créations de postes budgétaires à la couverture des besoins incompressibles des secteurs prioritaires, l'interdiction de recrutement des agents classés aux échelles 1 à 4 et du personnel occasionnel) et, d'autre part, à l'accélération du rythme de croissance de l'économie nationale.

Ce ratio s'est stabilisé autour de 10,5% en 2010 pour atteindre 11,01% au terme de l'année 2012 et ce, suite à la mise en oeuvre des augmentations salariales décidées dans l'accord du 26 avril 2011 relatif au dialogue social et des mesures prises en faveur de quelques corps de l'Etat (dialogue social sectoriel).

La moyenne annuelle de la masse salariale rapporté au PIB est de 19,82% durant la période 2003 à 2012.

Indicateurs de la masse salariale

Année	PIB	Masse salariale (MS) en MDH	Evolution de la MS	MS/PIB	MS/BG	MS/BF
2003	447 021	[illegible]	[illegible]	11,3%	36,6%	68,8%
2004	505 015	56 641	5,2%	11,2%	39,9%	69,9%
2005	527 679	62 085	9,6%	11,8%	38,8%	61,1%
2006	577 344	62 931	1,4%	10,9%	37,7%	62,2%
2007	616 254	66 721	6,0%	10,60%	34,3%	60,9%
2008	686 843	70 314	5,4%	10,2%	33,8%	56,6%
2009	732 449	74 027	5,3%	10,1%	29,2%	49,1%
2010	764 031	80 266	8,4%	10,51%	36,1%	58,6%
2011	802 607	86 562	10,3%	11,03%	36,5%	58,3%
2012	849.456(**)	93 608 (*)	5,6%	11,01%	32,3%	49,0%
Moyenne			7%	10,82%	35,6%	59,5%

Date 07/11/2012
N : 16881

L'OPINION

PAGE:Dossier

Création de 137.646 postes entre 2003 et 2012

L'Education, l'Intérieur, la Défense Nationale, la Santé et la Justice accaparent plus de 90% des créations

Le rapport préparé par le ministère de l'Economie et des Finances dans le cadre de la présentation au parlement de la loi de finances 2013, figurant parmi des documents accompagnant celle-ci, ne renseigne que sur quelques aspects sur les personnels de la fonction publique, composante essentielle de ce secteur qu'il serait nécessaire d'analyser avec détail pour une meilleure appréhension de celui-ci. Ce rapport est un bilan chiffré, un &état des lieux partiel destiné surtout à renseigner sur les aspects quantitatifs globaux relatifs aux effectifs et aux traitements dans la fonction publique. Quelques chiffres parmi les données consignées dans ce rapport peuvent être retenus.

L'effectif budgétaire est de 883.916. Cet effectif est concentré à 92% dans sept administrations. Les taux de couverture effectif/population et effectif/ population active sont stables et se situent respectivement à près de 2.8% et 5,5% en 2003 et en 2012. La masse salariale représente 11,01% du PIB et 32 du budget en 2012.

Durant ces dernières années le gouvernement marocain s'est attaché à mettre en place une administration dont il veut réformer les structures, simplifier les procédures, renforcer les performances et améliorer la qualité des prestations fournies en faveur du citoyen et de l'entreprise pour en faire un vecteur de progrès et de développement économique et social.

Cette stratégie visant la mise en place d'une administration plus performante répondant aux exigences d'efficacité et de qualité des prestations rendues, ne pouvait se réaliser sans la valorisation de son capital humain qui constitue un élément clef dans tout projet de réforme.

En effet, plusieurs efforts ont été déployés, dans ce sens, pour, d'une part, doter l'administration marocaine de compétences nécessaires en vue de répondre aux nouvelles missions qui lui sont dévolues et d'autre part, pour améliorer la situation matérielle de l'ensemble de ses fonctionnaires.

Aussi, le présent rapport se propose de mettre en exergue les différents efforts précités. Il s'articule autour de deux parties:

La première partie examine l'évolution et la structure des effectifs du personnel de l'Etat au cours de la période 2003-2012.

La seconde partie aborde l'analyse de la progression des dépenses du personnel de l'Etat au titre de la même période.

Augmentation modérée des effectifs entre 2003 et 2012

Une gestion rationalisée et dynamique des effectifs requiert l'analyse de leur structure et de leur évolution récente. Cette démarche devrait permettre aux gestionnaires de disposer d'une plus grande visibilité en matière de programmation et de gestion budgétaire.

La catégorie des effectifs des personnels de la fonction publique retenue dans le présent rapport se limite aux personnels des administrations publiques et exclut les personnels de l'administration publique territoriale et les employés des Etablissements Publics.

La population totale du Maroc est passée de 29.520.000 en 2003 à 32.597.000 en 2012 marquant une croissance annuelle moyenne de 1,11 %. Sur la même période,

l'effectif budgétaire du personnel de l'Etat a connu une évolution moyenne de 0,62 % en passant de 836.395 en 2003 à 883.916 en 2012. Les taux de couverture

Effectif/population et Effectif/ Population active ont ainsi connu une certaine stabilité au cours de cette période puisqu'ils se sont situés respectivement à près de 2.8% et 5,5% en 2003 et en 2012 et ce, comme le montre le tableau suivant :

Depuis 2003, l'effectif budgétaire du personnel de l'Etat a connu une augmentation modérée, enregistrant en moyenne une croissance annuelle de 0,62% et une augmentation totale de 5,68% pour toute la période 2003-2012.

Cependant, force est de constater que cette évolution a été marquée par une légère augmentation de l'effectif budgétaire entre 2003 et 2005 avec un taux de croissance de 0,7% et 0,5% respectivement en 2004 et 2005, pour enregistrer une diminution remarquable en 2006 avec un taux de -3,2% suite au départ de près de 40.000 fonctionnaires dans le cadre de l'opération de départ volontaire du personnel civil de l'Etat. A partir de 2007, l'effectif budgétaire a connu une augmentation progressive pour des taux annuels allant de 1,1% à 2,3% suite aux flux nets résultant des actions de création et de suppression de postes budgétaires.

Créations de postes et départs à la retraite

En termes de créations de postes, on peut distinguer quatre phases depuis 2003 :

- 2003 – 2005, le nombre de postes budgétaires créés a été invariable, soit en moyenne 7.000 postes par an, se rapprochant au nombre des départs à la retraite au titre de la même période, soit en moyenne 5.904 départs;

- en 2006, 12.000 postes budgétaires ont été créés, soit une augmentation de 71% par rapport à 2005 (non compris 6.000 postes pour la titularisation du personnel temporaire). Ceci peut être expliqué, outre le flux de départ normal pour limite d'âge de 5.319 personnes, par l'impact de l'opération de départ volontaire sur le besoin de l'administration publique en ressources humaines. Pour rappel, le nombre de postes supprimés suite à l'opération du départ volontaire a atteint près de 40.000 fonctionnaires. D'où la diminution enregistrée au titre de cette année de 3,2% de l'effectif budgétaire du personnel de l'Etat ;

- entre 2007 et 2011, malgré la volonté affichée en 2007 de contenir les créations à un nombre de 7.000 postes à l'instar des années 2003 à 2005, la période 2008-2011 a connu une augmentation substantielle des créations de postes budgétaires, puisqu'elles sont passées de 7.000 à 16.000 en 2008 puis à 12.820 en 2009 pour atteindre 23.820 en 2010 et à 18.800 en 2011. Cette évolution peut être expliquée, d'une part, par l'effort entrepris par le gouvernement pour répondre aux besoins incompressibles en ressources humaines, essentiellement, des secteurs de l'éducation, de la santé et la sécurité et d'autre part, pour offrir plus de possibilités pour les diplômés chômeurs d'accéder à la fonction publique. Le nombre de départs n'a pas connu une évolution sensible puisqu'il s'est stabilisé en moyenne à 5.900 postes par an durant cette même période ;

- en 2012, la tendance à la hausse de la création des postes budgétaire a été maintenue. Elle a marqué son pic par la création de 26.204 postes budgétaires contre une moyenne annuelle de 15.680 postes entre 2007 et

2011 et une augmentation de 39% par rapport à 2011, alors que le nombre de départs à la retraite prévus pour cette année est de 11.026 agents (non compris les départements de la Cour Royale, la Défense, les Forces Auxiliaires, la Justice et l'Administration Pénitentiaire qui sont exemptes de la mesure de suppression suite au départ à la retraite).

Date 07/11/2012
N : 16881

L'OPINION

PAGE:Dossier

La masse salariale représente 32,3% du budget en 2012

Dialogue social : 7,8 MMDH de dépenses supplémentaires entre 2003 et 2012

Sur la période 2003-2012, la masse salariale de la fonction publique représente en moyenne 35,6% du budget général de l'Etat comprenant le Budget d'Investissement, le Budget de Fonctionnement et la dette publique. En 2012, le poids de la MS dans le budget de l'Etat est de 32%.

Depuis 2000, la masse salariale a absorbé en moyenne près de 60% du budget de fonctionnement. Exprimée en pourcentage de ce dernier, elle est passée de près de 69% en 2003 à presque 50% en 2012.

La part de la masse salariale dans les recettes ordinaires est passée de 60% en 2003 à 48,2% en 2012. Malgré cette baisse, ce ratio reste élevé réduisant ainsi les marges en matière d'investissement.

Le rapprochement de l'indicateur masse salariale/PIB à la moyenne enregistré au niveau international (8%) reste pour les pouvoirs publics un défi à relever.

Comparativement à quelques pays de voisinage, le ratio MS/PIB en Tunisie est quasiment similaire à celui du Royaume sachant que ce pays compte 44 fonctionnaires pour 1000 habitants alors que pour le cas du Maroc, il n'est que de 27 fonctionnaires pour 1000 habitants. L'Algérie a 42 fonctionnaires pour 1000 habitants mais avec un ratio masse salariale/PIB de 15% (hors hydrocarbures). Ce taux est de 12% dans un pays développé comme la France.

Ainsi, 91% des crédits de personnel sont affectés à sept départements à caractère social et sécuritaire (MEN, ADN, Intérieur, Santé Enseignement supérieur, Justice, Economie et Finances).

Le poids de la masse salariale par département est non seulement fonction de l'effectif de ses fonctionnaires mais également de la hiérarchie de leur grade et des niveaux de rémunérations servies à ces fonctionnaires.

La tableau ci-après fait ressortir le salaire mensuel net moyen au niveau de quelques départements ministériels :

Il ressort que le personnel du MEN qui représente 33% de l'effectif global des fonctionnaires de l'Etat, perçoit en moyenne 7900 DH/mois alors que le personnel relevant de l'Enseignement Supérieur qui représente 3% de l'effectif global, touche en moyenne un salaire mensuel net de 13900 DH.

La région de Rabat-salé -zemmour-zaer, qui compte près de 99.110 fonctionnaires (17,34% de l'effectif civil de l'Etat), détient la plus grande part de la masse salariale avec 18,4% suivi du grand Casablanca avec 11,3% et près de 17% pour les deux régions de massa-draa et marrakech-tensift –alhaouz.

La prédominance des régions indiquées trouve son explication dans l'affectation du nombre important des fonctionnaires à ces régions et dans les niveaux de rémunération perçus par ces fonctionnaires.

Facteurs impactant la croissance de la masse salariale

1- Avancements réglementaires

Les avancements réglementaires de grades et échelons (effet de carrière) et les créations d'emplois (effet des effectifs) bien qu'ils aient un caractère permanent contribuent significativement à la croissance de la masse salariale.

C'est ainsi que les crédits destinés à l'avancement normal des fonctionnaires et agents de l'Etat au titre de l'année 2012 (avancement d'échelle et d'échelon) s'élèvent à 2,6 milliards de dirhams (2,07 MMDH pour la promotion de grade et 5,87 MDH pour l'avancement d'échelon), soit 3% de la masse salariale. La moyenne annuelle prévue pour la période 2012-2016 est de l'ordre de 3,6 milliards (avancement de grade : 3 milliards et avancement d'échelon 620 MDH), soit près de 3,7 % des dépenses du personnel.

Ce poids important des avancements est dû en particulier à la mise en place, depuis 2005, d'un nouveau système de promotion plus flexible offrant plus de possibilités de promotion.

Ce système, basé essentiellement sur des quotas annuels, a été révisé à quatre reprises dans le cadre du dialogue social, passant de 22% en 2005 à 25% en 2008, puis à 28% en 2010 pour atteindre 33% en 2012.

Le nombre moyen des fonctionnaires qui seront promus annuellement au titre de ce système s'élève à 40 000 bénéficiaires pour une enveloppe annuelle de 2,1 milliard de dirhams, soit près des ¾ de l'enveloppe totale réservée à l'avancement de grade.

2. *Créations d'emplois*

Pour subvenir aux besoins incompressibles des secteurs prioritaires, l'Etat procède annuellement, dans le cadre des lois de finances, à la création de postes budgétaires. Le nombre global des créations d'emplois au titre des lois de finances durant la période 2003-2012 a atteint 137.646 postes pour une enveloppe budgétaire de 11,5 milliards de dirhams, soit une moyenne annuelle de 1,2 % de la masse salariale.

Dialogue social et salaires

La politique salariale a été caractérisée par des revalorisations substantielles et successives des salaires de l'ensemble des fonctionnaires de l'Etat intervenant généralement en application des accords conclus entre le gouvernement et les partenaires sociaux dans le cadre des dialogues sociaux centraux et sectoriels.

Ainsi, plusieurs mesures ont été prises durant cette dernière décennie ayant permis l'amélioration des conditions matérielles et de déroulement de carrière des personnels de l'Etat.

Ces décisions qui ont impacté directement le volume de la masse salariale durant cette période ont engendré une répercussion budgétaire de l'ordre de 40 milliards de dirhams (51 milliards compte tenu de l'opération du départ volontaire) et ont concerné les mesures suivantes :

Dialogue social 2003 - 2007 : 7,8 Milliards de dirhams

- Promotion exceptionnelle au titre des années 2000-2001-2002 au profit de 55.400 fonctionnaires;
- Revalorisation des régimes indemnitaires et révision des carrières de tous les fonctionnaires de l'Etat ;

Dialogue social 2008 - 2010 : 19 Milliards de dirhams

- Amélioration du revenu net de tous les fonctionnaires et employés de 10,4% avec un minimum de 300 DH/mois;
- Relèvement du quota annuel de promotion de grade de 25% à 28%;
- Reclassement des fonctionnaires classés aux échelles de rémunération 1 à 4 à l'échelle 5 ;
- Revalorisation du taux des allocations familiales de 150 DH à 200 dh/mois;
- Relèvement du montant des pensions minimales de 500 dh/mois à 600 dh/mois.

12

Date 07/11/2012
N : 16881

L'OPINION

PAGE:Dossier

2/2

Dialogue social 2011 : 13,2 Milliards de dirhams

- Dialogue social Central : 10,4 Milliards de DH
- Augmentation mensuelle nette, à compter du 1er mai 2011, de 600 DH au profit de tous les fonctionnaires de l'Etat, des employés des EPA et des agents des CL;
- Relèvement du quota annuel de la promotion de grade de 28% à 33% à l'horizon 2012 avec l'institution d'un système de plafonnement à 4 ans du nombre d'années d'attente pour bénéficier de la promotion de grade hors quota;
- Relèvement du montant des pensions minimales de 600 dh/mois à 1.000 dh/mois.

Dialogue social sectoriel : 2,8 Milliards de DH

- Révision des dispositions statutaires de certaines catégories de personnel (Enseignants de l'Education Nationale, Médecins, infirmiers, secrétariat greffe, Enseignants chercheurs de l'enseignement supérieur, Ingénieurs et autres...)

Salaire mensuel net moyen par département

Département	Salaire mensuel net moyen (en DH)	% des effectifs
Education Nationale	7 870	33%
Administration de la Défense Nationale (S/officiers et Officiers)	5 940	29%
Intérieur	7 200	18%
Santé	8 490	6%
Enseignement supérieur	13 860	3%
Justice	9 400	2%
Economie et Finances	7 470	2%
Autres départements	6 810	7%

Evolution du salaire mensuel net moyen et de l'IPC

Année	Salaire mensuel net moyen		Indice des prix à la consommation	
2003	4.670	-	Moyenne 2003-2005	1,2%
2004	4.935	6%		
2005	5.023	2%		
2006	5.080	1%	100 (Base 100 : 2006)	3,3%
2007	5.333	5%	102,5	2,5%
2008	5.650	6%	106,3	3,7%
2009	6.051	7%	107,4	1%
2010	6.550	8%	108,4	0,9%
2011	7.150	9%	109,4	0,9%
2012	7.200	1%	110,5 (*)	1%
Moyenne		5%		1,74%

13

Date 07/11/2012
N : 16881

L'OPINION

PAGE:Dossier

1/2

Les 883.916 fonctionn ires de l'Etat concentrés à 92% dans sept départements

Les cadres classés (x échelles 10 et plus représentent 60,25% des effectifs

Les femmes fonct nnaires constituent 31% des effectifs civils de l'Etat

L'analyse de la répartition des effectifs budgétaires de l'Etat par département au titre de l'année 2012 montre que sur les 883.916 fonctionnaires dans l'ensemble des départements ministériels, 92% sont concentrés au niveau des sept départements uniquement.

Le Ministère de l'Education Nationale vient en tête avec une part de 33%, suivi de l'Administration de la Défense Nationale avec 29% ; le Ministère de l'Intérieur avec 18% ; la part des ministères de la Santé, de l'Enseignement Supérieur, de la Justice, de l'Economie et les Finances est de l'ordre de 12%. Les autres départements réunis ne disposent que de 8% de l'effectif budgétaire du personnel.

L'effectif budgétaire en 2012 du personnel civil de l'Etat réparti par groupes d'échelles peut être représenté par le tableau suivant:

On peut lire dans le tableau ci-dessus que :

- le personnel d'exécution constitué des agents classés aux échelles 5 et 6 représente 18,82% du total des effectifs ;
- le personnel intermédiaire ou de maîtrise correspondant aux échelles 7 à 9 regroupe 20,93% des effectifs;
- la catégorie des cadres classés aux échelles 10 et plus représente 60,25% des effectifs budgétaires.
- Comparativement à 2003, le taux d'encadrement de l'Administration s'est nettement amélioré et ce, en passant de 41% à 60,25% en 2012.

Le ratio, relativement élevé, des cadres est dû, en plus du recrutement des cadres supérieurs (échelles 11), au reclassement du personnel d'exécution et de maîtrise dans la catégorie des cadres suite aux promotions normales et exceptionnelles réalisées au cours des années antérieures.

69% d'hommes et 31% de femmes

Au titre de l'année 2012, 69% des effectifs des personnels civils de l'Etat sont de sexe masculin et 31% sont de sexe féminin.

Le taux d'emploi féminin dans la Fonction Publique reste relativement faible.

Toutefois, ce taux s'est amélioré passant de 29% à 31% entre 2003 et 2012.

La structure de l'effectif civil des femmes par département révèle une forte concentration féminine dans six départements ministériels (90%). Le département de l'Education Nationale emploie à lui seul 60% des femmes fonctionnaires, suivi par la Santé avec près de 14%.

Structure des effectifs civils féminin par département en 2012

La structure des effectifs civils par tranches d'âge permet de dégager les résultats suivants :

- 13% des fonctionnaires ont moins de 30 ans, il s'agit principalement des nouvelles recrues de l'Administration.
- l'âge de plus de 60% des effectifs de la Fonction Publique se situe entre 40 et 60 ans.

Ces chiffres traduisent une faible proportion des jeunes dans l'administration qui se justifie par le relèvement de l'âge d'accès à la fonction publique suite à la durée nécessaire pour l'obtention des diplômes des études supérieures.

L'analyse de la pyramide d'âge des personnels civils de l'Etat permet de prévoir les départs à la retraite dans les 10, 20 et 30 prochaines années selon le schéma suivant :

Départs à la retraite Total %
Dans 10 ans: entre 2012-2021 203 452 35,57%
Dans 20 ans: entre 2012-2031 357 015 62,43%
Dans 30 ans: entre 2012-2041 504 515 88,22%

Répartition des effectifs par région

La gestion déconcentrée des services administratifs est tributaire des moyens humains et matériels mis à la disposition des différentes régions.

La répartition des effectifs du personnel civil de l'Etat par région fait apparaître de grandes disparités :

- 17,34 % des fonctionnaires et agents de la fonction publique sont concentrés dans la région de Rabat–Salé–Zemmour-Zaërs avec un taux d'encadrement de 54% ;
- 9,86 % des effectifs sont affectés à la région du Grand Casablanca dont 60% sont composés des cadres. Ce constat conduit, ainsi, à s'interroger sur la capacité de ces effectifs à assurer la gestion des services administratifs destinés à une population de plus en plus croissante dans une région en pleine mutation économique et sociale.

Il résulte de ce qui précède une concentration des

14

fonctionnaires civils de l'Etat au niveau de l'axe Casablanca-Rabat-Kénitra, représentant ainsi 37% de l'effectif global civil.

- D'autres régions appelées aujourd'hui à jouer le rôle de nouveaux pôle économiques ont également un faible pourcentage de personnel administratif susceptible de répondre aux besoins de ces régions en prestations de services publics de qualité. C'est ainsi que seuls 6,73% des effectifs sont affectés à la région de Tanger-Tétouan.

L'effectif global de la fonction publique marocaine a connu une hausse modérée durant cette dernière décennie dans la mesure où il a enregistré une évolution annuelle de 0,62%.

Cependant, force est de constater le recours, après l'opération de départ volontaire, à la création de postes budgétaires sans cesse croissante. D'où un effort à déployer pour la stabilisation des effectifs de l'administration marocaine tout en adoptant une politique de recrutement étudiée et ciblée pour les années à venir pour assurer la bonne marche du service public et répondre aux nouveaux défis de l'administration.

Le taux d'encadrement actuel (60%) reste à améliorer pour répondre aux objectifs de modernisation de l'administration et du recentrage de ses missions régaliennes.

S'agissant de la faible représentation féminine dans l'administration des mesures sont à entreprendre pour relever ce taux et être, ainsi, en phase avec les principes fondamentaux de la nouvelle constitution prônant la parité entre les hommes et les femmes. Cet objectif peut être atteint à travers notamment des efforts visant l'amélioration du taux de scolarisation de la fille principalement en milieu rural.

Structure des effectifs civils par tranches d'âge en 2012

Tranches d'âge	Effectif	Part en %
de 21 à 30 ans	74 346	13%
31 à 40 ans	142 973	25%
41 à 50 ans	154 410	27%
51 à 55 ans	108 659	19%
56 à 60 ans	80 065	14%
+ de 60 ans	11 438	2%
Total	571 890	100%

Répartition des effectifs budgétaires par département au titre pour l'année 2012

Département	Effectif	Part en %
Education Nationale	293 663	33%
Administration de la Défense Nationale	254 640	29%
Intérieur	160 245	18%
Santé	46 841	5%
Enseignement Supérieur	24129	3%
Justice	19 771	2%
Economie et Finances	17922	2%
Autres départements	66 705	8%
TOTAL	883 916	100%